



جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية

رسالة ماجستير بعنوان

التدخل العسكري الروسي في سوريا وانعكاساته على الإستراتيجية الأمريكية في

المنطقة من عام (2011 - 2016)

Russian's Intervention in Syria and it's Impact on American Strategy

in the Area (2011- 2016)

إعداد الطالب

ظاهر كريم صالح الجميلي

الرقم الجامعي 1520600011

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد أحمد المقداد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم

السياسية

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الدراسي

2017/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ
الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5)

سورة [العلق: ١ - ٥]

تفويض

أنا الطالب طاهر كريم صالح أجمالي، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

إقرار

الرقم الجامعي: 1520600011

أنا الطالب: طاهر كريم صالح الجميلي

الكلية : معهد بيت الحكمة

التخصص: العلوم السياسة

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان: التدخل العسكري الروسي في سوريا وانعكاساته على الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة من عام (2011 - 2016) وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والإطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو اطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية. وتأسيساً على ما تقدم، فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك، بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: التاريخ: / / 2017م

قرار لجنة المناقشة

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

نوقشت هذه الرسالة بعنوان

التدخل العسكري الروسي في سوريا وانعكاساته على الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة من

عام (2011 - 2016)

وأجيزت بتاريخ 2017 / ٤ / ٢٠

إعداد الطالب

طاهر كريم صالح الجميلي

الرقم الجامعي 1520600011

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد أحمد المقداد

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

مشرفاً ورئيساً... ..



..... (عضواً)



..... (عضواً)

..... (عضواً خارجياً)



الأستاذ الدكتور محمد أحمد المقداد

الدكتور علي عواد الشرعة

الدكتور صابيل فلاح السرحان

الدكتور خالد مفضي فالح الدباس

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

الإهداء

إلى ملاكي في الحياة ... إلى إنسانية الروح عذبة السجايا.. .. إلى من كان دعاؤها سر نجاحي. ...
إلى من دثرت أيامها في تربيته وأفنت عمرها في تذليل الصعاب في طريقي. ... إلى من أمرني الله جل في علاه
أن أرفق بها فاقترن رضاه برضاها.. (أمي الحبيبة) رحمها الله.
إلى من علمني العطاء بدون انتظار.. .. إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.. .. إلى من جرع الكأس فارغا
ليسقيني قطرة حب. ... (أبي العزيز) أمد الله في عمره.
إلى سندي وعوني. ... إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة. ... إلى الشموع التي تربيت معهم أخوتي
وأخواتي العزيزات ويبقى الدعاء لكم في ظهر الغيب.
إلى من وقفت بجانبني وشدت من أزرني. ... إلى الإنسانية التي قاسمتني أعباء الحياة رمز المحبة والعطاء
والتضحية. ... إلى رفيقة عمري (زوجتي الغالية أم مناف) لكِ مني كل التقدير.
إلى ریحان عمري وقرّة عيني (ولدي الغالي مناف). حفظه الله.
إلى أخوتي وأساتذتي الأفاضل وجميع كادر جامعتي العزيزة جامعة الفلوجة.
إلى فجر الحضارة ومصنع الإبداع ومنازة العلم. ... أرض الأنبياء وطن دجلة والفرات. ... إلى وطني الحبيب
العراق.

((أهدي لكم جميعا ثمرة هذا الجهد المتواضع))

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد لله حمداً طيباً طاهراً كثيراً مباركاً فيه، والصلاة والسلام إلى خير من سارت إليه قدم إمام الأنبياء وسيد المرسلين، سيدنا محمد الصادق الأمين صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه واقتفى أثره إلى يوم الدين وبعد. . .

أتقدم بأسمى وأجمل وأنقى آيات الشكر والامتنان والعرفان إلى المملكة الأردنية الهاشمية حكومة وشعباً على حسن ضيافتها وطيب أهلها.

ويسعدني وتعلو بي الرفعة أن أتقدم بالشكر الممزوج بوافر احترامي وتقديري إلى أستاذاي الدكتور محمد أحمد المقداد الذي أشرف على رسالتي وطوع وقته وجهده لمساعدتي وتوجيهي، فأعطى لي من غزير علمه وواسع معرفته واطلاعه، ماجعلني أتجاوز الكثير من الصعاب، داعياً الله عز وجل أن ينير دربه ويسدد خطاه وينعم عليه بدوام الصحة والعافية، فجزاهُ الله في الدنيا سروراً وفي الفردوس يمنحهُ خلوداً.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الكبير إلى أساتذتي الأفاضل في معهد بيت الحكمة، وأتقدم بشكري إلى أعضاء لجنة المناقشة مقدراً لهم وقوفهم معي وتحملهم عناء القراءة والحضور وتفضلهم بمناقشة هذه الرسالة، ولما كتبتهُ أقلامهم الصادقة، فجزاهم الله خير الجزاء وأدامهم الله لخدمة العِلْمِ وأهله. وأخيراً أوجه شكري وتقديري إلى كل من ساندني ولو بكلمة تشجيع لإتمام هذه الرسالة، وشكري

وتقديري إلى أصدقائي وزملائي، وأعتذر عن نسيه القلم سهواً.

وختاماً رجائي ودعائي إلى الله أن أكون قد وفقتُ في عملي هذا والله ولي التوفيق.

الباحث

قائمة المحتويات

ح	قائمة المحتويات
ي	الملخص
ك	Abstract
1	المقدمة:
1	أولاً: أهمية الدراسة:
2	ثانياً: أهداف الدراسة:
2	ثالثاً: مشكلة الدراسة
3	رابعاً: فرضيات الدراسة
3	خامساً: حدود الدراسة:
3	سادساً: المتغيرات والمفاهيم:
3	سابعاً: منهجية الدراسة:
5	ثامناً: الدراسات السابقة
11	الفصل الأول الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وثورات الربيع العربي
14	المبحث الأول السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط
15	المطلب الأول- المسيرة التاريخية لمشروع الشرق أوسطي الكبير:
18	المطلب الثاني- الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمشروع الشرق الأوسط:
21	المبحث الثاني أهمية منطقة الشرق الأوسط للإستراتيجية الأمريكية
21	المطلب الأول: الأهمية السياسية لمنطقة الشرق الأوسط للإستراتيجية الأمريكية:
24	المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط للإستراتيجية الأمريكية:
25	المطلب الثالث: الأهمية الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط للإستراتيجية الأمريكية:
29	المبحث الثالث انعكاسات التدخل العسكري الروسي في الشرق الأوسط على الإستراتيجية الأمريكية
30	المطلب الأول- الحفاظ على أمن إسرائيل:
33	المطلب الثاني- تحجيم النفوذ الإيراني:
34	المطلب الثالث: تقويض الدور الروسي:
37	الفصل الثاني التدخل العسكري الروسي في الشرق الأوسط بعد ثورات الربيع العربي
40	المبحث الأول مفهوم التدخل

46.....	المطلب الأول: مبدأ عدم جواز التدخل
47.....	المطلب الثاني: مبدأ مدى مشروعية التدخل وصوره.
49.....	المبحث الثاني الأزمة السورية والتدخلات الإقليمية والدولية فيها/ التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية
58.....	المبحث الثالث التدخل الروسي في سوريا
68.....	الفصل الثالث أهمية منطقة الشرق الأوسط للإستراتيجية الروسية
71.....	المبحث الأول السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط (الجانب التاريخي)
74.....	المبحث الثاني أهداف التدخل الروسي في منطقة الشرق الأوسط
84.....	المبحث الثالث السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط في إدارة الأزمة السورية
87.....	الخاتمة. (النتائج)
87.....	الاستنتاجات:
89.....	قائمة المراجع
89.....	اولا (المراجع العربية
91.....	ثانيا (الدوريات
97.....	ثالثاً رسائل جامعية
99.....	رابعاً المراجع الأجنبية

التدخل العسكري الروسي في سوريا وانعكاساته على الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة من عام(2011-

2016)

إعداد الطالب

طاهر كريم صالح الجميلي

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد احمد المقداد

الملخص

ناقشت الدراسة التدخل العسكري الروسي في منطقة سوريا وأنعكاساته على الإستراتيجية الأمريكية، وتهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم التدخل وأهمية منطقة الشرق الأوسط في الإستراتيجية الدولية وانعكاساتها على الدول الإقليمية.

وتستند الدراسة إلى فرضية رئيسية مفادها "وجود علاقة إرتباطية بين استمرارية الصراع في سوريا نتيجة التدخل العسكري الروسي وبين انعكاسات ذلك على الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط"، واستخدمت الدراسة كل من المنهج الإقليمي ومنهج صنع القرار ونظرية الدور، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وكان من أبرزها:

1- إن الأهمية الحيوية لمنطقة الشرق الأوسط مثلت حافزاً قوياً للدول الإقليمية لتدخل في سباق للسيطرة عليه بسبب غياب التكتل السياسي والأمني بين دول المنطقة لحماية نفسها من التدخل الخارجي.

2- إن التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية يمثل متغيراً جديداً وحاسماً ضمن الأطراف المتنافسة على الشرق الأوسط، وبعد نجاحها العسكري الكبير في حسم المعارك لصالحها في سوريا وبناء قواعد عسكرية دائمة في سوريا، فإن روسيا أصبحت تُمثل رقماً صعباً في معادلة التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط.

Russian's Intervention in Syria and it's Impact on American Strategy in the Area (2011– 2016)

**Prepared by
Taher Karim Saleh al-Jumaili**

**Supervised by Prof.
Dr. Mohammed Ahmed al-Moqdad**

Abstract

The study discussed the Russian military intervention in the Middle East and its reflections on the US strategy; the study aimed to identify the concept of intervention, the importance of the Middle East in the international strategy and its reflections on the regional countries.

The study is based on a major hypothesis which states "the presence of a correlation relation between the conflict's persistence in Syria as a result of the Russia's military intervention and its reflections on the US strategy in the Middle East". The study used both the regional and functional approaches in addition to the approach related to decision-making. The study concluded a set of results, most notably of which:

1. The vital importance of the Middle East represented a strong incentive for regional countries to be involved in a race to control it because of the absence of the political and security- related blocs among the countries of the region to protect itself from external interference.
2. The Russian's military intervention in the Syrian crisis represents a new and decisive variable within the competing parties on the Middle East; after its great military success in resolving battles to its advantage in Syria, Russia started being hard in the strategic balance equation in the Middle East.

المقدمة:

بعد نهاية الحرب الباردة شهدت العلاقات الدولية تطوراً ملحوظاً تراجع فيه العامل الأيديولوجي وظهر عالم دولي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية بما تملكه من قدرات عسكرية واقتصادية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. والذي أفرز العديد من المتغيرات التي أثرت على السياسة الروسية في جوانبها الداخلية والخارجية وأدى أيضا إلى إحداث تغييرات جذرية على الصعيد الدولي، فقد واجهت روسيا الاتحادية متغيرات دولية وإقليمية جديدة عملت على إبعادها من موقعها بعد أن كانت دوله تصف بمصاف القوى العظمى، وذلك بسبب ضعف بنيتها الاقتصادية والاجتماعية أصبح هذا الواقع يفرز عليها سياسة خارجية تتماشى مع ظروفها المستجدة.

في 11 سبتمبر تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية إلى هجمات استهدفت مراكزها الحيوية، أدت تلك الأحداث إلى تحولات جديدة في السياسة الدولية وأدت إلى تأسيس قواعد ومفاهيم وعلاقات ومراكز قوى عالمية جديدة، وساهمت أيضا في تكريس الهيمنة الأمريكية في مناطق حيوية وحساسة عديدة في العالم في المنطقتين العربية والشرق الأوسط، هذه الأحداث شجعت روسيا وبدأت بمحاولات استرجاع أمجادها السابقة بعد أن أصبحت لديها قناعة أن السياسات الأمريكية باتت تطال دول آسيا والقوقاز والقريبة منها بحجة محاربة الإرهاب واعتبرت ذلك تهديداً لأمنها.

فاتخذت سياسة جديدة تقوم على جعلها ليست مجرد حليف لأمريكا والغرب في محاربتها للإرهاب بل شريكا لا يمكن الاستغناء عنه في ظل التوازنات الإقليمية القائمة والمستجدة. وأصبحت تنافس الولايات المتحدة الأمريكية حول العديد من المناطق ومنها الشرق الأوسط، والذي تتمتع بمزايا جيو استراتيجية واقتصادية، وأصبح مسرحا للصراعات الدولية ومما زاد من أهمية هذه المنطقة أن روسيا تعتبرها من المناطق المتاخمة لها وللجمهوريات المستقلة من الاتحاد السوفييتي فترى أن عدم استقرارها يهدد أمنها.

أولاً: أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين:

1. الأهمية العلمية

- إن هذه الدراسة تنتمي إلى حقل العلاقات الدولية، وبالخصوص السياسة الخارجية والتي تعالج أحد أهم المواضيع وهي السياسات الخارجية للدول الكبرى، ومن خلالها يمكن فهم المحددات التي توجه هذه السياسات.

- تحاول الدراسة الوقوف على أهم المتغيرات الناجمة عن التحولات والتغيرات القائمة، والتي لها الدور في التأثير على السلوك الخارجي للدول العظمى تجاه منطقة الشرق الأوسط من خلال الاستعانة من الأطر النظرية والتي تساعد على فهم واستتباب الظاهرة (السياسة الخارجية)

2. الأهمية العملية

إن التطورات التي ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة أثرت على عمل العلاقات الدولية وأدت إلى ظهور مفاهيم جديدة، وذلك بعد أن تغيرت هيكلية النظام الدولي، والذي أثر على السلوكيات الخارجية للدول لأجل مواكبة التغيرات والتكيف معها، ولأجل معرفة المتغيرات المؤثرة في السياسات الخارجية وخصوصاً بعد 11 سبتمبر والتي كانت متغيراً دولياً مهماً لغرض الوصول إلى تفسيرات حول أسباب ودوافع سياسية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الخطوات الآتية:

1. التعرف على أهمية منطقة الشرق الأوسط للإستراتيجيتين الأمريكية والروسية.
2. انعكاسات التدخل الروسي على الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة.
3. التعرف على مفهوم التدخل ومدى مشروعيته وصوره.
3. انعكاسات التدخل على الدول الإقليمية والدول الأخرى.
5. التعرف على الأزمة السورية والتدخلات الإقليمية والدولية فيها.
6. التعرف على السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط (الجانب التاريخي).
7. التعرف على السياسة الروسية في إدارة الأزمة الروسية

ثالثاً: مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في توضيح أهمية منطقة الشرق الأوسط، بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية والإستراتيجية الروسية.

بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي وتلاشي ظهور روسيا في منطقة الشرق الأوسط تحكمت أمريكا بالمنطقة، غير أن السياسة الخارجية الروسية تغيرت، وذلك من خلال سعي روسيا إلى العودة إلى المنطقة واستعادة دورها من جديد.

ما هي الحسابات التي يفرزها هذا الموقع في محددات السياسة الخارجية الروسية وما هي المكانة التي تحتلها منطقة الشرق الأوسط بالنسبة إلى السياسة الخارجية الروسية والأمريكية في ظل التحولات الراهنة ؟

رابعاً: فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها "وجود علاقة ارتباطية بين استمرارية الصراع في سوريا نتيجة التدخل العسكري الروسي وبين انعكاسات ذلك على الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط" وينبثق من تلك الفرضية فرضيتين فرعيتين تتمثل كل منهما بما يلي: -
الفرضية الأولى:

هنالك علاقة ارتباطية بين إظهار دور روسيا الاتحادية كدولة عظمى على المستوى العالمي وبين تدخلها السياسي في سوريا.
الفرضية الثانية:

توجد علاقة ارتباطية بين الأهمية الحيوية لمنطقة الشرق الأوسط من الناحية الإستراتيجية وبين تنافس الدول الكبرى على التدخل في المنطقة.
خامساً: حدود الدراسة:

يمثل عام 2011 بداية حدود الدراسة، وهي بداية الأزمة السورية والتدخل الدولي.
سادساً: المتغيرات والمفاهيم:

المتغير المستقل: التدخل العسكري الروسي في سوريا.
المتغير التابع: انعكاساته على الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة.
سابعاً: منهجية الدراسة:

1. منهج صنع القرار.

يهتم هذا المنهج بتحليل كل المعاملات والعوامل والمؤثرات التي تحيط بصانعي القرارات في السياسات الخارجية، حيث تأخذ بعين الاعتبار مراحل صنع القرار، العوامل المؤثرة في صنع القرار ودوافع صنع القرار.

طبقاً لمنهج صناعة القرار السياسي الخارجي فإن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية كانت تحكمها وحدات قرار متناقضة ومختلفة من حيث استقراء المستقبل والفاعلية، فبينما، كانت إدارة البيت الأبيض تحكمها المثالية التي تميز بها الديمقراطيون خلال فترة حكم أوباما كانت سياسته الخارجية نقيض سياسة سلفه بوش الابن التي كانت كارثية في منطقة الشرق الأوسط بسبب التدخلات العسكرية الكثيرة، وفي المقابل كانت روسيا المتحفزة للدور العالمي بقيادة قوية منفتحة وحيوية ذات تأثير قوي داخليا وخارجيا

حيث طغت شخصية فلاديمير بوتين عليها، والتي كانت السياسة الخارجية الروسية انعكاساً لهذه الحيوية الواقعية الجديدة التي تبنتها روسيا عالمياً مقابل العودة لما يشبه العزلة الأمريكية خلال فترة إدارة الرئيس أوباما.

وبالرغم من أن الولايات المتحدة دولة مؤسسات وهذا يفترض عدم التأثير السياسي الخارجي عند تغيير الرئيس الأمريكي، ولكن هذا الافتراض بعيد عن الواقع بسبب الصلاحيات الكبيرة التي يمتلكها الرئيس الأمريكي المنصوص عليها في الدستور الأمريكي، وما يثبت هذه الحقيقة مقارنة بسيطة بين فترة رئاسة بوش الابن ورئاسة أوباما المنعزل دولياً وبين شخصية بوتين القوية.

لهذا فان تحليل العلاقات الأمريكية_الروسية طبقاً لمنهج صنع القرار مهمه جدا لغرض الوصول إلى نتائج التراجع الأمريكي الذي حفز الوحدات صناعة القرار الروسي على استثمار هذه العزلة الأمريكية، فتدخلت روسيا في الشرق الأوسط، وهذا الأمر لم يكن ليحدث لولا موقف صانع القرار الأمريكي من التدخلات الروسية في المنطقة، وهذا الحال ينطبق على إيران التي استغلت هذا التراجع الأمريكي.

2-المنهج الإقليمي

يتمثل المنهج الإقليمي بدراسة الجغرافية الاقتصادية، وذلك من خلال تقسيم العالم إلى أقاليم اقتصادية. ثم دراسة النشاط الاقتصادي والمواد الاقتصادية داخل الإقليم وبشكل مفصل ودقيق وما يحدد هذه الأقاليم الطبيعية كالمناخ أو مظاهر السطح والتضاريس مثل الأنهار والصحاري والبحار، وكذلك التركيب الأيدلوجي للصخور وما تحتويه من معادن أو من خلال استخدام العوامل البشرية، كاللغة المشتركة والأعراف أو المذهب السياسي أو الاقتصادي المشترك والكثافة السكانية. دراسة الأسواق المشتركة أو نظام جمركي مشترك أو يمكن الدراسة من خلال النشاط الاقتصادي السائد.

من خلال دراسة هذا المنهج يمكن معرفة الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط للإستراتيجيتين الأمريكية والروسية بعد تقسيم العالم إلى أقاليم، وحسب ما تقتضيه المصلحة، ومنها منطقة الشرق الأوسط.

فمن الناحية الجغرافية: ما تحتله منطقة الشرق الأوسط من موقع إستراتيجي مهم حيث إن هذه المنطقة هي مركز العالم، وتربط القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا، وكذلك توجد فيها أهم طرق الملاحة من بحيرات ومضايق.

من الناحية الاقتصادية: فمنطقة الشرق الأوسط تحتوي على أهم المواد الخام ومصادر الطاقة كالنفط والغاز بالإضافة إلى انخفاض كلفة إنتاجه، حيث ترى هذه الدول أنه إذا تم الوصول إلى هذه المنطقة سوف يساعدها في السيطرة على أهم مصادر الطاقة، وكذلك التحكم بتصديره وإنتاجه، حيث إن من الدول الخمس في العالم في الاحتياطي والإنتاج هي من دول الشرق الأوسط. (ge-ographie.2016/2/3)

3 -نظرية الدور الإقليمي.

يعرف الدور بأنه احد مكونات السياسة الخارجية، وهو ينصرف إلى الوظيفية أو الوظائف الرئيسية التي يقوم بها الدولة في الخارج، من خلال سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. ويعرف أيضا بان هذا المفهوم هو مفهوم صانعي السياسة الخارجية لمهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، وكذلك الوظائف التي يجب عليهم القيام بها في العديد من الأطر الجغرافية والموضوعية، ومن هذا يمكن أن نعرف إن المنطلق لاین شأ الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدول للقيام به وصياغته صياغة واعية.

خصائصه:

- انه يرتب بالممارسة ويتجاوز حدود التصور أي انه مجرد تقديم تصور له فلا يعني بالضرورة تحقيقه فانه يرتبط بتخصيص المواد المطلوبة لذلك.
 - يتضمن تصورات صانع القرار السياسي الخارجي للأدوار التي يؤديها أعداؤه، أي إن دور الدولة لابد أن يأخذ في اعتباره تصور لادوار الدول المعادية.
 - إن الأدوار تتعدد في نفس الوقت أي أن كل دولة تستطيع القيام بادوار متعددة.
- أهدافه:

- يهدف إلى تغير الأوضاع الراهنة وبشكل جذري، ومن ثم يقوم بدور تدخلي نشيطا في شئون الدول.
- يقوم بتقديم نموذج تنموي داخلي يمكن أن يشكل نقطة جذب للقوى الدولية الأخرى.
- يهدف إلى تكريس استخدام القوة في العلاقات الدولية.

ثامنا: الدراسات السابقة

1. دراسة محمد أحمد المقداد، (2016)، دراسات إقليمية في النظم السياسية والعلاقات الدولية والإستراتيجية.

تناولت الدراسة الأنظمة السياسية في حدود نطاق تفاعلاتها الجغرافية على المستوى الداخلي والخارجي وأن مبادرة الشرق الأوسط، قامت بصياغة تقييم سلبي لحال المنطقة وقدمت عناوين مشجعة للأخذ بالمشروع وتمثل بتشجيع الديمقراطية والحكم الصالح وبناء مجتمع المعرفة وتوسيع الفرص الاقتصادية في المنطقة، وهذه المفردات تسعى المنطقة إلى ترسيخها، وبينت كذلك أن المشروع الأمريكي شطر المثقفين العرب إلى قسمين: (الأول)

وهو الذي يمثل القسم الأكبر والذي يرى أن هذا المشروع يهدف إلى وضع خطه تكتيكية لأجل احتواء المنطقة، ويؤدي إلى التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد ويعتدي على سيادة الدولة. (القسم الثاني) وهو الأقل عددا، يدعو إلى القبول بالمشروع كونه يحمل بذور الإصلاح لأنه يعتمد على الذات وترى أيضا أن الأنظمة السياسية أكثر استجابة للإملاآت الخارجية من المطالب الشعبية مبرهين رؤيتهم من تاريخ الأنظمة بعد فشلها في تحقيق الوحدة والتعاون بين البلدان العربية بالرغم من وجود مشاريع تعاونية ووحودية.

وبينت الدراسة أن تنفيذ المشروع يؤدي إلى تغير في توازنات القوى وفي أولويات قضايا الصراع التي ستواجه المنطقة العربية والإسلامية. كما أن المشروع سوف يؤدي إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية وستكون الاستثمارات العربية فاقدة لدور إصدار قرار الاستثمار والإنتاج والتصدير، وستجعل من إسرائيل مركزا للملك الإقليمي وستوظف العوائد المالية العربية لخدمتها.

وخلصت الدراسة إلى أن المنطقة العربية بحاجة إلى إصلاحات شاملة وبحاجة إلى إدارة جادة تقع على عاتق صناع القرار حيث ترى الدراسة إما القبول بالمشروع ومعالجة المجالات الإصلاحية المطلوبة والقدرة على مواجهة الصعوبات والتدخلات الخارجية وأوصت الدراسة بـ:

- احترام ما نصت عليه الدساتير العربية التي تتضمن مبادئ الاحترام والمساواة في الحقوق والواجبات.
- ترسيخ مفهوم الثقة وثقافة الحوار، وتجسير الثقة والتعاون بين المواطن ونظامه السياسي يضمن التكامل ويؤدي هذا إلى تحسين قدرات المواطن في جميع المجالات.
- إيجاد نظام قانوني له طابع العمومية والتجرد والأخذ بعين الاعتبار أن الوصول للمنصب ناتج عن الكفاءة والتفوق وليس على أسس عشائرية أو طائفية أو إقليمية.
- تفعيل اتفاقية الدفاع المشترك والبرامج التي قامت عليها جامعة الدول العربية وفق أسس إلزامية وليس إدارية.

2. اليحيى محمد عبد الرحمن (2015)، مأساة سوريا في ظل التسلسل الباطني، إذ توصلت هذه الدراسة إلى أن سوريا لم تذوق طعم الاستقرار منذ استقلالها، إذ ابتليت بالحكم الدكتاتوري بعد الانقلاب العسكري، وابتليت بالترحاب الشديد بمفاهيم التغريب والعلمانية، ووضع الدساتير الوضعية على يد رجال من الكتلة الوطنية والأحزاب السياسية الأخرى، وكانت فترة الأسد منذ عام 1970 أطول حكم يجثم على صدر الأمم، ويعتبر أول رئيس نصيري في تاريخ البلاد،

حيث حصلت في عهد تطورات مجتمعية تبعث على الذهول، وقد أهلكت الحرث والنسل، إذ حقق الأسد مكاسب للنصيرية كثيرة ما كانت لتحصل عليها من قبل، حيث سلط أبناء عشيرته وطائفته على المسلمين نهباً وإذلالاً، والأخطر من ذلك وصول الأقليات الباطنية إلى السيطرة على خيرات البلاد عام 1963.

3.دراسة كرار ذياب عبد جوده،2015،الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الأزمات الدولية"الأزمة السورية أمودجا".

وخلصت الدراسة إلى:

- 1- ان مفهوم الأزمة الدولية واحد من المفاهيم المراوغة والواسعة والمرنة والتي يصعب تحديدها.
- 2-ان إدارة الأزمات الدولية وبسبب حداثة الموضوع إنها تعد عملية غير واضحة المعالم، وهذا طبعا بسبب آليات التطبيق للعلوم الإنسانية على الواقع،ولهذا نلاحظ انه هنالك عدد من الطرق وجدت كاستراتيجيات لمواجهة الأزمات.
- 3- نجد إن إدارة الأزمات الدولية تحتل موقعا بارزا في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، ولها أهدافها ووسائلها المميزة،وحققت الإدارة الأمريكية للازمات الدولية مجموعة من الأهداف والمصالح الاستراتيجية مما عزز مكانتها الدولية في النظام الدولي.
- 4- اتسمت إدارة الولايات المتحدة الأمريكية للازمة السورية والتي تعاني اضطرابا في السلوكيات وبرغماتية في الغايات والطموحات الدولية، علما إن سوريا تحتل مكان مهمة في المدرك الاستراتيجي الأمريكي، إلا إن مجموعة المتغيرات الإقليمية والدولية قد أعاققت إدارة الولايات المتحدة للازمة السورية، وان هذه المتغيرات كانت سببا في ديمومة الأزمة السورية.
- 5- تربط الولايات المتحدة الأمريكية بين المصالح الاستراتيجية وبين إدارة الأزمات الدولية، مهما كان حجم تلك المصالح ومهما كان موقع وجودها، وإزاء ذلك أولت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما كبيرا بالأزمة السورية نظرا لموقع سوريا الجيوبولوتيكي المهم.
- 4.دراسة (عبد القادر، 2015) بعنوان "توازن القوى الدولية وأثره على الأزمة السورية "

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم وأبعاد توازن القوى الدولية، والتعرف على خلفيات وأسباب اندلاع الأزمة السورية، وتحليل دور القوى والأطراف الدولية المشاركة والفاعلة فيها، وقد اعتمدت الدراسة عدة مناهج بحثية: الأول منهج صنع القرار الذي يقوم على تحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بصانعي القرار في السياسة الخارجية، والثاني منهج التحليل الذي يقوم بتحليل مجموعة من الأجزاء أو الأقسام، والثالث منهج نظرية اللعبة الذي يقوم على أن ما يحدث في سوريا هي لعبة دولية هدفها تحقيق مصالح القوى الفاعلة في الأزمة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها: أن لتوازنات القوى الدولية انعكاساً وتأثيراً كبيراً تمثل في إطالة أمد الأزمة السورية، وأن النظام الدولي يشهد اليوم صراعاً بالوكالة في سوريا، وتحولاً في النظام الدولي من هيمنة القطب الواحد باتجاه نظام توازن قوى متعدد الأقطاب، في حين تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تكريس هيمنتها أحادية القطب على العالم، والحيلولة دون صعود قوى أخرى تتقاسم النفوذ معها.

واختلفت هذه الدراسة بأنها تناولت حديثاً عن التدخل العسكري الروسي في الشرق الأوسط بعد ثورات الربيع العربي، مبيناً أهمية هذه المنطقة بالنسبة لروسيا، وما يتبع ذلك من مواجهة سياسية محتومة مع الجانب الأمريكي وأثر ذلك في علاقات المد والجزر بين الطرفين.

وقد تضمن البحث الكثير من الإشارات التاريخية التي توضح العلاقات والتدخلات من قبل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وما تبع ذلك من رغبة شديدة من قبل الطرفين للحفاظ على المكاسب السياسية والاقتصادية في هذه المنطقة الدائمة الصراع .

وفي خضم هذا الصراع حول المنطقة تبرز وبقوة المصالح الإسرائيلية وما يمكن أن تجنيه إسرائيل من مكاسب نتيجة ثورات الربيع العربي، وخاصة على الصعيد الأمني، مع إبراز الدور الإيراني الواضح وتدخلاته في الشؤون العربية وخاصة في العراق وسوريا والدول الخليج العربي.

5. مجموعة من الباحثين والسياسيين عام (2014م)، تداعيات ما يجري في سوريا والعراق على دول الجوار والإقليم، حيث توصلت الدراسة إلى وجود ترابط كبير جداً في توصيف وتداعيات ما يجري في العراق وسوريا، وأن هذه التداعيات خطيرة على دول الجوار والإقليم وأن أسباب ظهور هذه الحركات العنيفة في كلا البلدين على حساب قوى الثورة المعتدلة لم يكن ليحصل لولا وجود قُوم في كلا البلدين، كما وتوصلت:

- إلى خطورة استمرار سفك الدماء وتدمير الأوطان واستباحة أمن المجتمعات والشعوب.

- خطورة الأطروحات والأفكار التجزيئية الرامية إلى تفتيت الأمة.

- ضرورة احترام دور العبادة وإدانة أي تجاوز عليها.

- خطورة مبدأ التدخل العسكري المرفوض تحت أي ذريعة.

- دعوة دول العالم إلى احترام حقوق وسيادة الشعب في كل من العراق وسوريا بعيداً عن أي غرض من التسويات التي تنقص من صفة التحرر والاستقلال والوحدة.

6.دراسة Step nova (2012) بعنوان "الأزمة السورية والسياسة الخارجية الروسية "

تناولت هذه الدراسة محددات السياسة الروسية وسلوكها في الأزمة السورية، وهدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أنماط التفكير في السياسة الخارجية الروسية وسلوكها في الأزمة السورية. وخلصت هذه الدراسة إلى أن تأثير السياسة الخارجية الروسية كان واضحاً بدرجة أكبر من المعتاد، بالإضافة إلى تأثيرها على ديناميكيات الأزمة، كما أن خطة كوفي عنان كانت البديل المقبول والأمثل بالنسبة لروسيا على الخيارات الأخرى، لاسيما التدخل العسكري.

7. ريموند هيمبوش (2011م)، سوريا ثورة من فوق، هدفت الدراسة إلى معرفة خطوات تطور الدولة السورية كما ظهرت في أيام حكم البعث خلال فترة الرئيس حافظ الأسد، والتي لم تكن قادرة على احتواء الكفاح القومي المتصاعد والصراع الطبقي والطريقة التي من خلالها خلق حكم رئاسي مدعوم من قبل الأقرباء والعملاء الذين يقودون أجهزة قمعية، وبين خلق منظمة سياسية شبه لينة تضم جمهوراً من الناخبين الريفيين، كما ويظهر العلاقة بين الدولة والمجتمع وكيف لجأ الأسد إلى التخفيف من الضغط السياسي بديلاً عن الديمقراطية، وكيف أن الاقتصاد الزراعي والتصنيع والتحرر الاقتصادي قد خلق اقتصاداً أكثر تنوعاً وعدلاً.

8. دراسة حازم محمد عطوة زعرب، (2011)، مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية، جامعة الأزهر.

تناولت هذه الدراسة مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 حيث بينت الدراسة الظروف الإقليمية والدولية التي ساعدت في انعقاده ومن هذه الظروف انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج.

وقامت بتبيان مواقف الأطراف المختلفة من عقد هذا المؤتمر وموافقا لها على انعقاده، وتناولت طرق التفاوض بين إسرائيل وكل من فلسطين والأردن وسوريا ولبنان. والتحضيرات التي سبقت عقد المؤتمر من خلال عرض جولات بيكر المكوكية والتي سعى من خلالها إلى تعريف وجهات النظر بين الأطراف والتنظيمات الأمريكية للعرب والضمانات لإسرائيل وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها:
أن المؤتمر كان يهدف إلى إدارة الصراع، كما أنه يهدف إلى تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية. من خلال التركيز على المفاوضات المتعددة الأطراف من أجل خلق مناخ جديد في الشرق الأوسط.

الفصل الأول

الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وثورات الربيع العربي

إن الثورات والانتفاضات الشعبية العربية مثلت صدمة حقيقية للدوائر السياسية والاستخبارية الأمريكية وكذلك البحثية حيث كانت خارج توقعات تلك الدوائر.

دفعت هذه المفاجأة الإدارة الأمريكية بقيادة أوباما إلى الوقوف جانبا وعدم التسرع في اتخاذ أي قرار أو موقف صريح من هذه الثورات والانتفاضات.

ورغم ذلك فإنه كانت هنالك انتقادات عربية ودولية بأن أمريكا هي من تقف وراء هذه الثورات والتي تقوم بتحريكها حسب رأي الاستخبارات الغربية.

وكان دور الإدارة الأمريكية في سوريا هو وضع النظام السوري بين خيارين: إما القيام بإصلاحات حقيقية أو التنحي عن السلطة، وهذا ما صرحت به وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري كلنتون) من أنه لا زالت فرصة أمام النظام السوري بالقيام بالإصلاحات وتجاوز الأزمة.

وهذا يخالف سياسة الرئيس الأمريكي أوباما، والرئيس المصري حسني مبارك والرئيس اليمني عبدا لله صالح والرئيس الليبي القذافي، ربما خشيته من أن يؤدي سقوط نظام بشار الأسد مع استمرار الثورات والانتفاضات العربية أن يؤدي إلى بزوغ أنظمة معادية لإسرائيل. (عبد الفتاح، ص56-58)

لقد ألقى الصراع بين المبادئ والمصالح في سياسة أمريكا الخارجية بظلاله على نهج الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية التعاطي مع هذه الثورات من ناحية أخلاقية بدت إدارة أوباما بدعم الإدارة الديمقراطية وإصلاح الشعوب العربية.

ومن ناحية تحاول الوقوف أمام أي تغيرات لا تحمد عقبها في سياسة الأنظمة الديمقراطية الجديدة حيال واشنطن وتل أبيب. (عبد الفتاح، ص64)

ونجد أن السياسة الأمريكية بشكل عام لها خصائص تستند عليها حيث تستند إلى نظريات تشتق من الواقع الجيوستراتيجية والمصالح الحيوية في إقليم ما أو جغرافية ما ومن أهم هذه الخصائص أنها تعتمد على الحلفاء الإقليميين والمحليين من أجل تأمين مصالحها ونجدها تغير حلفاءها عندما يتحولون إلى حالات مستعصية، أو عندما تشعر أنهم أصبحوا عبئاً عليها. سواء من خلال فقدانهم لدورهم أو أنهم يتعرضون لخطر الإسقاط.

وهي تتخلى عن حلفائها وإبدالهم بالأقوياء الجدد وبسرعة من أجل تأمين مصالحها ولو لفترة معينة.

حيث أن سياسة أمريكا هو مصالحها المحلية والإقليمية، ونجد أن أبرز التحديات التي تواجه السياسة الأمريكية بعد الربيع العربي هي:

1- تراجع سياسات الكسب من طرف واحد والاستقرار والهيمنة.
2- إن التحولات في الشرق الأوسط لا يتناسب مع نظريات سياسة سادت بدعم الدكتاتوريات ما دامت تخدم أمريكا.

إن مفهوم السياسة الخارجية في الشرق الأوسط هو بالبداية "النشاط الذي يمارسه صانع القرار الأمريكي على المستوى الخارجي تجاه منطقة الشرق الأوسط والمتمثل بالدعوة لنشر- القيم الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان، يوازيه توجيه فكري يركز على الثقافة في خلق الرفاه الاقتصادي وتعزيز المصالح الأمريكية في المنطقة والعالم". (فرانسيس، 1992 ص 106)

حيث نجد أن منطقة الشرق الأوسط قد حظيت بأهمية كبيرة من قبل صانع القرار الأمريكي أثناء مرحلة الحرب الباردة إذ تبلورت فيها مجموعة من المصالح كانت تركز على:
1- أضواء النفوذ السوفييتي في المنطقة.

2- الحفاظ على تدفق النفط واستمراره وبأسعار تفضيلية ومعقولة.

3- الحفاظ على أمن إسرائيل من خلال دعم مواقفها السياسية.

4- الحفاظ على الأسواق الخارجية. (شبلي، 2008 ص 2) إن تزايد الخطر على الكيان الإسرائيلي، وذلك بسبب بروز تيارات سياسية لها مواقف جذرية وأيديولوجية من المشروع الصهيوني وهي تقود الحملة ضده وتدعم المقاومة الفلسطينية. (الحمد، ص 1-2)

ونلاحظ أن القلق الأمريكي من مخاطر استخدام الأسلحة الكيماوية ضد إسرائيل من قبل النظام السوري حيث أنها ترفض أي نوع من الرقابة على مفاعلاتها النووية سواء من جانب الوكالة الدولية للطاقة النووية أو غيرها، وكذلك ترفض الانضمام لاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية وبالمقابل فإن إسرائيل تخشى امتلاك أي دولة عربية للأسلحة الكيماوية والبيولوجية يعادل ما لديها من سلاح فإن الاتهام الموجه للنظام السوري باستخدام الأسلحة الكيماوية ضد المعارضة والشعب لاقى إنكارا من جانب النظام السوري، وأن روسيا صرحت بأنه يجب وجود إثبات على هذا الاتهام، ونجد أن أمريكا من خلال ذلك تحاول استخدام أي حجة من أجل القيام بالضربة العسكرية حفاظا على مصالحها ومصالح إسرائيل بالدرجة الأولى".

ونجد أن التحليلات الغربية والأمريكية لكبار الكتاب والإعلاميين وكذلك السياسيين والبرلمانيين أن الضربة العسكرية لها مخاطر أكبر من المكاسب فهي لن تؤدي إلى القضاء على الأسلحة الكيماوية من مخازن ومعامل، بل سوف تؤدي إلى أضرار بالغة بالسكان والبيئة.

وإزاء هذا التصعيد أقدم رئيس الوزراء البريطاني بخطوة متسرعة والبعض وصفها بالذكية من

مشاركة بريطانيا في هذه الضربة العسكرية المحتملة ولكن بعد معارضة البرلمان البريطاني لمثل هذه

المشاركة وكذلك بعض الدول الغربية أبدت تحفظها من القيام بهذه الضربة ومن الجانب الأمريكي نلاحظ معارضة حلفائها لهذه الضربة كل هذه الأمور أوقعت أوباما في حيرة وخصوصاً بعد معارضة الكونجرس الأمريكي.

والأكثر من ذلك هي معارضة الصين وروسيا لهذه الضربة وهذا سوف يؤدي إلى حالة الاستقطاب الدولي وتزايد حدة المنافسة بين روسيا والصين من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى، والتي قد تؤدي إلى عودة الحرب الباردة خصوصاً أن الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من مشكلات مالية واقتصادية كبيرة وأصبحت دولة مدينة في العالم. (رضا، ص90-93)

المبحث الأول

السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط

مفهوم الشرق الأوسط

إن مصطلح الشرق الأوسط ظهر ولأول مرة في مقال للأدميرال البريطاني (مهان) في عام 1902 لكن لم يحدد الحدود الجغرافية لهذا المصطلح حيث كان يراه مفهوم استراتيجي متغير وغير ثابت ويعده منطقة غير محدودة. (عبد الكريم، 1992 ص 21)

لكن نجد أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي عام 1989 عرفت أن الشرق الأوسط هو المنطقة الممتدة من ليبيا غرباً إلى إيران شرقاً ومن سوريا شمالاً إلى اليمن جنوباً ويرى البعض الآخر أنه يشمل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وكذلك إيران.

ويضم المتخصصون في الولايات المتحدة الأمريكية الحبشة وباكستان وأفغانستان والدول الإسلامية المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى (الأشهب، 2005 ص 22) ونجد إلى جانب مصطلح الشرق الأوسط هنالك مصطلح آخر وهو الشرق الأدنى، ويشمل البلدان الواقعة شرق البحر الأبيض المتوسط مثل فلسطين والأردن ولبنان وتركيا ومصر- وجزيرة قبرص، وهذا المصطلح ظهر في منتصف القرن التاسع عشر (1850م) نتيجة لضعف الإمبراطورية العثمانية والتنافس الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا على ممتلكات الدولة العثمانية. (حسين، 2005 ص 14)

أما مفهوم الشرق الأوسط الكبير فانه يشمل الشرق الأدنى ودول الشرق الأوسط إضافة إلى دول شمال أفريقيا وإسرائيل فإن الإصرار على استعمال هذا المصطلح ليس خالياً من المرامي السيئة، الغرض منه يعود لهدفين:

الهدف الأول: هو سلب الصفات القومية وطمس معالم العروبة وإلغاء كلمة غربي وما يتوفر فيها من دلالات التخاطب.

الهدف الثاني: أن هذه المبادرة في جوهرها وكل ما منها هو ضم إسرائيل إلى الشرق الأوسط من أجل دمجها مع المشرق العربي من أجل إدخالها في النسيج العربي. (المخامدي، 2005 ص 41-42)

من كل هذا يمكن أن نستنتج بأن الشرق الأوسط الكبير يشمل المناطق ما بين ليبيا غرباً إلى إيران

شرقاً وسوريا شمالاً إلى اليمن جنوباً وهذه الدول هي قلب نظام الشرق الأوسط.

فمشروع الشرق الأوسط الكبير يهدف إلى إعادة ترتيب المنطقة على الصعيد الجغرافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي وكذلك الحضاري والقيام بترتيبات أمنية وسوق مشتركة إقليمية الهدف منها هو تحقيق الأهداف والمصالح الأمريكية والإسرائيلية.

فنظام الشرق أوسطي هو من تصميم مكاتب ووزارات الخارجية للبلاد المستفيدة منه أي يكون خارج المنطقة العربية، ويكون هذا المشروع مفروضاً عليها شاءت أم أبت ما دامت هذه القوى العربية فقدت عامل القوة والتعاون فيما بينها، وإن فرض هذا المشروع يكون بأسس جديدة تخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في المنطقة والعالم.

والولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الواقع القائم بأنه فرصتها لأجل رسم الخريطة الجديدة للعالم العربي، ومن ناحية أخرى تجد الولايات المتحدة الأمريكية أنه الحل لأزمته الاقتصادية وكذلك في أمريكا العالم وصراعها الاقتصادي مع أوروبا واليابان والقضاء على كل المقاومين لإقامة هذا المشروع في العراق وسوريا ولبنان، كل هذا كان يتطلب منها المضي- في إقامة النظام الشرق أوسطي الكبير من أجل حماية وضمان مصالحها ومخططاتها ومن أجل السيطرة على أسواق ومناجم وممرات النفط والتحكم بأسعاره. (البريزات، 2008 ص 66)

عند الإقرار بوجود نظام الشرق الأوسط يجب تتبع مساره التاريخي وما هي الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أن هذا المشروع فكرته قديمة حيث درج عنه على لسان (ماهان) ويعده "لتشاين ستروول" الذي كان يعمل مراسلاً في صحيفة تيمز وبقية هذه الفكرة إلى يومنا هذا أي أن الدعوة له قديمة وليست حديثة وقد كان الهدف منها هو ترتيب المنطقة وفق قواعدها بما ينسجم والمصالح الأمريكية.

وستتناول كل هذا من خلال مطلبين:

المطلب الأول- المسيرة التاريخية لمشروع الشرق أوسطي الكبير:

بالنظر لأهمية المنطقة وموقعها الاستراتيجي بين آسيا وأفريقيا وبين بلدان المشرق والمغرب العربي وجد الاستعمار البريطاني من إقامة دولة إسرائيل على دولة فلسطين من أجل فصل آسيا العربية عن أفريقيا العربية، وذلك لدافع استعماري محض علما أن أرض فلسطين تشكل قلب العالم العربي ونقطة ارتكاز وانطلاق من أجل التحكم بالمنطقة العربية وبثرواتها وإدارة المنطقة.

إن المشروع يعود إلى عام 1902 في مقال (الفرد ماهان) الذي نبه الحكومة البريطانية إلى أهمية منطقة الخليج العربي. (الجبير، 2006، ص1)

وظهر عام 1909 كتاب بعنوان (مشاكل الشرق الأوسط) والذي وضح أهمية هذه المنطقة لأوروبا والعالم ودعا إلى وجوب السيطرة على هذه المنطقة.

حيث أعلن الحاكم البريطاني على الهند (اللورد كيرتون) عام 1911 إلى إعطاء منطقة الشرق الأوسط إدارة خاصة، ودعاها الإشراف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق. (حسين، 2005، ص41)

إن استخدام هذا المصطلح من قبل القوى الاستعمارية ظهر يعد بروز الوعي القومي العربي وعلى أثر التراجع التوسعي للإمبراطورية العثمانية وبالتزامن مع فرض سياسة التتريك على المجتمعات العربية.

حيث نجد أن البداية الفعلية لهذا المشروع هو عام 1916 عند تطبيق السياسة الاستعمارية (سايكس بيكو) التي كان الهدف منها هو تفتيت المنطقة العربية.

إن فكرة مشروع الشرق الأوسط الهدف منه هو إسقاط الأنظمة السياسية العربية والأنظمة التي لا تتماشى والسياسات الأمريكية واستبدالها بأنظمة تأخذ الأوامر من الولايات المتحدة الأمريكية والعمل على إلقاء المؤسسات الجماعية العربية. (العنمة، 1987، ص35_39)

إن احتلال فلسطين 1948 يعد أكبر وأخطر مظهر من مظاهر عدم التوازن في سياسات الدول الكبرى في الشرق الأوسط، وذلك بعد تسليم فلسطين إلى اليهود وتم إنشاء الكيان الإسرائيلي والذي ولد الصراع العربي - الإسرائيلي. حيث ساهم هذا الكيان بالقسم الأكبر في مشاكل الشرق الأوسط التي تعرض لها وما قد يتعرض له مستقبلاً، وكانت أولى مهماته هو ضمان استمرار تجزئة الوطن العربي والسيطرة عليه وعلى ثرواته واستغلال موقع الوطن العربي الاستراتيجي لصالحه. (nazemroage, Research. pp3)

وبعد ذلك حدث تطور على هذا المشروع وخصوصاً بعد عام 1991 بعد عقد مشروع مدريد للسلام، بعد أن طرح شمعون بيريز مفهوم الشرق الأوسط الجديد حيث وضع تصورات لهذا الشرق في مؤلف له حمل اسم الشرق الأوسط الجديد، ودعا فيه إلى اختراق الوطن العربي من خلال النشاط الاقتصادي الإسرائيلي للمنطقة العربية وطرح فيه أيضاً شعار التقنية الإسرائيلية والعمالة العربية والمياه التركية والأحوال الخليجية، وفكرته الرئيسية من هذا المشروع تشبه الخطة الأوروبية المعروفة بالسوق الأوروبية المشتركة، وأعطت هذه الفكرة اهتماماً من قبل حلفاء إسرائيل وظهرت الرغبة لديها من خلال شركاتها الكبرى إلى تطوير الخطط لتوسيع أعمالها في الشرق الأوسط. (بيريز، 1994، ص23)

وبعد حرب الخليج الثانية وحصار العراق وانتشار القوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي عام 1991 على أثر انهيار الاتحاد السوفيتي، وبعد استقلال دول آسيا الوسطى الإسلامية نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تبنت إستراتيجية شاملة في آسيا الوسطى والخليج العربي وبقية الدول العربية. (إدريس، 2006 ص32-34)

وظهر هذا المفهوم (الشرق الأوسط الكبير) عام 1995 في التقرير الاستراتيجي لمركز معهد الأبحاث الإستراتيجية القومية التابع لوزارة الدفاع الأمريكية حيث حدث تطور عسكري مهم مرتبط بالشرق الأوسط في عام 1999 وذلك عندما قامت وزارة الدفاع الأمريكية بنقل أمر القيادة العليا للقوات الأمريكية في آسيا الوسطى من قائد القوات الأمريكية في المحيط الهادي ونقلها إلى القيادة المركزية في الشرق الأوسط، والتي كانت تسمى بقوات الانتشار السريع حيث تم دخول الولايات المتحدة الأمريكية على الخط بعد قيامها باحتلال العراق. (إدريس. 2006 ص35)

فالرئيس الأمريكي جورج بوش استغل الظروف الدولية والإقليمية التي صاحبت الاحتلال وقام بإعلان مشروع الشرق الأوسط الكبير، وقد اتخذ من أحداث 11 أيلول مبررا لقيام الحرب لمحاربة الإرهاب. وأعلنت أن كل ذلك هو من أجل حماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. (نوفل، 2007 ص23)

إن تصورات الولايات المتحدة الأمريكية لهذا المشروع هو لإيجاد منطقة آمنة تخدم المصالح الأمريكية وكذلك المصالح الإسرائيلية.

ويكون هذا في ظل وجود دول ضعيفة ومتفرقة ومرتبطة بها بشكل كامل، وكذلك القضاء على حركات المقاومة وكل التيارات السياسية التي تعارض إنجاز هذا المشروع والأهم من ذلك هو مساعدة إسرائيل في إيجاد حل للفلسطينيين في إيجاد سلطة ضعيفة غير قادرة على معارضتها (أبو عيد2005، ص112-113) وكذلك توطين الفلسطينيين في الدول العربية والقيام بتجزئة الأقطار العربية التي هي مجزئة من الأساس.

والملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ من الشرق الأوسط وكأنه مختبر تجارب لسياستها حيث تقوم بتقديم مشاريعها وفق هواها وحسب ما يحقق مصالحها في غياب لأي رأي للدول العربية بالرغم من أن المشاريع تقع على أرضها وسكانها، وهي على قناعة بأن هذه المشاريع لن تخدم سوى المصالح الأمريكية، وإسرائيل علما أن هذه الدول حاولت ربط منطقة الشرق الأوسط منذ الخمسينات

بالإستراتيجية الأمريكية، ابتداء من حلف بغداد وانتهاء بالشرق الأوسط الجديد، إن التصور الأمريكي للشرق الأوسط سيؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار، وإلى مزيد من الحروب وسفك للدماء، وخير مثال على ذلك ما تشهده دول عربية في الشرق الأوسط ومنذ زمن بعيد من أحداث منتشرة بين قتل ونهب جراء تلك السياسة.

المطلب الثاني- الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمشروع الشرق الأوسط:
أولا. البعد السياسي:

و يمثل هذا البعد هدف الولايات المتحدة الأمريكية والتي ترمي إلى تحقيق وتشجيع التنمية في الشرق الأوسط وبناء ديمقراطية وتعددية سياسية بكل أشكالها، وهذا سيجعل من بلدان الشرق الأوسط أكثر اهتماما على العالم، ويساعدها في تجاوز عقد الماضي، وكذلك تنعم هذه البلدان بالحرية وتحقيق السيادة الفعلية للشعب والذي يساعد على حكم الشعب نفسه بنفسه، من خلال التعددية السياسية والتي تساعد على تداول السلطات، وكذلك تؤدي إلى احترام المواطنين وتحقيق حياة مزدهرة، إن هذا المشروع وفق ما سوقته الإدارة الأمريكية يتبنى تحقيق هذه الأهداف. (المخامدي، 2005 ص 60)

إذا كانت الولايات المتحدة تحرص على تطبيق الحرية والديمقراطية في الشرق الأوسط فلماذا لم تطبقه هذه المفاهيم في دول أمريكا الوسطى والجنوبية وكذلك الدول الأفريقية والكل يعرف أن هذه الدول تأتي بالمرتبة الدنيا من التطور بعد الدول العربية والإسلامية، وأنها محكومة بأنظمة أشد قمعية من البلدان العربية وأغلب أنظمتها السياسية جاءت عن طريق الانقلابات العسكرية وبدعم أمريكي.

هذا دليل على أن أمريكا لا تبكي على الشعوب العربية وإنما هي طامعة في خيرات هذه المنطقة. (المحليفي، 2006 ص 102)

إن البعد السياسي لهذا المشروع هو تقسيم المنطقة إلى أجزاء وتفتيت النظام الأمني العربي وإبداله بنظام شرق أوسط جديد، وإيجاد أنظمة سياسية في المنطقة ذات خصائص تنسجم ومتطلبات الشرق أوسطي، والتي تتصف بالتبعية للولايات المتحدة الأمريكية وضرورة هذا التغير حتى لو استدعى الأمر إلى استخدام القوة وإبدالهم بقيادة لديهم الاستعداد لتنفيذ المشاريع الأمريكية.

وتقوم من جهة أخرى باستخدام الفئات المعارضة لأنظمتها السياسية بعد دعمها وتشجيعها في المضي قدما نحو العمل لإسقاط تلك الأنظمة.

ثانيا. البعد الاقتصادي:

هو تحسين مستوى المعيشة للمواطن وتحقيق التوترات في منطقة الشرق الأوسط والاهتمام بمستقبل المواطن وتلبية احتياجاته واستغلال المواهب الطبيعية للمواطن وتوفير فرص المشاركة ودفعتهم إلى حكم بلدهم بصورة حرة (الهنشاشي، 1999 ص 231-232). هذا وفق الرؤية الأمريكية من خلال التركيز على منطقة الشرق الأوسط والقيام بإصلاحات اقتصادية حتى وإن خلقت بعض المخاطر والمساعدة في إشراك المجتمع المدني والقوى السياسية في هذا المجهود الإصلاحي.

والأهم من ذلك هو توطيد شرعية الحكومات الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية (أباه، 2004 ص 129) حيث أن الظاهر أن ما تطمح الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مشروعها هو القيام بإستراتيجية وتنمية شاملة في منطقة الشرق الأوسط، لكن الهدف من هذا المشروع هو تحقيق طموحات رأس المال الأمريكي، والسيطرة على أي مشروع أو ثروة محلية على امتداد الشرق الأوسط بحجة أنها تهدف إلى توسيع الفرص الاقتصادية. (الفرحان، 2001 ص 215)

حيث نرى أنها تنظر إلى المنطقة بالشكل الذي يحقق مصالحها، وهذا ما تجده من خلال طرح موضوع المبادرة في الشرق الأوسط فليس الهدف منها هو تنظيم دول الشرق الأوسط على أسس ديمقراطية، ولكن على أساس مصالحها والتي يمكنها من تدفق البترول العربي إلى أسواقها وبأسعار قياسية وبالمقابل فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تسمح لأي دولة من السيطرة على المنطقة خوفا من هيمنتها على مصادر البترول، وكذلك من أجل الحفاظ على منطقة الخليج العربي من أجل وصول قواتها العسكرية إليه لأن هذه المنطقة تعتبرها منطقة إستراتيجية مهمة لوضعها على الشرق الأوسط.

إن الهدف الحقيقي من وراء ذلك هو محاولتها في إحكام سيطرتها من ناحية والحفاظ على مصالحها من ناحية أخرى، وتقوم بإيجاد حالة من التوتر في المنطقة وإحساسها بالحاجة للحماية الأمريكية، وهذا ما تود تحقيقه الولايات المتحدة الأمريكية. (المجدوب، 2001 ص 159)

وأن من الأهداف الأخرى ذات البعد الاقتصادي من وراء هذا المشروع هو وضع اليد على الثروة العربية وحرمان الدول الأخرى من هذه الثروة، وهذا سوف يؤدي إلى حركة عملتها الاقتصادية وجعل المنطقة العربية، سوقا استهلاكية لبضائعها، وجعل المنطقة العربية تعيش في حالة من الرعب وتقوم بإيجاد عدو وهمي من أجل لفت نظر العرب عن عدوهم الحقيقي وهو إسرائيل.

والمشروع قائم بالأساس على إبراز اقتصاديات دول المنطقة العربية، وتركها تعيش في حالة من العوز الدائم وأبناء الولايات المتحدة الأمريكية يعيشون في رفاه على حساب الحرمان العربي. (الراوي ، ص 319)

إن الأبعاد الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية من خلال اهتمامها بالمنطقة العربية نابعة من مصالحها في المنطقة وخلق اقتصاديات جديدة قائمة على الرؤية الأمريكية في إيجاد اقتصاديات جديدة في المنطقة وهذا يعطيها القوة من أجل مد يدها في السيطرة والهيمنة على المنطقة بشكل خاص والعالم بشكل عام.

ثالثاً. البعد الاجتماعي:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن القبلية والطائفية والإثنية الموجودة في الوطن العربي هي بمثابة السلاح في مواجهة الأمة العربية، حيث يمكن تطبيق هذا المشروع من خلال إثارة هذه النزاعات، ومن هذه المشاكل مثلاً المشكلة الكردية في شمال العراق ضد أخوانهم العرب. فاستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية هذه المشكلة من أجل إثارة الفتنة في العراق، أو من خلال إثارة الفتنة الطائفية بين السنة والشيعة أبناء الوطن الواحد.

وما قامت به في لبنان من تفرقة مما أدى إلى انقسامهم إلى صفيين صف الموالاتة وصف المعارضة.

(بترا، 2008/3/2 ص1)

حيث أن الهدف من ذلك هو تقسيم وتمزيق الأمة العربية إلى كيانات صغيرة مقسمة على أساس العرق والدين والمذهب، وتكون برمتها تابعة للولايات المتحدة الأمريكية كل هذا هدفه تسويق مشروع الشرق الأوسط إلى المنطقة من خلال استخدام البعد الاجتماعي حيث يرى الغرب أنه يمثل الطريقة الأسهل للعبث في مقدرات الوطن العربي. (هويدي 2006/9/27 ص15)

إن الهدف الاجتماعي هو طمس معالم العروبة وهدم المفهوم العربي وإلغاء كلمة عربي وسلخ الصفات القومية والعربية، واعتبار العرب عبارة عن قبائل وطوائف وعدم خلق أي فرصة من أجل التعاون فيما بينها. (المخامدي، 2005 ص4-09)

إن الإصلاح الاجتماعي والسياسي وبناء مجتمع قائم على العدالة والمساواة كانت ولا زالت مطالب الحركات الإصلاحية العربية، وناضلت منذ قرن من أجل تحقيق هذه المطالب وكذلك المطالبة في إصلاحات ثقافية واجتماعية وسياسية وهذا يخالف التوجه الأمريكي أي أن مطالب هذه الحركات الإصلاحية وما تهدف إليه لا يتفق مع ما تريد في المنطقة.

المبحث الثاني

أهمية منطقة الشرق الأوسط للإستراتيجية الأمريكية

لقد احتلت منطقة الشرق الأوسط أهمية كبيرة لدى القوى الكبرى، وذلك للمزايا التي تتمتع بها هذه المنطقة من العالم لوجود مصادر الطاقة، حيث يوجد فيها أكبر احتياطات العالم، بالإضافة إلى موقعه الجيوستراتيجي وإطلالته على المياه الدافئة، ويربطه بقارات العالم جسر- أرضي، كل هذه المزايا وبالإضافة للإرث الثقافي والحضاري الذي يتميز به سكانه، كانت الدافع للقوى الكبرى من أجل السيطرة عليه، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية. حيث استخدمت كل الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية وحتى الثقافية. (عباس، 2012، ص83-85)

ويمكن أن نتناول أهمية منطقة الشرق الأوسط للإستراتيجية الأمريكية عن ثلاثة جوانب: السياسية والاقتصادية والعسكرية.

المطلب الأول: الأهمية السياسية لمنطقة الشرق الأوسط للإستراتيجية الأمريكية:

إن الولايات المتحدة الأمريكية تعاملت خلال فترة الحرب الباردة مع منطقة الشرق الأوسط من منظور إستراتيجي وأهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لأمنها القومي، وأن (المبادئ الإستراتيجية) التي أعلنتها منذ منتصف القرن العشرين كان لها الأثر المباشر في هذه المنطقة، ونجد أن الاتحاد السوفييتي كان يشكل المنافس الرئيس للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تجد الولايات المتحدة الأمريكية أن الدفاع عن مصالحها كان في وجهة نظرهم هو مواجهة هذا العدو والوقوف أمام كل العقبات التي يضعها من أجل الوقوف أمام تحقيق الأهداف الأمريكية.

إن عامل النهوض وطموح الشعوب العربية إلى التحرر والاستقلال والوحدة القومية عوامل كان لها الأثر في زيادة الأهمية السياسية لهذه المنطقة بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية.

نجد أن هذه الأمور دفعت كلاً من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من زيادة قبضتها وكذلك وضع الخطط لإقامة الأحلاف العسكرية من أجل عزل المنطقة. (يلمر، 1981، ص60)

لهذا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية ومن أجل المحافظة على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط اعتمدت إستراتيجية لم تتغير منذ الحرب العالمية الثانية، الهدف منه هو الحفاظ على الأوضاع القائمة للحيلولة دون حصول أي تغيرات داخل بعض بلدان الشرق الأوسط. (علاوي، 2008، ص8)

ونجد أن الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط تهدف إلى:

1- قيام حزام من الأحلاف يمتد من أوروبا إلى باكستان الهدف منه هو مواجهة الاتحاد السوفيتي السابق ومنعه من مد نفوذه في المنطقة.

2- دعم جميع الأنظمة القائمة وعدم حدوث أي تغيرات سياسية لحلفائها في المنطقة، وكذلك تقديم الدعم الغير مشروط لهذه الأنظمة.

3- من أجل تحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة نجد أنها تهدف إلى الحفاظ على التفوق الإسرائيلي والوقوف أمام أي دولة تحاول أو تفكر إضعافها.

ونجد أن أهم ما يميز المصالح السياسية في منطقة الشرق الأوسط هو دعم الولايات المتحدة الأمريكية لحلفائها في المنطقة، ومثال على ذلك نجد أن الإستراتيجية الأمريكية تهدف إلى ضمان التفوق الإسرائيلي النوعي على كل جيرانها العرب، ونجد أن الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة في تحقيق هذا الهدف، حيث نجد أن الإدارات الأمريكية تقوم كوسيط من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي بصورة متوازية مع دعمها العسكري لإسرائيل. (صالح، 1997، ص126)

وبالمقابل نجد أن إسرائيل تقف بوجه الاتحاد السوفيتي من أجل السيطرة على منطقة الشرق الأوسط باعتبارها الحليف الأمريكي الأقوى في المنطقة، حيث نجد أن إسرائيل تعتبر الأداة الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وتعتبر من العناصر المهمة من عناصر الردع للقوى الإقليمية المعادية للولايات المتحدة الأمريكية. (راضي، 2000، ص20)

نلاحظ أن الإستراتيجية الأمريكية اتخذت منحى آخر وذلك بإقامة اتفاقيات ثنائية، ثم بعد ذلك تقوم بجذب الدول الأخرى لتكون اتفاقيات جماعية من أجل تحقيق الغرض المطلوب، ومن الأمثلة على ذلك حلف بغداد عام 1955 الذي انضمت إليه تباعا كل من بريطانيا وإيران والباكستان، أما الولايات المتحدة الأمريكية فأخذت دور الرقيب، حيث أنها لم توجد لديها الرغبة في تشويه صورتها أمام العرب بكونها دولة راعية للسلام، وبالرغم من الفشل الذي لحق بهذا الحلف إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية عملت على طرح أفكار ومبادئ الهدف منها هو تطويق وصد التقدم السوفيتي نحو المناطق الإستراتيجية بالنسبة لها. (فؤاد، 1974، ص54)

ومن الأمثلة الأخرى مشروع إيزنهاور عندما أعلن الرئيس الأمريكي في عام 1957 عن مشروعه والذي طرح فيه تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية لبلدان الشرق الأوسط من أجل زيادة قوتها للوقوف أمام أي مد شيوعي هدفه السيطرة على المنطقة. (almotamar/يناير2017)

وجاء هذا المشروع بعد فشل العدوان الثلاثي الذي قامت به كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في

29 أكتوبر عام 1956 ضد مصر وقطاع غزة، فتقدمت الولايات المتحدة بهذا المشروع والذي كان يتضمن:

1- أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم المالي للدول العربية.

2- ربط المساعدات مع المقاومة الشيوعية.

3- دعم سياسات الأحلاف والتي كانت منتشرة في ذلك الوقت.

ولكن فشل هذا المشروع بعد أحداث النصف الأول من عام 1958 والتي كان من أبرز أسباب فشله نشوب الحرب الأهلية في لبنان عام 1958، وقيام الجمهورية العربية التي كانت تضم كلاً من (مصر وسوريا) وكذلك قيام الثورة في العراق عام 1958 فأعيد طرح هذا المشروع من قبل إيزنهاور باسم مخطط السلام للشرق الأوسط.

(<http://naka.ps/project-details>)

وكان الهدف من المشروع هو تفويض الرئيس الأمريكي باستخدام القوة العسكرية أن أفضت

الضرورة لضمان السلامة الإقليمية ومن أجل حماية الاستقلال السياسي لأي دولة.

وكانت هنالك ردود أفعال لهذا المشروع ففي عام 1957 عقد في القاهرة قمة ضمت كل من

سوريا ومصر- والسعودية والأردن من أجل بحث الموقف من هذا المشروع، حيث انعقد هذه القمة بعد

قليل من إعلانه ووفق هذا المشروع أصبحت منطقة الشرق الأوسط مجالاً لنفوذ الولايات المتحدة

الأمريكية في المنطقة، وقررت القمة الرباعية على العمل دون تطبيقه.

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

نجد أن منطقة الشرق الأوسط تعرضت إلى تغيير جديد للخارطة الجغرافية والسياسية الهدف

منها هو تعميق التجزئة والتبعية وحسب ما يتلاءم والمصالح والمعطيات الجديدة للنظام الدولي والتي

يمكن من خلالها بناء مشروع الشرق الأوسط الكبير والذي قسم على أسس جغرافية وقومية وأثنية،

والذي كان السبب في كل الاضطرابات التي تعانيتها منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى وجود أنظمة قائمة

وسعت فجوة الديمقراطية.

وإن الجانب السياسي كان له الأثر في إحداث احتقان سياسي يمكن أن يعد بمثابة قنبلة موقوتة

يمكن أن تتفجر في أي لحظة من اللحظات قد تولد موجة عالية من العنف السياسي المنظم، يدخل المنطقة

في حالة من الفوضى والتي تنعكس على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما بعد موجة الربيع

العربي الذي أصبح يهدد بمجيء قيادات جديدة من المحتمل أن تهدد المصالح الإستراتيجية للولايات

المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. (علي، 2003 ص 28)

نستنتج من ذلك أن السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط تختلف من خلال تعاملها مع

القضايا السياسية المختلفة في منطقة الشرق الأوسط حسب ما ينسجم ومصالحها العليا وبما لا يتقاطع مع

ما تصبو إليه من تطلعات من أجل استكمال هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط وبمختلف الوسائل.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط للإستراتيجية الأمريكية:

تعد منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ذات أهمية اقتصادية وخصوصاً

بعد اكتشاف النفط الذي يتصدر مناطق الشرق الأوسط معظم الاحتياطي العالمي.

إن منطقة الشرق الأوسط كانت وما زالت مسرحاً للصراع بين الدول الكبرى وساد اعتقاد أنه من

يريد أن يهيمن على العالم عليه السيطرة على هذه المنطقة. (الزبيدي، 2010)

وفي ذلك فقد أشار نعوم تشو مسكي بقوله: "لو لم يكن الشرق الأوسط يحتوي على معظم

الاحتياطيات للطاقة في العالم لما اهتم به صانعو السياسات في عالمنا اليوم، ولو بمقدار اهتمامهم بمنطقة

القطب الجنوبي". (تشو مسكي و الأشقر ص91)

لقد واجه الاقتصاد الأمريكي تحديات كبيرة في ظل ارتفاع أسعار النفط، حيث بدأت واشنطن في

البحث عن بدائل لتأمين مصادر الطاقة، ومن هذه البدائل الحفاظ على الاحتياطيات النفطية في وقت

تنخفض فيه الأسعار استناداً إلى قاعدة الشراء بسعر أقل والبيع بسعر أعلى".

وقد اعترف (ألن جيريبان) الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة

الأمريكية (البنك المركزي) أن الحرب التي شنت من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003 لإسقاط

النظام الحاكم في العراق كانت من أجل النفط: (جاسم، nbnews208/7/18)

إن الحاجة المتزايدة الأمريكية للنفط كان له الأثر الكبير في تزايد الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط

بسبب استهلاك الطاقة وخصوصاً بعد وجود عجز تصاعدي بدأ في ميزان النفط منذ مطلع التسعينات، من

هذا يمكن القول توجد ثلاثة أهداف جوهرية جعلت من منطقة الشرق الأوسط مرتكزاً اقتصادياً بالغ

الخطورة على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ومن هذه الأسباب (وهيب، 2011 ص48)

1- أن الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى حماية الاقتصاد الأمريكي من أي هزة قد يتعرض لها بسبب

انقطاع تدفق النفط أو ارتفاع أسعاره.

2- المحافظة على مستوى ونمط الحياة القائم على الاستهلاك الكثيف للطاقة وعدم تعرض ذلك المستوى

إلى أي تهديد مهما كانت الكلفة.

3- أنها ومن خلال تحكمها بأسعار النفط وتوزيعه سوف يؤدي بها التحكم بعصب اقتصاديات الدول

الصناعية المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية مثل الصين واليابان. (وهيب، 2011 ص49)

إن أمن الطاقة للولايات المتحدة الأمريكية يتطلب منها القيام بعدة وسائل، ولعل ما استخدمته من وسائل في منطقة الشرق الأوسط التي كان في مقدمتها الوسيلة العسكرية فبعد أن كان التدخل من أجل تأمين مواد الخام والمياه أصبح اليوم التدخل عسكرياً من أجل تأمين مصادر الطاقة، وخير مثال على ذلك التدخل العسكري الأمريكي على العراق عام 2003 وغيرها من التدخلات الدولية الأخرى. وكذلك فإن السلاح الأمريكي يحتل مراتب متقدمة من حجم الإنتاج العالمي، من هذا وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن منطقة الشرق الأوسط تعد سوقاً لتجارة الأسلحة الأمريكية حيث يشغل المرتبة الأولى في دول العالم الثالث من حيث نوعية وكثافة الأسلحة الواردة إليه.

ونلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية عقدت عدة صفقات لتجهيز الأسلحة، حيث حصلت على 72 مليار دولار من صفقات التسليح والتجهيزات والتمارين العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي، والتي تعد جزءاً من منطقة الشرق الأوسط، وخير مثال على تجهيز الأسلحة الأمريكية والموجهة لمنطقة الشرق الأوسط هي صفقات الأسلحة الأمريكية للسعودية عام 2008 حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن نيتها بتزويد حلفائها في منطقة الخليج العربي، وفي مقدمتهم السعودية بالأسلحة والمعدات العسكرية من أجل تعزيز أمن المنطقة ومن أجل مواجهة التحديات والمخاطر الإقليمية. ومن خلال الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط للإستراتيجية الأمريكية نلاحظ عندما تولى الرئيس الأمريكي باراك أوباما منصب الرئاسة عام 2009 سعى إلى تحريك تطوير الرؤية السياسية الخارجية الأمريكية من خلال سعيه لتشكيل نظام عالمي يبقي الولايات المتحدة الأمريكية في الزعامة وبمشاركة الآخرين بمزيد من المسؤوليات والأعباء عندما يكون ذلك الأمر ضرورياً. (سالم، 2010، anram.org) من كل هذا يمكن القول أن الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط كانت في تزايد بعد الحرب العالمية الثانية وطول فترة الحرب الباردة وبعد أحداث 11 أيلول 2001، وذلك لما يشكله النفط من أهمية كبرى في أمن الدول العظمى وما يمثله من العوائد المالية عن تجارة الأسلحة التي كانت من العوامل الإضافية التي زادت من أهمية منطقة الشرق الأوسط في الحسابات الأمريكية، حيث أن المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية كانت من الأسباب المهمة التي زادت من أهمية منطقة الشرق الأوسط للإستراتيجية الأمريكية.

المطلب الثالث: الأهمية الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط للإستراتيجية الأمريكية:

إن من الخصائص المهمة لمنطقة الشرق الأوسط للإستراتيجية الأمريكية هو من أبرزها الاحتياطي الضخم من النفط، وكذلك تحكمها بطرق الملاحة الدولية الرئيسية وتأثيرها في الصراع العربي الإسرائيلي وقربها الجغرافي من أوروبا، وبسبب هذه الخصائص سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع يدها على هذه المنطقة. (هارك ص 20)

وإن أهمية منطقة الشرق الأوسط قد تزايدت بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وقد أدى هذا إلى تدخلات واسعة في تفاعلات المنطقة مثل تدخلها في الصراع العربي الإسرائيلي في عملية التسوية لذلك الصراع.

والمسألة الأخرى مسألة أسلحة الدمار الشامل وما سمي "الدول المارقة" في نهاية التسعينات، ثم المسألة الأخيرة والمهمة وهي الحرب على الإرهاب وتغير الأنظمة السياسية بعد أحداث 11 أيلول 2001. إن هذه التدخلات التي سبق ذكرها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية يرافقه تحرك لقواتها العسكرية وبمختلف التشكيلات المتمثلة في أسطولها الخامس والسادس هذا يدل على الأهمية الكبيرة التي تحظى بها هذه المنطقة للإستراتيجية الأمريكية العسكرية والأمنية. (عبد السلام، 2004، aljazeera).
إن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن استخدام الوسائل العسكرية أو التهديد بها ضرورة لدعم العمل الدبلوماسي. (حبيب، 2008، siironlino.org)

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية إحدى أقوى الدول في نفوذها العسكري في منطقة الشرق الأوسط أن انتشار قواتها يعتبر كنتيجة لتطورات معينة، فقد أدت تداعيات حرب الخليج الثانية (1991) غيرت من شكل التواجد العسكري في الشرق الأوسط والعالم.

ويمكن توضيح التحولات في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي في اتجاهين:

الاتجاه الأول: أن التسهيلات العسكرية التي تقدم للقوات الأمريكية اتسعت في قواعد ومحطات ومعسكرات وموانئ ومطارات ومعسكرات، ونلاحظ أن أغلب دول المنطقة التي لها علاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية (مثل السعودية، البحرين، قطر، الإمارات، الكويت، وسلطنة عمان) تتضمن هذه التسهيلات وهي حق استخدام الموانئ والمطارات العسكرية والمجال الجوي وخدمات الوقود وتخزين الأسلحة إضافة إلى المناورات العسكرية المشتركة.

الاتجاه الثاني: نجد تزايد القواعد العسكرية في الخليج العربي ليصل إلى خمس قواعد وتشكل هذه القواعد مركزاً لعمليات رئيسية شبه متكاملة، حيث أنها تتمتع باستقلالية نسبية وقدرتها على تقديم الدعم لعمليات قتالية جوية أو برية أو بحرية، وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على بناء (مظلة عسكرية) تشرف على منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم قامت بتطوير قوات الانتشار السريع والتي أصبحت هذه القوات حالياً مسئولة عن كل المواجهات العسكرية في المنطقة.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تكامل الغطاء العسكري للقيادة الوسطى الأمريكية مع الواقع الجيوسياسي القائم في المنطقة وبشكل حثيث، ذلك من خلال إزالة واستئصال بؤر المقاومة "المشروع الأمريكي الجديد". (2011/2/16، arabic-military)

فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اغتنام الفرصة لغرض الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، الهدف من ذلك السيطرة على مصادر الطاقة من أجل التفوق على القوة العالمية المنافسة، ومن أجل التحكم باقتصاديات الدول التي تعتمد على مصادر الطاقة كالنفط والغاز.

وبعد الحرب الباردة عمدت واشنطن إلى اتخاذ سياسة جديدة، وذلك من خلال نشر قواعد عسكرية في مختلف دول العالم، ومنها بلدان الشرق الأوسط كي تساعد في عمليات التوسع والهيمنة ويمكن إيجاز هذه القواعد:

1. السعودية

توجد في السعودية ست قواعد عسكرية أمريكية، وتوجد أيضا قاعدة غير مسماة يعتقد أنها تقوم بإطلاق طائرات بدون طيار خاصة باتجاه اليمن ولمراقبة مياه الخليج، وتوجد في السعودية إحدى أهم مراكز القيادة الجوية الأمريكية الإقليمية، وتوجد هذه القواعد داخل قاعدة الأمير سلطان الجوية في الرياض وبواقع 5000 جندي تابعين لسلاح الجو الأمريكي وأكثر من 80 مقاتلة أمريكية. متمركزين بما يعرف (بقرية الإسكان).

2. قطر

بعد عام 2003 انتقل 4500 جندي إلى قطر وبقي فقط 500 جندي، وكذلك انتقل إلى قطر 600 فرد تابعين لمركز القيادة التابعة للقوات المسلحة الأمريكية بدعوى الاشتراك في مناورات عسكرية كانت مقررة في نوفمبر عام 2003 ومن هذه القواعد قاعدة العديد الجوية والتي تشمل على مدرج للطائرات، والذي يعتبر من أطول الممرات في العالم وتوجد فيها:

أ. 319 طائرة استكشافية تابعة للجوية الأمريكية.

ب. قاذفات ومقاتلات وطائرات استطلاعية.

ج. توجد فيها العديد من الدبابات ووحدات الدعم العسكري، وكذلك كميات كبيرة من العتاد والمعدات العسكرية المتقدمة وتعتبر كأكبر مخزن إستراتيجي للأسلحة الأمريكية في المنطقة.

3. البحرين.

يوجد فيها مقر الأسطول الأمريكي الخامس والذي يخدم فيه 4200 جندي أمريكي ويضم حاملة الطائرات الأمريكية وأكثر من 70 مقاتلة والغواصات الهجومية والمدمرات البحرية.

حيث تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية 10 مواقع في منطقتي (المنامة والجفيرة) وعلى مساحة تقدر ب 2,700,000 قدم مربع وبتكلفة تتجاوز مليار ومائة مليون دولار، وتستخدم القوات الأمريكية قاعدة الشيخ عيسى الجوية ومطار البحرين الجوي.

4. الكويت.

وتوجد قاعدة بحرية أمريكية على الساحل الشرقي لها، وقاعدة أحمد الجابر وعلي سالم الجوية ومعسكر الدوحة يتمركز فيه مشاة الفرقة الثالثة الأمريكية بالإضافة إلى عدد آخر تابعين لسلاح الجو الأمريكي، ومع كامل معداتهم من عربات مدرعة وطائرات الهليكوبتر الهجومية ويعتبر هذا المعسكر من أهم مراكز الدعم اللوجستي للجيش الأمريكي ويحتوي على 10,000 جندي أمريكي بالإضافة إلى 3000 دبابة و400 سيارة مقاتلة.

5. مصر.

نشأت القواعد العسكرية في مصر- منذ فترة السادات والذي أعطى لأمريكا كافة التسهيلات في تأسيس قوات الانتشار السريع داخل الأراضي المصرية ومن أهم القواعد الموجودة في مصر. أ. قاعدة قنا الجوية قرب الأقصر والتي لها أهمية إستراتيجية. ب. قاعدة رأس بناس والتي استخدمتها أمريكا في حرب الخليج. ج. قاعدة بني سويف الجوية. د. مركز نمرود للأبحاث الطبية في العباسية وهو تابع للبحرية الأمريكية. هـ. قوات MFO بسيناء.

و. قاعدة غرب القاهرة الجوية والتي تستخدمها القوات الأمريكية لغرض التزود بالوقود. (ommahpost. Com)

6. تركيا.

تم عقد اتفاقية بين تركيا وأمريكا عام 1969 م بموجب هذه الاتفاقية تم فتح 26 قاعدة عسكرية وتسهيلات بحرية، ومن أهم هذه القواعد أنجريك وتعتبر من أضخم قواعد الحلف الأطلسي، والتي لعبت دوراً مهماً في الحرب على أفغانستان والعراق، وكذلك قاعدة سينوب وأزمير، ويوجد أكثر من 18 موقع تابع إلى سلاح الجو الأمريكي وبمساحة تقارب 4. 370. 000 قدم مربع وبتكلفة 2 مليار دولار. 7. الأردن.

وتوجد فيها قاعدة ارويشد وادي المربع والتي يوجد فيهما الكثير من المقاتلات الأمريكية وتوجد أيضاً 22 وحدة بحرية استكشافية أمريكية وقاعدة الشهيد موفق الجوية في الزرقاء ويوجد بها حوالي 1200 عسكري تابع لقوات الجوية الأمريكية وميناء العقبة والتي تقدم فيها خدمات مختلفة لقوات البحرية.

8. الإمارات.

وتوجد فيها قاعدتان في ميناء علي وفي البجيره ومساحة تقدر 6000 قدم مربع وبتكلفة تتجاوز 29 مليون دولار وتوجد فيها قاعدة جوية ومستودعات لإغراض الدعم اللوجستي وقاعدة الضفرة الجوية والتي تتضمن الفرقة الأمريكية 380 والتي يخدم فيها 500 جندي أمريكي.

المبحث الثالث

انعكاسات التدخل العسكري الروسي في الشرق الأوسط على الإستراتيجية الأمريكية

لقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية وفي ظل التغيرات الجوهرية التي جرت على البيئة الدولية وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط تواجه تحديات وخيارات تختلف اختلافاً جذرياً عن تلك التي واجهتها خلال الحرب الباردة.

ونجد أن إدارة الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) لا تختلف عن سابقتها، حيث أن الهدف منها هو الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط حيث نجد أن السياسة الأمريكية وعلى غرار سابقتها أنها تكون تناقضاً بين دبلوماسيتها العامة وإستراتيجيتها.

ونجد أن إستراتيجية عدم التدخل العسكري المباشر التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة السورية، وعلى الرغم من عدم تدخلها فإنها تؤثر من خلال ضعفها السياسي المتواصل ولو أرادت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التدخل العسكري في سوريا لكان هذا قد حدث منذ فترة، في فترة اتخاذ دول الغرب والولايات المتحدة الأمريكية قرار التدخل بحجة استخدام النظام السوري للأسلحة الكيماوية، ولكن نجد أن المصالح الروسية في سوريا وكذلك نجد بالمقابل المصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وبعد التفاهم بين القطبين الروسي والأمريكي أوقفت التدخل العسكري، ونجد أن تدافع الأحداث في سوريا أعطى قناعة مفادها أن الأزمة السورية يمكن ألا تفتح الباب أمام توازنات حقيقية لقوى المنطقة.

ونجد أن إحدى نتائج الأحداث في سوريا هي أنه كان على تركيا مراجعة سياستها تجاه دول الجوار من أجل موازنة قوتها مع إيران، وهذا مما سوف يؤدي إلى التخفيف على الولايات المتحدة الأمريكية من احتواء إيران.

وفي الوقت نفسه فإن تحجيم دور إيران في المنطقة سوف يؤدي إلى تقويض النفوذ الروسي. (عبد

جودة، 2015 ص 216)

وارتأى الباحث إلى تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب:

المطلب الأول: الحفاظ على أمن إسرائيل.

المطلب الثاني: تحجيم النفوذ الإيراني.

المطلب الثالث: تقويض الدور الروسي.

المطلب الأول- الحفاظ على أمن إسرائيل:

إسرائيل هي من الدول الأولى في المنطقة التي تهدد مقومات الأمة العربية، والتي تقوم بزعزعة الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وذلك لإضعاف أي توجيهاً عربية أو إسلامية تحاول إحياء الوحدة أو تشكيل خلافة إسلامية فقامت بتدشين مصالح إستراتيجية لتلك الدول، وكذلك من أجل الحفاظ على مركزها كقوة نفوذ عالمية بواسطة جميع يهود العالم وللتخلص من تفاعلاتهم السلبية في الدول الأوروبية والغربية، ومن جانب آخر نظراً لمركزهم الاقتصادي فإنهم يعتبرون جماعة الضغط من خلال تأثيرها على الأنظمة السياسية بوسائل متعددة.

ونجد أن إسرائيل تأسست على مخططات صهيونية سبقت قيامها، حيث تجد أن المخططات الأمريكية تقوم على العديد من المشاريع الإسرائيلية، والتي هدفها هو ضمان حمايتها عن طريق التقسيم المستمر للمنطقة العربية والذي يضمن بقاء إسرائيل كدولة قوية ومن خلال الدعم الذي نحصل عليه من الولايات المتحدة الأمريكية والذي يؤمن مصالحها.

ومن زاوية أخرى نجد أن القيادات السياسية العربية تختلف عن القيادات الإسرائيلية، حيث أن القيادات الإسرائيلية معظمها من المؤسسة العسكرية، وجاءت بطريقة إغائية ملتزمة بالشفافية وعملها وبرامجها هو لخدمة الدولة الإسرائيلية، وكذلك ملتزمة بالمصلحة العامة للدولة، أما القيادات العربية فهي مطوية على ذاتها ونلاحظ أنها ربطت علاقتها مع الآخر بمهمة ذاتية ونهج بعضها والخطاب الإعلامي بدلا من المنهج القومي لهذا أصبحت مقومات الوطن العربي ركيكة لأنها تجزأت لصالح قيادات بدلا من استثمار الموارد لصالح مكونات الأمة العربية.

هذا سهل للمخططات الإسرائيلية من النفاذ إلى العمق العربي. (المقداد، 2016ص273-274)

لا يوجد شك في المنطقة العربية أنه يوجد إلزام لدى الإدارة الأمريكية هو الحفاظ على أمن إسرائيل، وكذلك مدها بكل أسباب التفوق على الدول العربية مما ولد قناعة لدى الجميع على أن إسرائيل هي مصلحة أمريكية فوقية. (إسماعيل، 2011 ص 205)

حيث نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك إسرائيل تحاول تطبيق نظرية الفوضى الخلاقة التي ابتدعتها الولايات المتحدة الأمريكية وسعت إلى انتشارها في مجمل الدول العربية، الهدف منه هو تقسيم المنطقة العربية على نحو يحقق مصالحها، والهدف منها هو السيطرة التامة على الثروات والحيولة دون تحقيق وحدتها من أجل حماية أمن إسرائيل، وبسبب انهيار مؤسسات النظام العربي الرسمي سوف يكون الوقت مهياً في تحقيق الأهداف الأمريكية ولتمزيق الوحدة العربية بين الدول وتقسيمها إلى دويلات (أرديس، 2014 ص66-68)

ونجد أن السياسة الأمريكية من خلال تدخلها في المنطقة العربية وخصوصاً في الأزمة السورية حيث أن هذا التدخل أخذ بنظر الاعتبار إضعاف سوريا من الداخل مقابل الحفاظ على أمن إسرائيل والتي هي على تماس حدودي مباشر معها، وأن أي تغييرات سياسية ستؤثر على أمن إسرائيل سياسياً وعسكرياً. كما أن سوريا خلافاً لبعض الدول العربية لم توقع معاهدة سلام مع إسرائيل، وتعد رسمياً في حالة حرب معها بالإضافة إلى ذلك فإن سوريا تمثل ترسانة من الأسلحة الصاروخية والكيميائية والتي تولد خطراً على أمن إسرائيل. (الفر، 28 مارس 2011)

بالإضافة إلى ذلك فإن سوريا لها علاقات مع منظمات تعدها إسرائيل ضمن (محور الشر) وتعد بذلك حزب الله وإيران وكذلك فصائل المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها حماس حيث تجد إسرائيل أن النظام السوري أحد أهم حليف لإيران في منطقة الشرق الأوسط. (سمير، 2011 ص 47)

ونجد أن إسرائيل تحاول التوافق مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، ففي عام 2012 قدم فريق من الخبراء من وزارة الخارجية الإسرائيلية توصيتهم حيث دعت هذه التوصية إلى تغيير السياسة تجاه سوريا، وأن تكون السياسة الجديدة منسجمة مع مواقف الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك بقية حلفاء إسرائيل، ودعت إلى استقالة الرئيس السوري بشار الأسد. (خلاف في القمة السياسية: 16 فبراير 2012)

ونجد أن علامات التوافق هو زيارة الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) لإسرائيل في 20 مارس 2013 بعد تجديد ولايته بصفته رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية للمرة الثانية، ومن مصادر استخباراتية إسرائيلية يتبين أنه جرى خلال اللقاء بين نتنياهو وأوباما هو عدم التدخل في سوريا (مصادر استخباراتية إسرائيلية: في 22 مارس 2013)

وقد أوضحت الحكومة الإسرائيلية وبصورة مباشرة أنها حددت خطاً آخر بشأن نقل أسلحة متطورة من سوريا إلى حزب الله وبخلاف ذلك فإن إسرائيل سوف تتدخل عسكرياً. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)

ونجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى من خلال محافظتها على أمن إسرائيل، حيث تحاول إدارتها القضاء على آخر جيوب المقاومة مع نجاح التغيير في سوريا، لأن ذلك التغيير سوف يفتح المجال لتغييرات جوهرية في التحالفات الإقليمية والتي تهدد أمن إسرائيل من هنا سوف تخسر إيران حليفها الإستراتيجي الأقوى في المنطقة وهي سوريا، وتخسر أيضاً طريقاً آمناً لإرسال الدعم والسلاح لحزب الله في لبنان، وكذلك سوف يفقدها التواصل مع المنظمات الفلسطينية، وهذا سوف يضعف المقاومة السورية والإيرانية. (حمد، 2013 ص 156)

وسوف يكون الفرز على أساس المضمون الطائفي، ويكون أكثر وضوحاً، وكذلك المضمون العرقي، وكل هذا سوف يؤدي أن تقسم المنطقة بما يعزز أمن إسرائيل بعد أن يتم إضعاف أعدائها. (بيبرس، 2011 ص76)

وهذا ما توضح من التهديد الذي أطلقه (ليبرمان) وزير الخارجية الإسرائيلي بتدمير البنية التحتية في سوريا وإرجاعها إلى القرون الوسطى، وهذا مما سوف يؤدي إلى انشغال السوريين في إعادة أعمار ما دمرته الأزمة وعدم قدرتهم على استرجاع الأراضي العربية المحتلة، وأن تفتيت سوريا سوف يؤدي إلى منح (إسرائيل) شرعية لدولة يهودية إلى جوار كيانات (علوية) و (مسيحية) و (درزية) وغيرها وأن غرقها في مستنقع الفوضى يثبت ادعاءات إسرائيل بأنها واحة ديمقراطية في وسط عربي متوحش. (حلوم، 2013 ص577)

وعلى ما تقدم يمكن القول أن إسرائيل هي المستفيد الوحيد من الإستراتيجية الأمريكية في الأزمة السورية. (جويدة و خلف، 2012 ص90-95)

حيث يمكن إجمال المكاسب التي سوف تجنيها إسرائيل وهي:

1- أن تراجع قوة النظام السوري يشكل ضربة لإيران والتي تحاول من خلال سعيها من أجل زيادة تأثيرها في ساحات مختلفة، حيث كانت تدعم حلفاءها بالمال والسلاح حسب تقرير المخابرات العسكرية الإسرائيلية.

2- من وجهة نظر المحللين الإسرائيليين فإن تغيير النظام في سوريا يؤدي إلى قيام نظام موالٍ لإسرائيل، ومؤمن بالسلام ويعمل على قطع علاقاته مع حماس وحزب الله وإيران وهذا سوف يعزز أمن إسرائيل.

3- إن انتقال الجيش وكذلك الأمن في سوريا في الحفاظ على النظام وضبط الأمن في الداخل سيؤدي إلى تخفيف الضغط الأمني على إسرائيل، وكذلك فإن ضعف النظام السوري سيهدئ الجبهة العربية على إسرائيل. (أبو هلال، 2011 5-6)

من هذا يمكن القول أن ضمان أمن إسرائيل وبقائها قد مثل وما زال دعامة أساسية في الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية، وذلك لأن الأهداف والمصالح تعتبر متوافقة وهذا ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى دعمها المستمر، ولا يمكن إغفال الدور الذي يقوم به اللوبي الصهيوني من خلال تأثيره على الإستراتيجية الأمريكية حيال مشاريع الشرق أوسط.

المطلب الثاني- تحجيم النفوذ الإيراني:

نلاحظ أنه هنالك أهمية بالغة تشكلها سوريا للسياسة الإقليمية والدولية الإيرانية، وذلك لأن سوريا تعتبر حلقة وصل لها مع حليفها حزب الله وحركة حماس كما أن لسوريا وزن مؤثر في السياسة العربية، وهنالك هواجس من قبل إيران بأن تغيير النظام السوري سوف يؤدي إلى زيادة منافسيها في المنطقة وخصوصاً تركيا. (الحمادي، 2013 ص 5-2)

حيث نجد أن العلاقات الإيرانية السورية امتازت بالفاعلية والقوة، حيث أنها أخذت سمة العلاقات الإستراتيجية حيث تعتبر إيران أن النظام السوري حليفاً إستراتيجياً، حيث أن العلاقات التي تربط الطرفين لم يتوقف على مستوى العلاقات الاعتيادية، بل امتد إلى التحالف، حيث يعتبر الحلف الإيراني السوري الأطول مدة والأكثر ثباتاً في الشرق الأوسط على مدة ثلاثة عقود بالرغم من أن هذه المنطقة شهدت تقلب الكثير من التحالفات وتغيير العلاقات وعدم استقرارها بين الدول خلال تلك الفترة. (باكير، 2014 ص 74)

إن الدعم الإيراني للنظام السوري مرده عدة أمور أساسية، وذلك بما قدمه النظام السوري خدمات كبيرة للنظام الإيراني خلال الحرب العراقية الإيرانية، وكذلك موقف سوريا الداعم لإيران والوقوف معها بوجه الموقف الأمريكي الغربي من خلال دعمها لمساعي إيران النووية، ويعتبر الإيرانيون أن سوريا يمكن أن تؤمن لهم عمقاً هاماً من الوصول إلى البحر المتوسط (ماجد، 2013 ص 115-117)

لم تزل الولايات المتحدة الأمريكية تعد منطقة النفوذ الإيراني مهددة لمصالحها الإقليمية أكثر من تهديد برنامجها النووي، وأن انهيار النظام القائم في سوريا سوف يحل المشكلة الرئيسية كما أنه سوف يزيد من شعور إيران بالضعف. (فيردمان، 2012 ص 3-4)

ومن ناحية أخرى نجد أن من أولويات الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الأزمة السورية هي مواجهة النفوذ الإيراني الذي أصبح يهدد المصالح الأمريكية الإستراتيجية في المنطقة. (مطر، 2012 ص 147)

لهذا نجد أن النفوذ الإيراني هو المستفيد الأكبر من التحولات العربية، لا سورية، ونجد أن النظام السوري يعد الضمانة الرئيسية لقوة حزب الله في لبنان من الناحية السياسية والعسكرية حيث أن المشهد السياسي السوري له تأثير بالغ الأثر على المشهد السياسي الداخلي اللبناني، وتعتبر سوريا الشريان الحيوي لإمداد حزب الله عسكرياً، ونجد أنه لا يوجد هنالك اختلاف في المواقف بين حزب الله اللبناني، وكذلك

الموقف الإيراني، إذ توجد روابط أيديولوجية تجمع بين حزب الله وإيران وسوريا، ونجد أنه دائماً ما تطرح على أن حزب الله هو الإمداد الطبيعي لإيران عبر سوريا في لبنان، وهي في نفس الوقت فإنها مجاورة لإيران، من هذا اعتبر حزب الله خطراً إيرانياً يهدد إسرائيل. (الرفوع، 2004 ص 291)

في ضوء ما تقدم نستطيع القول أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول ومن خلال إدارتها للأزمة السورية هو الحد من النفوذ الإيراني الذي يعرقل توجهاتها صوب دول الخليج العربي وما تمثله هذه الدول من احتياطي استراتيجي يضمن الهيمنة الأمريكية، لهذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع العراقيل أمام إيران للحد من نفوذها بعد التغيير الذي طرأ على الدول الرئيسية، ولعل من أبرز ما قامت به هو تشديد العقوبات الدولية فضلاً عن انخفاض الطاقة الإنتاجية، وكذلك التراجع الكبير في أسعار النفط ودفع مجلس التعاون الخليجي إلى مواجهة إيران إن اقتضى الأمر.

المطلب الثالث: تقويض الدور الروسي:

ربما كان الموقف من الأزمة السورية من الجانب الروسي نابعاً من منظور إستراتيجي قائم على التوازن الجيوستراتيجي لقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية شكل التطويق التدريجي لروسيا في مجالها الحيوي، وذلك خوفاً من روسيا المحتملة أكثر من روسيا القائمة، حيث تم إقفال مجالها الحيوي الأول في أوروبا الشرقية، وذلك من خلال انضمامها لحلف الناتو والاتحاد الأوروبي، وبعد ذلك قامت بمحاولات تأجيج الثورات في كل من جورجيا وأوكرانيا ثم تواجدها العسكري في بعض دول آسيا الوسطى. (وليد عبد الحي ص 5)

حيث تجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تجد من سوريا بأنها منطقة حساسة بالنسبة لها، وذلك من خلال موقعها الجيوبولتيكي كموطئ قدم لها.

ونجد أن (فلاديمير بوتين) أعلن منذ أن تولى رئاسة وزراء روسيا الاتحادية عن نيته في إعادة تأسيس الوجود العسكري في منطقة البحر المتوسط، وذلك لأن السوفييت كانت لهم قاعدة بحرية في ميناء طرطوس السوري على البحر المتوسط، وكذلك وجود عسكري في البحر المتوسط حيث أوضحت في العقيدة البحرية لروسيا لعام 2010 التي توجز الأهداف السياسية البحرية الروسية حتى عام 2020 حيث كانت تنظر إلى أن البحر المتوسط منطقة مهمة استراتيجياً حيث أن روسيا تهدف إلى تأمين وجودها البحري فيه، وهذا يمكن ملاحظته من خلال تصريحات المسؤولين الروس التي تكشف أن الهدف من

النشاطات البحرية الروسية قد تصاعدت في هذه المنطقة خلال الأعوام (2000 - 2010) والتي تمثل وضع الخطط من أجل تأسيس قاعدة بحرية روسية في طرطوس والتي يعدها الروس البوابة الإستراتيجية ليس للبحر المتوسط فحسب بل للمحيط الأطلسي عبر (مضيق جبل طارق، والبحر الأحمر، والقرن الإفريقي عبر قناة السويس). (لوتربيل و انفليت، 2010 ص20-22)

ومن هذا كله ليس من الغريب أن تكون لسوريا أهمية خاصة للروس، حيث تعتبرها مركز أوراس المتمدن في المشروع الروسي، والذي يسعى (فلاديمير بوتين) إلى وضعه موضع التنفيذ، وبالمقابل نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول ترسيخ فكرة العدو الذي يشكل خطراً على مستقبل روسيا في أذهان الروس، ونجد ذلك من خلال موقف (هيلاري كلينتون) وزيرة الخارجية الأمريكية التي وضحت عزم الولايات المتحدة الأمريكية عن منع تشكل الاتحاد الأوراسي، والتي بينت عن نية روسيا لإقامة الاتحاد السوفييتي الجديد تحت الشكل المضلل للاندماج الاقتصادي ويثبت أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تقوم بعرقلة هذه المساعي الرامية لإقامة هذا المشروع. (حلوم، 2012 ص516)

من خلال ذلك يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد إفشال الجهود الروسية في سوريا، حيث تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إيصال القناعة لدى الروس أن مواقفها السلبية بعد الحرب الباردة تعتبر فاشلة وخاسرة ومكلفة، وأن سياستها سوف تقودها إلى فقدان سياساتها الناعمة. (توفيق ص 147)

ونجد أن المواقف الروسية هي أشبه بمواجهة للولايات المتحدة الأمريكية والغرب على رقعة الشطرنج، وهي الشرق الأوسط، حيث يمكن القول أن الصراع بين القوى العظمى هو صراع نفوذ أكثر من انحصاره في إطار الدعم لطرف من أطراف المعارضة أو النظام، ولو استطاعت روسيا من الوقوف أمام أي مشروع أمريكي أو مدعوم أو مرحب به من أمريكا في أي بقعة من بقاع العالم لما ترددت في ذلك، وذلك لأن يكون له مردود معنوي لنواب القطب الجديد الذي تحاول روسيا تأسيسه ضمن مشروعها الأوراسي. فترى الولايات المتحدة الأمريكية أن فوز قوى المعارضة بالسلطة يقضي— على النفوذ الإيراني بسوريا، وكذلك يحرم حزب الله من طرق الإمداد التي كانت تربطه مع إيران عبر سوريا. كل هذا سوف يحقق الهدف الأمريكي الرئيس الأبعد في سورية ومن هذا سوف يكون هنالك هدف مزدوج هو دحر النفوذ الإيراني من المنطقة العربية، وكذلك إخراج روسيا من المتوسط وحصرها في حدودها الإقليمية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى تطويق روسيا، وتقوم بما يسمى بالحقيقة الإستراتيجية، لهذا سعت روسيا إلى فتح ثغرة في وجه الطوق من خلال علاقتها مع روسيا من أجل أن تكون منفذا وبوابة وحليفا لها، وخير دليل على ذلك هو تصريح بوتين حول نقاط الضعف التي أظهرتها روسيا، ولا بد من إظهار نقاط القوة هذا يعطي إشارة لوجود إستراتيجية جديدة في تعاملها مع الغرب، وتدل أيضا على أن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين روسيا مهما وصلت إليه من التطور فإنه لا يؤثر على عملية صنع القرار الأمريكي، حيث تبدي روسيا الاستقلالية في صنع قراراتها وخاصة فيما يتعلق في مصالحها الاقتصادية، وكذلك أمنها القومي. (مجموعة من الباحثين، 2011 ص45)

حيث نجد أن السياسة الروسية حققت نجاحا ملحوظا بما يملكه من مصادر الطاقة، والوضع الإستراتيجي وقوتها العسكرية النووية، وكذلك ما شهدته الواقع الدولي والمعاصر من تراجع واضح للقدرات الإستراتيجية الأمريكية. (ملفين. 1996 ص46)

حيث صرح أحد المسؤولين الروس الذي يعمل في وزارة الخارجية الروسية قائلاً "إذا تعارضت مصالح روسيا مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية فعلياً أن نسعى للتوصل لقرار مشترك، أما في مجالات أخرى فيجب ألا تشغلنا مصالح الولايات المتحدة عن تحقيق مصالحنا". (مجموعة من الباحثين، 2011 ص48)

الفصل الثاني

التدخل العسكري الروسي في الشرق الأوسط بعد ثورات الربيع العربي

استطاعت روسيا إطلاق علاقتها مع حلفائها التقليديين في المنطقة على أسس جديدة بالإضافة إلى ذلك اتخذت مواقف في العديد من قضاياها الدولية والإقليمية فأصبحت أكثر وضوحاً من السابق، ساعدها في ذلك وجود قيادات واعية وذات رؤى وطنية، وتستطيع هذه القيادات تنفيذ وإدارة تبعاتها بكفاءة وانتعاشة وأنتعاش اقتصادي، مما مكنها من تحقيق درجات متقدمة في الاستقلالية في سياستها الخارجية (الشيخ، أكتوبر 2011) و تأتي الرياح بما لاتشتهي السفن، فبعد أن استطاعت روسيا ترتيب أوضاعها في المنطقة حتى ظهرت موجات التغيير لتقلب كل الأوراق وكان لابد من أن تعيد ترتيباتها من جديد، فإن ثورات الربيع العربي التي عصفت في نهاية عام 2010 في تونس وامتدت إلى مصر واليمن وليبيا وسوريا والبحرين، أصبحت الثورات تولد فرصاً وتفرض تحديات عليها، فالثورات نجحت في فك الارتباط التقليدي بين النخب الحاكمة وأمريكا، وقد تنجح في إنهاء العداء التقليدي بين بعض البلدان والولايات المتحدة الأمريكية، وفي مقدمتها روسيا وليبيا.

إن هذه التطورات سوف تؤدي إلى بروز متغيرات اقليمية جديدة وهذا سوف يؤثر على السياسة الروسية (كوش، 18 سبتمبر 2011)

لقد أظهرت المواقف الروسية من ثورات الربيع العربي ممانعة بل وعداء مبطناً وفرضت هذه التطورات على روسيا من أن تعيد ترتيباتها في المنطقة، والتي خلفتها الثورات والانتفاضات العربية، فأنجبت هذه التطورات مواقف متخبطة وغير متناسقة، حيث إن هذه التطورات صعبت على الدول الكبرى صياغة دور فعال عما يحدث.

وفيما يلي عرض موجز للموقف الروسي من ثورات الربيع العربي على مدى السنوات الست الماضية استطاعت روسيا بناء علاقات مع عدد كبير من الدول العربية وفي مقدمة هذه الدول سوريا وليبيا والجزائر والشركاء الجدد، مثل دول الخليج والأردن، وأصبحت مصالح حقيقية لروسيا في المنطقة تعمل على الحفاظ عليها وتنميتها حتى وإن تغيرت الأنظمة الحاكمة في بعض الدول العربية عقب ثوراتها، فأهداف روسيا لاكتفي في تحقيق مكاسب سياسية أو ممارسة دور امني أو عسكري ينافس الوجود العسكري الأمريكي، بل تهدف إلى شراكة إستراتيجيه ذات معنى اقتصادي وتقني يحقق عوائد اقتصادية لروسيا وعوائد تنمية

لدول المنطقة وتكون من أولويات السياسة الروسية في المنطقة هو التعاون والتنسيق في مجال الطاقة ومن ثم التعاون في مجالات أخرى في المجالات التقنية والاقتصادية والإستراتيجية العسكرية فمجال الطاقة يمثل احد المجالات التي تتلاقى فيه السياستان العربية والروسية، وهو جوهر الشراكة، والداعم لها حيث تنظر روسيا إلى دول الخليج وبالأخص السعودية كحليف في مجال الطاقة وليست منافسة لها في مجال الطاقة، وتهدف إلى خلق حال من التعاون فيما بينهما لأجل تحقيق هدفين الهدف الأول : هو الحفاظ على استقرار الأسواق النفطية من أجل ضمان حد أدنى من الأسعار من خلال التحكم بالإنتاج.

الهدف الثاني: تشجيع الاستثمارات الروسية في قطاع النفط، وكذلك تشجيع الشركات النفطية بالاستثمار في قطاع النفط في المنطقة من خلال تطوير عمليات البحث والتنقيب، وكذلك العمل على تطوير الإنتاج. حيث تمتلك روسيا التكنولوجيا والخبرة في مجال البحث والتنقيب عن البترول واستخراجه، وكذلك في مجال الصناعات البتر وكيماوية، حيث تعتبر روسيا من أكبر منتجي البتر وكيماويات، فتعتبر تركتي (لوك أويل) وغازبروم من كبرى شركات الطاقة في العالم.

ومن الناحية الاقتصادية تعتبر المنطقة العربية سوقاً مهماً وذا قوة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية، سواء كانت سلع إنتاجية أو سلعاً معمرة. كالألات والمعدات والشاحنات والحبوب والأجهزة، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينها وبين الدول العربية 5,5 مليار دولار وتأتي كل من مصر والمغرب والجزائر في مقدمة الشركاء لروسيا على الصعيد التجاري في المنطقة العربية (الشيخ ، عدد39) وكذلك سعي روسيا إلى زيادة صادراتها من الأسلحة للمنطقة ليس لاعتبارات سياسية وأيدلوجية بل لما تجنيه من عوائد مهمة للدخل القومي.

وتزداد مصلحة روسيا الإستراتيجية بالنسبة لسوريا لما تحمله من أهمية إستراتيجية لقاعدة طرطوس البحرية، والتي تستخدمها القوات الروسية وتعتبر أيضا قاعدة التمويل الوحيدة في الشرق الأوسط، فإذا القينا النظر إلى أبرز مجالات التعاون بين روسيا والشرق الأوسط قبل ثورات الربيع العربي نجد أن ما يتعلق بمجال الطاقة وتكنولوجيا الفضاء وتطوير البنية الصناعية العربية نجد أنه هنالك تعاون روسي عربي على نطاق محدود بما لا يتفق والاحتجاجات العربية ولا مع ما تستطيع تركيا تقديمه في هذا المجال، ولكنه يفتح آفاقا مستقبلية من التعاون وتطوير العلاقات ومن الأمثلة على التعاون في هذه المجالات اتفاقية الاستخدام السلمي للطاقة النووية في مارس (2008) بينها وبين مصر والأردن، وفي مايو (2009) إنشاء المفاعل النووي والتجريبي في الأردن، وكذلك الاتفاق مع ليبيا في عام (1997) اتفقت على تطوير مركز الأبحاث في تاجورا غرب طرابلس.

والمتابعون في مجال تكنولوجيا الفضاء مع كل من الجزائر والسعودية والمغرب وهمجوب هذا الاتفاق إطلاق أقمار صناعية في مجال الاتصالات والملاحة والاستشعار عن بعد حيث تم إطلاق القمر الصناعي الجزائري (ألسات) في نوفمبر 2002 وإطلاق سبعة أقمار صناعية سعودية عن طريق الصواريخ الروسية. (الشيخ، عدد 39).

نخلص من ذلك ان روسيا تسير بخطى جديدة ومتطورة وسريعة وفي مختلف المجالات وخصوصا في المجال الاقتصادي فأصبحت روسيا لها تحالفات مع العديد من دول المنطقة، وأصبحت المنافس الوحيد للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط الذي يمتلك أهم المصادر الحيوية وهو النفط والغاز وأصبحت متفوقة اقتصاديا بشكل يضاهاي واشنطن، وهذا يعطي احتمال أن العالم يسير نحو التعددية القطبية.

المبحث الأول

مفهوم التدخل

إن ظاهرة التدخل تعتبر انعكاساً لعلاقات القوة في النظام الدولي فتقوم الدولة القومية بتوظيف إمكانياتها وقوتها في حال تعرض مصالحها السياسية والاقتصادية كذلك الإستراتيجية للخطر. من أجل القضاء على مصادره حيث تختلف الدول باختلاف المصالح في حال اتخذت قرار التدخل، والتدخل قد تكون له عدة دوافع قد تكون أمنية أو أيديولوجية أو إنسانية أو اقتصادية، ونجده يأخذ أشكالاً مختلفة تتدرج من الوسائل السلمية إلى الوسائل العسكرية، الهدف منها هو إيقاف المعاناة الإنسانية التي قد تكون ناتجة عن كوارث طبيعية أو كوارث إنسانية. (حمزة، ص 118).

إن ميثاق الأمم المتحدة وفقاً لمبدأ السيادة يرفض التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة حيث أن العلاقة بين الدولة والشعب هي من الاختصاص الداخلي للدولة، وأنه وفقاً للنظم الدستورية فإن سلطة الدولة لا تعتبر مطلقة بل مقيدة، وهذا ما جسده ميثاق الأمم المتحدة لمفهوم السيادة، ويشترط على الدولة عند قبول عضويتها القبول بالالتزامات الدولية التي تم قبولها من قبل دول الأعضاء في محض إراداتها وهذا لا يعني الانتقاص منها. (paragraphe 2-7 2002)

التدخل هو الممارسات الخارجية التي لها الأثر على الشؤون الداخلية لأي دولة ذات سيادة، ويستخدم بعض المحللين هذا اللفظ في استخدام القوى في الشؤون الداخلية لدولة أخرى (مدني، 2014، ص 159)

إن المقصود في التدخل الدولي الذي يتم من دولة ضد دولة أخرى في شؤونها الداخلية، حيث عرف (شتروب) وهو أحد فقهاء القانون الدولي الألماني، "هو تعرض دولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون أن يكون لهذا التعرض سنداً قانونياً، والذي يفرض على الدولة المتدخل في أمرها على اتباع ما تملئها عليها في شأن من شؤونها الخاصة". (أبو هفيف، 1971، ص 216-217).

وعرفه أيضاً الدكتور الغنيمي من الفقه المصري "التدخل هو الذي يتم من قبل دولة في شؤون دولة أخرى بطريقة استبدادية، وذلك بقصد الإبقاء على الأمور الراهنة للأشياء وعدم تغييرها".

ومثل هذه التدخلات التي تحصل في حق أو بدون حق لكن هي تمس السيادة الإقليمية لدولة واستقلالها الخارجي، وهذا له أهمية كبيرة بالنسبة للدولة في وضعها الدولي. (الغنيمي، 2014، ص 311)

التدخل هو تعرض دولة ما إلى سيادة دولة أخرى دون سند قانوني من أجل سياسة معينة وقد شرعت المادة (2) الفقرة (4) من الميثاق "حظر استعمال القوة أو التهديد بها".

"يمنع أعضاء الهيئة في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوى واستخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة. (المقداد، 2016ص321)

"التدخل هو الممارسات الخارجية التي تؤثر على الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة".
حيث نجد أن بعض المحللين يستخدم هذا اللفظ إلى الإشارة إلى التدخل بقوة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.

فالمعنى الأول يشتمل كل أنواع التدخل وذلك من خلال الإشارة إلى الممارسات الخارجية.
أما المعنى الثاني فيقصد به التدخل العسكري أي استخدام القوة من قبل دولة ضد دولة أخرى.
(مدني، 2014ص195)

إن تعريف التدخل الدولي كان وما يزال محل خلاف من خلال مدى مشروعيته ومحلاً للشك من جانب الكثير من الدول، وخاصة دول العالم الثالث، وكان لهذا الخلاف والشك تأثير إلى حد بعيد بالأحداث والتطورات الدولية خصوصاً بعد الحرب الباردة.

فتعريف التدخل الدولي في اللغة العربية معناه في اللغة العربية "دخل قليلاً والدخل ضد الخرج والدخل العيب ولذا قال تعالى: (ولا تتخذوا أيمانكم دخلاً بينكم) أي مكروها وخديعة".
أما في اللغة الإنكليزية فقد ورد بمعنى يتدخل بنية نزاع أو التدخل بالقوة أو التهديد بالقوة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى".

ونجد أن عدم التدخل أو عدم التدخلية هي سياسة خارجية، بأنه يجب على الحكام تجنب عقد التحالفات مع دولة أخرى، ولكن مع الإبقاء على مستوى الدبلوماسية، وكذلك تجنب شن الحروب التي ليست لها صلة بالدفاع عن النفس حيث يستند هذا المفهوم على أساس عدم التدخل في السياسة الداخلية لأي دولة أخرى حتى لا يضر بسيادة الدولة الأخرى، وذلك لأن للدولة حقاً في تقرير مصيرها.

ولكن عند الحديث عن عدم التدخل نجده يختلف عن الانعزالية حيث نجد أن هنالك خلطاً بين المصطلحين، حيث أن المصطلح الثاني إلى الحمائية والهجرة التقليدية ونجد أن الدعاة لسياسة عدم التدخل يميزون بين الانعزالية ويدعون إلى مزيد من العلاقات الوطنية النفعية ليشمل بذلك الدبلوماسية، وكذلك التجارة الحرة حيث يعد مفهوم عدم التدخل على مستوى الحكومات فقط، وبالتالي لا يستثنى التدخل الحكومي من قبل المنظمات كمنظمة العفو الدولية.

حيث أقرت المواثيق الدولية بعدم جواز التدخل في شؤون دولة أخرى وهذا من المبادئ التي أقرها القانون الدولي والتي انبثقت عليها فكرة السيادة، والتي يترتب عليها منع أي دولة من التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، على اعتبار أن التدخل يعد انتهاكاً لسيادة الدولة، سيما انه يعرض النظام الدولي إلى الخطر، وما دامت الدولة ملزمة باحترام حقوق كل منها يفرض عليها واجب عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى حيث يمثل مبدأ عدم التدخل في شؤون دولة أخرى، عنصراً قانونياً من ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام 1945 حيث أقرت المادة (1/2) من الميثاق صراحة مبدأ المساواة القانونية بين الدول الأعضاء، وكان نص المادة "تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها".

كما حرمت أيضاً الفقرة (سابعاً من المادة الثانية) التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. حتى وإن كان هذا التدخل من قبل الأمم المتحدة نفسها. حيث نصت المادة "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة التدخل في الشؤون التي تعتبر من صميم الاختصاص الداخلي لدولة ما وليس فيه ما يسمح للدول الأعضاء بأن تطرح هذه الشؤون على أجهزة الأمم المتحدة لمعالجتها بمقتضى— الميثاق". (هيكل، 2014، ص16)

ونجد أنه لا يمكن تبرير أن يترك شعب يخضع لاحتلال ومجرد من حقوقه وموارده ومستقبله بذريعة الأمن أو الحرب على الإرهاب. (العيسى، 2010، ص63-46)

إن الحديث عن مبدأ عدم التدخل وعلاقته بمبدأ السيادة الوطنية يعرض اتجاهين رئيسيين في فقه القانون الدولي الاتجاه الأول. يذهب أنصاره إلى التمسك بمقولة أن مبدأ عدم التدخل يعتبر من القواعد الأساسية للقانون الدولي - العرفي والثقافي الانتقائي بل ويعتبر من القواعد القانونية الدولية حيث يفسر- حرص واقعي لميثاق الأمم المتحدة والذي نص صراحة على مبدأ عدم التدخل في صلب الميثاق، وتم اعتباره من المبادئ الرئيسية للعلاقات الدولية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث اعتبروا الخروج عن المبدأ على مخالفة صريحة للقواعد القانونية الدولية ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

الاتجاه الثاني . وهو الذي يميل أنصاره إلى فكرة القبول بفكرة التدخل الدولي، حيث لا يرون في مبدأ عدم التدخل عقبة تحول دون ذلك بشرط أن تكون هنالك أسباب لهذا التدخل كحالة انهيار الدولة مثلا، أو أن يكون مدفوعا باعتبارات سياسية عالية. (شيلي، 2002، ص14-15)

وقد يكون التدخل العسكري تدخلا إنسانيا حتى وإن كانت نواياه حسنة فإنه يؤدي إلى البؤس الإنساني وفقدان الكثير من الأرواح والتي كان هدف التدخل الإنساني هو إنقاذها، ومثال على ذلك التدخل العسكري الأمريكي في قضية السفينة mayaguez أدت إلى مقتل 41/أمريكا وجرح 150 أمريكيا وقتل 41 كمبوديا وجرح خمسين كمبوديا. (الجندي، 2003، ص58)

هذا من مشروعية التدخل الإنساني والذي يكون لأغراض إنسانية، ولكن تحيل الحديث عن مشروعية التدخل من الناحية القانونية وكيف استعدت الدول في أخذ التبريرات من أجل أن يعطى هنالك مشروعية لأي تدخل.

فالولايات المتحدة الأمريكية استندت هي وحلفاؤها إلى تعزيز "المسئولية من أجل الحماية" والذي تحول فيما بعد إلى قرار واجب النفاذ في عام 2009 وتم تفعيله بشكل معاصر في 14 أغسطس عام 2014 بعد موافقة الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس الأمن على اعتبار أن التدخل في سوريا والعراق انطلاقاً من هذا القرار، وأصبح فيما بعد يمثل قاعدة قانونية تهدف إلى حماية الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها من خطر الإرهاب الذي يهدد شعبها ومصالحه ونجد أن هذا العمل يخالف مبادئ منظمة عدم الانحياز والذي تشرف عليه الولايات المتحدة الأمريكية حيث تمنع مبادئ المنظمة هذه الدول الأحلاف عدم استخدام أحلاف دفاعية جماعية لتحقيق مصالح خاصة لأي من الدول الكبرى، واحترام سيادة جميع الدول وسلامة أراضيها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أو التعرض لها".

وهنا نجد العكس حيث أن الدول الأعضاء في عدم الانحياز سواء الدول العربية والأعضاء من الأمم المتحدة قد انتهكوا الحق الأصل حيث تحالفوا ضد تنظيم داعش في سوريا، وكذلك استهلكوا الحق الأصل لسيادة الدول، سواء كانت سوريا أو العراق أو أي دولة أخرى التي تعاني من اضطرابات داخلية، حيث أصبح هنالك الحق للدول الكبرى أن تتدخل بجيوشها بحجة حماية الغوث لنفسها من بطش أنظمتها وضربت عرض الحائط كانت المبادئ والمقررات والتي من أهمها احترام سيادة كل دولة على أراضيها". (2015، alwafd. org)

وعلى الصعيد الدولي، نجد أن القانون الدولي " هو مجموعة القوانين التي تنظم العلاقات القانونية بين الدول في حالات السلم والحرب والحياد".

ومن هذا يستدل على أنه على الجميع الخضوع للقانون وتطبيقه ولا يجوز منافسته بل عليها أن تخضع له.

والمبررات القانونية للولايات المتحدة والتي سمحت لها أن تهاجم سوريا هي مبررات محددة المبرر الأول: هي المبررات الموجودة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا يمكن اللجوء إلى استعمال القوة حسب ميثاق الأمم المتحدة إلا في حالتين استثنائيتين منها حالة الدفاع الشرعي وهذه الحالة أجازها مجلس الأمن في ظل الفصل السابع من الميثاق والهدف منها هي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

حيث أن المادة (51) من الميثاق تعطي الحق للدولة في الدفاع عن النفس إذا اعتدت أي قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، هذا سوف يكون مشكوكاً فيه، وذلك من الصعب القول استخدام الأسلحة الكيماوية على المدنيين السوريين كعامل يشكل اعتداء على دولة أخرى.

ولو تم الاقتراض أن مجلس الأمن أجاز التدخل في سوريا وهذا القرار لن يرى النور لأن روسيا والصين سوف يستخدم الفيتو ضد أي تحرك يحاول الهجوم على الحليفة سوريا. (akhbar) 24 تشرين الثاني (2013)

أما المبرر الثاني: فهو مبدأ التدخل الإنساني "حق الحماية" يسميه العجز السياسي والدولي حيال جرائم الإبادة الجماعية في فترة التسعينات، انبثق هذا المفهوم والذي كان ينص على أن لكل دولة ذات سيادة تقع عليها مسؤولية حماية شعبها، وإذا كانت هنالك حكومة غير قادرة أو غير راغبة في حماية شعبها في هذه الحالة سوف تحول المسؤولية للمجتمع الدولي ويجب تقديم الحماية وكذلك تقوم بمساعدة الدولة المعنية على تعلم هذه المسؤولية على تلك الدولة الإلتزام بها.

ولكن إذا وجد المجتمع الدولي أن الوسائل السلمية غير كافية من هنا سوف يتحول المجتمع الدولي إلى خيار آخر وهو التدخل العسكري، وهو استخدام القوة خارج إطار الأمم المتحدة من دون أن يكون هنالك ترخيص من مجلس الأمن، حيث تلجأ الدولة ووفقاً لهذا المبدأ وبالتحالف مع مجموعة من البلدان والتحالف معها مثل (حلف شمال الأطلسي) إلى استخدام السلاح، ففي الوثيقة الختامية للجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2005، تم تحديد مبدأ المسؤولية عن الحماية وهي:

- 1- حماية المجتمع من التطهير العرقي.
- 2- حماية السكان من الإبادة الجماعية.
- 3- الجرائم التي تستهلكها الدولة وقت الحرب وهي جرائم الحرب.
- 4- وكذلك الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية.

ولكن عند الحديث عن هذا النوع من التدخل نجد أن الولايات المتحدة أثناء تدخلها في بعض الدول أصبحت المبررات غير مقنعة خصوصاً عند تدخلها في تغيير الأنظمة الداخلية لبعض البلدان مثل العراق وليبيا وأفغانستان، فإنها استطاعت تغيير الأنظمة الحاكمة، ولكن لم تنجح في تحقيق السلام والاستقرار في تلك البلدان. (<http://www.alakhbar.com>)

وعند الحديث عن التدخل الدولي الإنساني أو التدخل لأغراض إنسانية نجد أن هذا المصطلح هو مصطلح حديث ولكن له جذور من الماضي الذي عرف في البداية بعد الحرب العالمية الأولى لحماية الأقليات.

حيث ننظر إلى هذا التدخل باعتباره البديل الذي يمكن اللجوء إليه في حال فشل الأساليب الأخرى في حماية قاعدة أو مبدأ، ويعين الحد الأدنى لحماية الأقليات ونظام الامتيازات الأجنبية أو مبدأ الحماية الدبلوماسية. فإن التدخل لأغراض إنسانية بالقوة المسلحة المقصود منه حماية مواطني الدولة أو الدولة المتدخلة ولم يقصد منه حماية مواطني الدولة أو الدول التي تسهل حقوق الإنسان وبشكل صارخ. حيث أن الدوافع الإنسانية كانت القاسم المشترك لتبرير الكثير من التدخلات، حيث أن الهدف من هذه الدوافع هي مد يد العون لكل ذي حاجة، مما يعكس أن هنالك حلاً أدنى من المسؤولية المتبادلة بين كل أعضاء المجموعة الدولية بغض النظر عن الجدوى السياسية للدولة. (شيلي، 2002، ص 17-23)

في البداية كان التدخل الدولي الإنساني حماية أسرى الحرب والجرحى وهذا ما تبنته اتفاقية جنيف، ولكن الأمر لم يبق ثابتاً ففي بداية السبعينات أصبح القانون الدولي الإنساني يهتم بتقديم المساعدات الإنسانية وأسمى حالة أسماها الحصانة الإنسانية. تقدم فيها المساعدات الإنسانية للدولة عند حدوث الكوارث الطبيعية. (الجندي، 2003، ص 73-75)

لقد اختلفت التوصيات والتسميات من خلال وجود تناقضات اطلعت على الحراك العربي والذي بدأ عام 2011 فمنهم من قال أنها ثورات عربية والآخر سماها بأنها هوات عربية أو فجوات إسلامية أو مؤامرات أمريكية، الغرض منها إعادة العالم العربي إلى سايكس بيكو جديد وأن أول من استعمله مصطلح "الربيع العربي" الباحث والأكاديمي الأمريكي (مارك لينش) في مجلة سياسية خارجية. (Forein polisy) في 6 كانون الثاني 2011)

أي بعد مرور فترة أقل من أسبوع على بداية قرارات الاحتجاجات في تونس وسقوط نظام بن علي حيث كانت المقالة بعنوان (الربيع العربي الأوبامي) حيث ربط بين الربيع العربي وأحداث 2005 والتي بدأت مع تصاعد التجمعات والتظاهرات التي قامت بها حركة 14 آذار اللبنانية لإسقاط النظام السوري في عهد جورج بوش.

ونجد أن كلمة الربيع العربي تدغدغ المشاعر العربية ولم تثر أي هواجس، من هذا أصبح لها قبول وترحيب من قبل الجمهور العربي دون أن يتفطن الكثير لما لهذا المشروع من مخاطر على مستقبل المنطقة لما تحمله من مخططات الهدف منها هو تقسيم وترتيب المنطقة العربية. (الزين، 2013، 69-72) ويمكن أن نتناول التدخل من الناحية القانونية من مطلبين:
المطلب الأول: مبدأ عدم جواز التدخل.
المطلب الثاني: مبدأ مشروعية التدخل وصوره.

المطلب الأول: مبدأ عدم جواز التدخل

إن مبدأ عدم التدخل من المبادئ المهمة في القانون الدولي العام ويقصد به عدم تدخل أي دولة في الشؤون الداخلية لدولة أو مجموعة من الدول.
وإن عدم التدخل هو مظهر من مظاهر السيادة لأي دولة، ذلك لأن احترام سيادة الدولة واستقلالها يتطلب عدم التدخل في شؤونها الداخلية من أي دولة أخرى أو من قبل أي منظمة من المنظمات الدولية والإقليمية، حيث نصت المادة 2/2 "ليس في الميثاق ما يسوغ إلى الأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي من صميم السلطان الداخلي لدولة ما وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسألة، لأن تخل بحكم هذا الميثاق على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الوارد في النص السابع".

حيث يرى بعض الباحثين أن التدخل هو عملية يراد منها الحفاظ على توازن القوى الضروري لاستقرار النظام العام وتكون على شكلين: الشكل الأول تدخل دفاعي يهدف منع أي تغير في توازن قوى الموجود، لأنه يضر- بمصالح الدولة المتدخلة، والشكل الثاني الذي يقاوم أي محاولة للتغير في ميزان القوى الموجود في الدولة المستهدفة. (مدني، 2014، ص169)

لقد جاءت القرارات في المواثيق والمنظمات الدولية على تحريم التدخل وبكافة أشكاله، والذي تمارسه دولة ضد إلى دولة أخرى، وهذا المبدأ من عدم التدخل يرتبط في جملة من الحقوق الإنسانية للدولة وهي:

1. السيادة.

2. حق التصرف بمواردها الطبيعية.

3. المساواة بين الدول وحققها في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

وأن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة يكمل سيادة الدولة داخل حدودها الإقليمية وأن أي تدخل في شؤونها الداخلية سوف يفقد الدولة سيادتها، وكذلك الانتقاص منها، وأن تتمتع الدولة بسيادتها على إقليمها.

هو مظهر من مظاهر استقلالها وإن مبدأ السيادة والاستقلال لا يقتصر على الدول الكبيرة أو القوية بل يشمل جميع الدول، فهي متساوية في الحقوق والالتزامات سواء كانت دولة كبيرة أو صغيرة وهذا ما أقرته المواثيق الدولية.

لكن رغم عدم جواز التدخل بموجب المواثيق الدولية نجد هنالك تدخلات من قبل الدول الكبرى في شؤون الدول الصغيرة الضعيفة.

وخير مثال على ذلك التدخلات في الشأن العراقي حيث نجد أن أمريكا تدخلت عسكرياً في العراق

وكذلك تدخلت في شؤون الدول الإقليمية. (موسى، 2007، ص 29-30)

المطلب الثاني: مبدأ مدى مشروعية التدخل وصوره.

إن الأصل هو عدم جواز التدخل استناداً للمواثيق الدولية حفاظاً على حقوق وسيادة الدولة التي من واجب الدولة احترام سيادة الدولة الأخرى لكن نجد أن غالبية الفقهاء يحرّمونه وبالمقابل نجد نفرّاً قليلاً منهم أجازة في حالات معينة. (أبو هفيف، 1971، ص 366)

1. التدخل دفاعاً عن حقوق الدولة:

إن ممارسة أي دولة لحقوقها ليس مستثنياً من كل قيد أو شرط بل يقابله التزام، فعند ممارسة تلك الحقوق من قبل الدولة يقابله التزامات عليها أن تحترمها، ومن هذه الالتزامات عدم الإضرار بالغير، فإن إساءة الدولة في استعمال حقوقها قد يؤدي بالضرر بدولة أخرى، في هذه الحالة يحق للدولة التدخل وإن كان بالوسائل السلمية فإنه قد يتطور إلى وسائل أخرى ويمكن أن يكون تدخلاً عسكرياً.

2. التدخل لحماية حقوق ومصالح رعاية الدولة:

إن لأي دولة الحق في حماية رعاياها في أي دولة أخرى حيث قانونها الداخلي يفرض عليها الالتزام بذلك. ولكن نجد أن هذا التدخل غير مطلق بل مقيد، فلا يحق التدخل إلا في حالة تكون الدولة لا تمتلك نظاماً قانونية لحماية رعاية هذه الدولة، وفي حالة خرق حقوق الأجانب وعدم الحفاظ على أمنهم كبقية مواطنيها كتعرضهم لاعتداءات غير مشروعة في هذه الحالة يحق للدولة التدخل لحماية أمن ومصالح رعاياها. (الغنيمي، ص311)

3. التدخل الجماعي طبقاً لميثاق الأمم المتحدة:

أن مشروعية التدخل استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والتي أبحاث التدخل عند إقدام الدولة بالفعل قد يهدد الأمن والسلم الدوليين، أو في حالة قيامها بالعدوان على دولة أخرى. ومثال على التدخل الجماعي هو التدخل في العراق (قوات التحالف) باستخدام قوتها العسكرية، حيث يعتبر التدخل الجماعي والذي يتم بقرار من المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) جائزاً، وذلك لأنه يستند إلى شرعية دولية.

4. التدخل بناء على طلب الدولة:

حيث يجيز التدخل إذا كان يأتي من قبل الحكومة الفعلية، حيث يرى الفقيه (شارل شومان) أن للحكومات القائمة الحق في الحصول على مساعدات خارجية حيث أن هذا الأمر لا يتفق ومبدأ عدم التدخل وأن ما حدث الدولة في تقرير مصيرها، وهذا جزء من شرعيتها الداخلية، ولا يحق للدولة الأجنبية التدخل أو مراقبة هذه الشرعية. (بوكار، 1990، ص299)

5. التدخل ضد تدخل:

إذ تدخلت الدولة في شؤون دولة أخرى، يجب التفرقة بين حالتين إذا كان التدخل مشروعاً أو غير مشروع، حيث لا يجوز التدخل من قبل الدولة في شؤون دولة أخرى إذا كان تدخلها في تلك الدولة مشروعاً.

وفي حالة كان التدخل يضر مصالح الدولة المتدخل فيها أو كان فيها أضرار للصالح العام فقد أجاز التدخل.

6. التدخل من أجل حماية حقوق الإنسان

لقد أجازت القوانين والمواثيق الدولية التدخل إذا كان دفاعاً عن الإنسانية أو في حالات الاضطهاد التي تمس الأقليات في دولة ما، ويولد هذا الاعتداء خطراً على حياته أو الخلل في حرياتهم وحقوقهم. (موسى، 2007، 29-30)

المبحث الثاني

الأزمة السورية والتدخلات الإقليمية والدولية فيها/ التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية

شهد العالم في السنوات الأخيرة تحولات عديدة وجذرية كان لها الأثر العميق في تشكيل العلاقات الدولية على النحو القائم اليوم، حيث نجد أنه بعد خروج العالم من الحرب العالمية الثانية وظهور المد التحريري الذي أدى إلى استهلاك البلدان التي كانت مستعمرة في الخمسينات وأوائل الستينات وبروز محور ثالث وهو دول عدم الانحياز، حيث نجد أن العالم كان يتحرك في القطبية الثنائية قطب الولايات المتحدة الأمريكية وقطب الاتحاد السوفياتي.

ونجد أنه بعد الحرب الباردة التي سادت العلاقات بين القطبين أدت إلى تحولات سياسية واقتصادية وأيديولوجية وعسكرية شهد العالم خلال العقدين الأخيرين عدة أحداث هامة تمثلت بسقوط جدار برلين 1989 وانتهاء الاتحاد السوفياتي عام 1991. وأدت إلى ظهور وضع دولي جديد أثر على العلاقات الدولية وخصوصاً في طريقة معالجة مختلف المشاكل، كما أثر على المبادئ التي يقوم عليها القانون الدولي لمبدأ السيادة والمساواة، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. حيث فقد العالم توازنه الاستراتيجي.

وطبقاً لهذه العملية تم إعادة تشكل الخارطة العالمية مع بروز قطب سياسي واقتصادي وحيد فقد العالم بذلك توازنه وسيطرت على العلاقات الدولية النزعة الأحادية خصوصاً في مجال أخذ القرار العالمي ومعالجة مختلف القضايا والمشاكل المطروحة في العالم.

حيث يرى برج سكي في كتابه رقعة الشطرنج العظمى أن بناء الولايات المتحدة الأمريكية في قمة الهرم من خلال قدرتها بالقيام بمخالفات في المنطقة ومن حولها، وحذر أيضاً من إهمال قيام تحالف بين الصين وروسيا وربما إيران كتحالف مضاد للهيمنة الأمريكية لا تجمعها الأيديولوجية، وإنما التطلعات أو حالات الضيم التي يكمل البعض منها للآخر.

وفي ضوء هذه المعادلة يمكن أن تفهم المواقف الدولي من الأزمة السورية ليس من خلال منطقة التحالف، وإنما من خلال إنتاج تقاطعات معينة تحاول الحد من النفوذ الأمريكي في العالم، حيث نجد أن روسيا على الصعيدين الجيولوتيكي أو الثقافي ليست أوربية تماماً فهي ذات هوية أوراسية متميزة، وهذه الظاهرة بموجبها عقيدة فوق القومية وليست جديدة في الإيديولوجيات الروسية بل أصبحت أكثر ضرورة لدور روسيا كقوة عظمى في النظام الدولي السابق.

إن المشروع الأوراسي مسألة حيوية للدولة الروسية لأنه منزلة الحل لقضية الوضع الروسي الديمقراطي المقلق لدى الروس، في ظل النمو الديمقراطي للجنوب الأوراسي (الهند والصين) وهو ما قد يدفع إلى التوسع إلى الأراضي الروسية، فإن ذلك يدفع إلى الحد من التأثيرات الأطلسية كل هذا لا يلغي نهاية مشابهة للاتحاد السوفييتي.

من هنا نستطيع أن نفهم الموقف الروسي تجاه المسألة السورية بالنظر إليها بوصفها قضية أمن قومي للإمبراطورية الروسية، ولا يعني ذلك أن روسيا مهتمة لحسابات ضيقة في سوريا وإنما الوقوف ضد تحول سوريا إلى المحور الهادي بوقوعها في دائرة النفوذ الأمريكي الذي يحاول الامتداد إلى آسيا الوسطى والعمق الروسي. (جبور، 2016/1/13، ص9-10)

حيث نجد أن مشهد تصاعد الأزمة السورية يقوم على الأزمة فتشهد في المستقبل تصعيداً غير مسبوق من خلال تأثير الدول الإقليمية والدولية إذا تصاعدت أعمال العنف ويأخذ هذا التصاعد في أعمال العنف إلى عدة اتجاهات، مما يجعل من الصعب إمكانية التوصل إلى تسوية إن لم يكن مستحيلاً، وهذا يعود إلى حصول تباين كبير في المصالح وكذلك الاختلاف في وجهات النظر للأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة في الأزمة السورية.

حيث نجد سياسات الفاعلين الإقليميين والدوليين من أهم أسباب استعصاء المسارات السياسية والعسكرية والإقليمية التي يعاني منها المشهد السياسي والعسكري في سوريا. (زيادة، 2013، ص366)

حيث أفرزت السياسات الإقليمية والدولية وكذلك المتغيرات الأخرى المرتبطة بالأزمة السورية العديد من المعطيات التي زادت من تعقد الأزمة حيث جعلته مرتبطاً بالعديد من القضايا الإقليمية والدولية، وذلك بسبب تشابك في المشرق العربي بشكل عام الذي أصبحت ملفاته ملتبهة واحدة واحدة من حيث الأثر السياسي والعسكري من جهة ولما تحتويه الجغرافية العسكرية السورية من مهددات أمنية من جهة ثانية، فضلاً عن آثارها السلبية من خلال التحكم "بمسارات التغير وضبط الفوضى" الراضة لها من جهة أخرى. (طلاع، 2015، ص3-5)

إن سعي روسيا هو الحفاظ وتكريس المكاسب التي حققتها في الأزمة السورية، حيث أن الأزمة السورية منحت روسيا الفرصة في التعامل (بندية) مع الولايات المتحدة الأمريكية ولأول مرة منذ انتهاء الحرب الباردة والتي تحاول تكريس هذه المكاسب. (عليوي، 2012، ص107)

حيث نجد أن استخدام روسيا ومعها الصين من خلال استخدامها لحق النقض الفيتو ضد قرارات رئيسين يتعلقان بالأوضاع في سوريا حيث يضمنان شيئاً من التدخل لإنقاذ المدنيين السوريين وكذلك دعوة (بشار الأسد) إلى مركز السلطة، من خلال ذلك بدأت تتكشف جدية الصراع الدولي حول الأزمة السورية فأصبحت تكون شكلاً من أشكال الانقسام بين الدول الكبرى والتي تختلف في تقييمها لما يجري. (الشيخ، 2015، ص138)

إن فشل مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين، بدأت خيارات الأطراف الداعمة للحراك السوري تنظر إلى إطار آخر لفرض المعالجة خارج ولاية الأمم المتحدة حيث اعتبرت أي عمل يجري ضد الأراضي السورية تحدياً للشرعية الدولية. (الغامي، 2013، ص18)

ونجد أن هنالك من المتغيرات الأخرى الداعمة لتصاعد الأزمة السورية هو أن الولايات المتحدة الأمريكية تضع عدداً من المبررات من أجل توجيه ضربة عسكرية لسورية ومن أبرز هذه المبررات هي الحفاظ على هيبتها في العالم والأقاليم واحترام الإجماع الدولي في منع استخدام الأسلحة الغير تقليدية وحماية حلفائها في المنطقة (إسرائيل وتركيا والأردن ولبنان) وكذلك توجيه رسالة قوية للدول الأخرى على مستوى الإقليم ومختلف العالم أنه من غير المسموح لها تهديد السلم والأمن العالمي في استخدام هذا النوع من الأسلحة.

(BlarchardSS, pp 8-12)

إن الحديث عن مشهد تصاعد الأزمة السورية نلاحظ أنه تظهر لنا العديد من التغيرات لهذا المشهد، وعلى الأقل في الوقت الراهن أو المستقبل القريب، يبين وجود سبب يمنع هذا المشهد من الوقوع. (الحموري، 9 فبراير 2012)

أولاً: الموقف والمتشدد ضد إسقاط النظام السوري إذ أن موسكو وقفت ومنذ البداية ضد كل المحاولات التي ترمي إلى إسقاط النظام السوري بالوقت الذي تخشى فيه روسيا أن يؤدي السماح للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام القوة ومن دون أي قيود خارجية إلى تدخلات أجنبية على مقربة من الحدود الروسية، وكذلك داخل تلك الحدود، لذا تجد روسيا دائماً معترضة على استخدام القوة ولا تسمح لمجلس الأمن بتطبيقه من خلال عضويتها الدائمة فيه مقرونة بحق النقض (الفيتو).

ثانياً: هنالك مخاوف من الدول العربية من تبعات التدخل في الأزمة السورية، وذلك لأن الجيش السوري وبالرغم من الانشقاقات يبقى جيشاً قوياً، ومن جانب آخر أن سوريا من الناحية الجغرافية تعتبر دولة كبيرة جغرافياً ولديها أجهزة أمنية كبيرة ومنظمة. (مناع، 2013، ص109)

ثالثاً: تحسب المجتمع الدولي وتخوفه من أن يؤدي التدخل العسكري في سوريا قد يؤدي إلى نشوب مواجهة عسكرية شاملة في المنطقة وذلك من خلال العلاقات بين النظام السوري القوية بإيران وحزب الله مما يؤدي إلى الإضرار بالمصالح الإستراتيجية للدولة الغربية في المنطقة والتي قد تؤدي إلى نشوب مواجهة مباشرة بين سورية و (إسرائيل).

رابعاً: هنالك مشكلات حدودية تحول دون التدخل العسكري الخارجي في سورية، حيث يتطلب استخدام أراضٍ مجاورة من أجل أن تكون نقطة للانطلاق لهذا التدخل الأمر الذي يتطلب تعاوناً فعالاً من الدول المجاورة السورية وإذا واجهت الدول المجاورة فسوف يؤدي إلى معارضة من قبل لبنان وكذلك العراق. (مركز بلادي ، للدراسات الإستراتيجية، ص17)

خامساً: إن الدول الغربية ستوجهها الكثير من التحديات لدى تدخلها ضد النظام القائم في سوريا من الناحية العسكرية والسياسية (انتوشي، 2014، ص315)

وهنا نرى أن صعوبة التدخل الغربي في سوريا حالياً بالرغم من كثير من التطورات التي تحتم على الغرب التدخل ضد النظام السوري ويجب القول أن الغرب يريد توريط إيران وحزب الله اللبناني من أجل استنزاف عسكري وبشري وكذلك اقتصادي في سوريا.

ويؤدي ذلك إلى انجرافها إلى عدو آخر غير (إسرائيل)، وكذلك ما تحمله من الأعباء الداخلية والخارجية واستنزاف للقدرات القتالية المعارضة للنظام السوري من خلال إدامة الأزمة.

إن العلاقات الروسية الأمريكية شهدت تحولا جديدا منذ عام 2000 وذلك بعد تولي بوتين قيادة روسيا ومن هذه التحولات مقترن بنوعية الزعامة لكلا الطرفين.

فمن الجانب الأمريكي وصلت إدارة إلى البيت الأبيض أكثر تطرفاً حيث تبنت آراء محافظة للغاية وتنظر إلى العالم من منظور سيء، فأما أن يكون العالم أبيض وهو من يقف وراء السياسات الأمريكية، أو يكون أسود وهو الذي يعارض السياسات الأمريكية ومن الجانب الآخر وصلت إلى سدة الرئاسة في روسيا قيادة ذات نمط جديد ومختلف وهذه القيادة لم تنسلخ عن الصورة السوفييتية السابقة والتي رسمت على طول القرن الماضي للروس ودورهم الكبير في قيادة العالم.

فهي تكونت من الواقعيين الذين لا ينظرون إلى العلاقات الدولية من وجهة النظر المبدئية فقط، وإنما نظر واقعية بصيغة الحراك السياسي الدولي.

فاصطدمت سياسة توجهاتهم ولم تلتق إلا في نقاط قليلة حيث كانت السمة السائدة هي الصراع والتنافس، ولكن بالمقابل تجد أن هنالك دولاً أخرى مستفيدة من هذه العلاقة، حيث تعد إيران من أبرز المستفيدين، وذلك من خلال استخدام أوراق الضغط على روسيا من أجل دعمها في برنامجها النووي.

إن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تنظر إلى روسيا بعين الريبة وخصوصاً بعد تصاعد طموحاتها في العودة من جديد لأخذ دور القوة المؤثرة فعلياً في النظام العالمي الجديد، فاتجهت السياسة الخارجية الأمريكية إلى استمالة روسيا من جديد نحو أوروبا.

من خلال إقناعها أنه من الصعب إعادة مكانتها السابقة (الاتحاد السوفييتي) السابقة وذلك بسبب المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الروسي، بالإضافة إلى المخاطر التي تهدد روسيا الاتحادية بالتفكك.

فاستخدمت الولايات المتحدة أساليب عدة، ومن هذه الأساليب ضم روسيا إلى مجموعة الدول الصناعية (G7) وكذلك تشكيل لجنة مختصة بالأمن في نطاق الأمن والتعاون الأوروبي تكون روسيا عضواً فيها.

ومن ناحية ثانية نجد أنها اتبعت سياسة التهديد والتطويق مع روسيا حيث اتجهت إلى توسيع حلف الناتو من أجل احتواء روسيا دولياً من جهة أوروبا الشرقية.

واتجهت إلى قلب أوراسيا خوفاً من المد الروسي في المنطقة وتبنت استكمال برامج الدرع الصاروخي، وكذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إلغاء كل المعاهدات التي كانت قد وقعتها سابقاً مع الاتحاد السوفياتي.

وذلك لتغيير الأوضاع الدولية وتم استبدالها بمنظمات إقليمية تقوم على تحجيم وضع روسيا ووحدها في دائرة صغيرة، لا تستطيع من خلالها الخروج من العزلة التي فرضت عليها. ومن جانب آخر فقد وجهت الإدارة الأمريكية انتقادات كبيرة على السياسة الروسية في مجال تجارة السلاح، وكذلك نقل التكنولوجيا المختصة بأسلحة الدمار الشامل، ولا سيما إيران وكوريا الشمالية (أبو عامود، 2002، ص 75).

وجد الرئيس الروسي بوتين أن روسيا لا يمكن لها استعادة مكانتها كقوة عظمى ولن تستطيع المحافظة على قراراتها الداخلية والخارجية في ظل اعتمادها على المساعدات الخارجية التي تتلقاها. حيث يرى أن روسيا دولة غنية بالمواد الأولية تساعد على تجاوز أزمته الاقتصادية. بالإضافة إلى العوائد التي تجنيها من بيع السلاح، وكان عامل الطاقة أحد الأعمدة الداعمة الذي ساعد في نهوض الاقتصاد الروسي ويمكن النهوض بالاقتصاد وإنعاشه من خلال استخدام الإدارة القومية والترشيد من أجل توظيف العائدات لخدمة الأهداف.

إن الاقتصاد الروسي استطاع أن يخطو خطوات كبيرة إلى الأمام بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية (الشيخ، 2006، ص 64 - 65).

وأدى ذلك إلى الانتعاش الاقتصادي مما دفع إلى النهوض بباقي قطاعات الاقتصاد الروسي إلى تطور البيئة الصناعية الروسية وأكسبها قدرات تنافسية في الأسواق العالمية.

ومن الناحية السياسية استطاع بوتين إيقاف التدهور والتخبط الذي كانت تعاني منه السياسة الروسية في نهاية حقبة التسعينات واستطاع من تكوين إدارة قوية فأصبحت روسيا تلعب دوراً مؤثراً على المستوى الدولي بعد ما شهدته في تراجع سابقاً.

وأصبح وجود موسكو بارزا في عدة ملفات مهمة والتي كانت تعارض الموقف الغربي فيها مثل ملف البرنامج النووي الإيراني (الشيخ، 2006، ص 64 - 65).

فبعد أن أصبح الدور الروسي مليء بالإنجازات التي حققتها نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية ماضية في محاولاتها للحد من التأثير الروسي ومعارضته وتضييق عليه وهذا الأمر دعا الرئيس بوتين إلى توجيه انتقاداته الحادة إلى نظام أحادي القطب الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية هدفت من تسخير علاقتها مع روسيا هو لتحقيق المصالح الأمريكية وليس الواضح منها بناء شراكة حقيقية فيما بينهما (عبد الواحد، 2008).

والملاحظ بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بالرغم من دخول روسيا الحرب ضد الإرهاب نجد أن الإستراتيجية الأمريكية لم تتعامل مع روسيا على أساس الحليف الموثوق به.

فإن عملية احتلال أفغانستان الغرض منها هو تطوير روسيا إضافة إلى ذلك صدرت تقارير أمريكية بعد سبتمبر 2001 التي أفادت حول إعداد البنتاغون خطة طوارئ من أجل شن هجمات نووية محتملة ضد سبع دول ومن ضمن هذه الدول روسيا، وبالمقابل فإن الإستراتيجية الروسية عملت على ضرورة إيقاف التمدد الغربي ولا سيما الأمريكي في مجالها الحيوي في أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة والعمل على الاقتراب من مياه البحر الأسود بعد استعادة مجالها الحيوي (عبد الحليم، 2002، ص 198 - 199).

قامت روسيا بمواجهة الإستراتيجية الأمريكية الرامية إلى احتوائها بإستراتيجية تقوم على التحرك العسكري المباشر من أجل ضمان مصالحها، وكذلك زيادة الإنفاق العسكري، فضلا عن ذلك تهديدها بالانسحاب من عدة اتفاقيات التي كانت قد عقدتها في وقت سابق.

إن الملفات الأمريكية معقدة ومتشابكة ولكن توجد أربع ملفات كان لها تأثير في رفع حالة الصراع الروسي الأمريكي.

وهي توسيع حلف الناتو والدرع الصاروخي الأمريكي وقضية جورجيا والملف الإيراني النووي. إن الملف النووي الإيراني هو من أهم بنود الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا والذي أثر في العلاقات مستقبلاً، فمن وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية أن إيران تشكل أكبر التهديدات والتي يجب التعامل معها وبأسرع وقت (الشعبي، 2008، ص 28 - 31).

لقد أصبحت الأزمة النووية الإيرانية إحدى القضايا التي تثيرها الولايات المتحدة الأمريكية مع المجتمع من زوارها، فمن الطبيعي أن تستخدم هذه القضية مع روسيا التي تعتبرها الحليف لإيران حيث كان هدفها تمزيق هذا الحلف ومنع روسيا من تصدير تكنولوجيتها النووية إلى إيران وذلك لأنه يهدد المصالح الأمريكية والغربية في الخليج العربي (احتشامي، 2008، ص 26).

على الرغم من مواقف روسيا الداعمة لإيران امتلاكها للتقنية النووية وإنشاء المفاعلات النووية الإيرانية من غير المستبعد أن يلجأ الكونجرس من شن قانون يحظر الشركات الروسية التي تتعامل مع طهران (ناهي، 2008، ص 54 - 55).

يعد الملف النووي الإيراني من الملفات التي تعد عاملاً مهماً في تحديد العلاقة بين روسيا وأمريكا في المستقبل فمن المحتمل أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بوضع شروط على روسيا، وذلك من خلال إيقاف برنامج الدرع الصاروخي مقابل تعاون روسيا بالوقوف بالحد من إيران في برنامجها النووي. مع كل هذا فإن روسيا ماضية من أجل استعادة دورها الإقليمي والعالمي حيث أنها تتحرك خارجياً وفق الخطوات التالية: (فريدمان، 2008، ص 123 - 124).

1- اعتراف روسيا بمبادئ القانون الدولي والذي يحدد نوع العلاقة بين الشعوب وقد اتخذت هذه المبادئ بعين الاعتبار في بناء علاقتها مع الدول الأخرى.

2- روسيا ترى بأن العالم يجب أن يكون متعدد الأقطاب، وعدم قبول عالم أحادي القطب، فإنها ترى أنها لا تستطيع القبول بنظام عالمي تكون قراراته في ملك بلد واحد كالولايات المتحدة الأمريكية وهذا العالم سوف يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار ويهدد بالصراعات.

3- أنها لا تريد (روسيا) المواجهة مع بلد آخر ولا توجد لديها الرغبة في عزل نفسها، بل هدفها إقامة علاقات ودية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والعديد من البلدان الأخرى.

4- أن من أولويات عملها هو حماية أرواح مواطنيها وكرامتهم أينما يكونون وهي من الأولويات التي يجب عملها.

5- ترى روسيا أن هنالك أقاليم فيها مصالح وامتيازات فستولي اهتماماً خاصاً في التعامل مع هذه الأقاليم من خلال بناء علاقات ودية مع هذه البلدان التي تعتبرها جاراتها الحميمة.

من كل هذا نستطيع القول أن روسيا تهدف إلى الحضور الفعال ريثما تطلبت مصالحها القومية، فإذا كان من حق الولايات المتحدة الأمريكية الحق في حماية مصالحها ومواطنيها فلروسيا أيضاً الحق في ذلك.

إن روسيا لها ميزة إضافية تعطيها الأولوية في التعامل مع الملفات العالقة، حيث نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية غارقة في العراق وأفغانستان واتخاذها إستراتيجية محاربة الإرهاب الإسلامي) ساعد روسيا في تحركها الإقليمي وذلك لأن الولايات المتحدة لا تستطيع خوض حربين في آن واحد أي أنها محددة بشكل كبير.

بينما روسيا تتمتع بخيارات واسعة أقلها توجيه ضربة قوية في صميم إستراتيجيتها في الحرب على الإرهاب في العالم الإسلامي (فريدمان، 2008، ص 127 - 128).

ستبرز مرحلة جديدة على صعيد العلاقات الأمريكية الروسية وهو أن الطرفان سوف يتوجهان إلى التعاون وذلك بسبب الحاجة إلى علاقة مستقرة والدليل على ذلك نجاح روسيا على مرور إمدادات عبر أراضيها إلى أفغانستان، وكذلك صدور تحركات أمريكية بخصوص الدرع الصاروخي حيث طمأنت روسيا أن المراحل السابقة مرحلة العداء التي سبقت إدارة بوش سوف تتحول إلى مرحلة الحوار والتعاون والبناء وهذا التعاون سوف يخدم بشكل وبآخر دول الشرق الأوسط.

فالتحول إلى نظام ثنائي القطب بوجود دولتين عظيمتين أفضل من أن تكون هنالك دولة واحدة في العالم والتي تسير القضايا بما يخدم مصالحها.

ويساعد صانع القرار في الشرق الأوسط في الخروج من عباءة الولايات المتحدة الأمريكية إلى صنع القرار المستقبلي.

المبحث الثالث

التدخل الروسي في سوريا

أثارت حركة التواصل بين روسيا والعالم العربي والإسلامي في الآونة الأخيرة الكثير من الأسئلة والهواجس والمخاوف، بقدر ما أثارت التفاؤل والحماس بمستقبل العلاقات بين الطرفين. فقد شهدت المنطقة العربية أنشطة دبلوماسية روسية قبيلا العام 2009، وانبها تبادل مكثف للزيارات يوحى بإمكانية إضفاء صورة إيجابية على المشهد الإقليمي والدولي. ومن ذلك إعلان روسيا أنها أحد الأطراف المعنية بالحفاظ على أمن الخليج نظراً للأخطار الخارجية التي تتهدده، وإبرام اتفاقيات متنوعة تشجع التبادل التجاري والإنساني والثقافي والعلمي، وعزز ذلك تراجع العلاقات الأميركية العربية، بسبب الدعم الأميركي المتواصل لسياسات الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، وفي المقابل، هناك من يرى أن لهذه العلاقات بين روسيا والعرب والعالم الإسلامي أساساً تاريخياً، يجعل هذه العلاقات مؤهلة للتفاعل والإحياء بصورة أكبر لأسباب عدّة منها أن الشرق العربي والإسلامي يعتبر امتداداً استراتيجياً لروسيا "العظمى" والعكس، وأن الصلات الإنسانية المتبادلة بين المجتمعين لم تنقطع في مختلف العصور (كتن، 2001).

لقد سبق الزيارات المكثفة التي شهدتها موسكو من قبل القيادات العربية خلال العامين المنصرمين والعكس حصول روسيا الاتحادية على عضوية مراقب في منظمة المؤتمر الإسلامي خلال الدورة 32 لمجلس وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي تم عقده في حزيران/ يونيو 2005 في العاصمة اليمنية صنعاء، والتي شكّلت آنذاك حالة استثنائية غير مسبوقة في المنظمة. وكذلك اعتبار الجامعة العربية لسفير روسيا الاتحادية في القاهرة سفيراً لدى الجامعة العربية، ثم تم تشكيل "مجلس الأعمال الروسي العربي" برعاية السياسي والمستشرق المعروف يفغيني بريماكوف، وتشكيل لجان فرعية للعمل على تحقيق خطوات إيجابية. كما تبين أن التعاون الروسي العربي دخل مرحلة جديدة، وأن هذه المرحلة ستشمل مجالات جديدة، منها الفضاء الكوني وتكنولوجيات النانو والمجال العسكري/ الفني والعلمي التقني، بالإضافة إلى الطاقة النووية.

وفي الحوار الذي أجراه محمد عيادي مع السفير الروسي الأسبق في واشنطن فاتيلاف ماتوزوف (العرب، 2009/2/26) كشف فيه ماتوزوف أن اللوبي الصهيوني هو من كان السبب وراء تراجع العلاقات العربية- الروسية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وأن بوتين أعاد تنشيط العلاقات مع الدول العربية عقب توليه السلطة وتخلّصه من التأثيرات الخارجية على صناعة القرار في البلاد، وقام بزيارة بعض هذه الدول بشكل لم يقم به رئيس قبله. كما أيد ماتوزوف أن يكون للعرب مقعد دائم في مجلس الأمن. كما فسّر ماتوزوف الموقف الروسي بسعي بعض الجهات القومية المنتعصة مثل الحركة الصهيونية التي كانت خارج المجتمع السياسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبعد انهيار القيود المفروضة عليها التي كانت تجعلها تعمل في الخفاء- إلى الظهور على الساحة بكلّ قوة، مضيفاً: " فوجئنا بحجم الوجود اليهودي في المجتمع السوفيتي، وأنه كان أقوى مما كنا نتصور" (الشيخ، 2012).

حيث أن يوري أندروبوف زعيم "كي. جي. بي" في فترة معيّنة، كان يخطط عملياً للتغيرات الاجتماعية في الاتحاد السوفياتي "البرويستريكا" مع بعض الأكاديميين الذين كانوا منتشرين في معاهد علمية ومراكز أبحاث استراتيجية تحت رعايته، وهو من حضر - البنية السياسية لجبل مثل غورباتشوف وغيره، الذين قاموا بالسيطرة على الاتحاد قبل سقوطه (الشيخ، 2012).

إن القراءة الأولى للأزمة الأمريكية - الروسية من قبل سوريا تميزت بـ "التسرع والتطير"، حيث أن سوريا "ظنت" أن حرباً باردة جديدة تفرع الأبواب، وأنها ستجد في موسكو قطبا دوليا قادرا على توفير مظلة تحميها في مجلس الأمن أو على الساحتين السياسية والعسكرية. كما أن سوريا قرأت الأزمة الجورجية من بوابة أن ستوفر إمكانية كبرى لها للعب على "التناقضات الدولية" بين الأقطاب، كما حصل في سبعينات وثمانينات القرن الفائت، قبل أن يقع العالم في قبضة الأحادية القطبية (عطوان، 2008).

أطلقت سوريا إشارات التقارب مع روسيا (الشرق)، وكانت عينها متمسرة صوب الولايات المتحدة (الغرب) أساساً، ومن أجل تحقيق هذه الغاية كانت هي من بادر إلى تسريب معلومات عن رغبتها منح روسيا قواعد عسكرية على أراضيها.

رأت سوريا أن روسيا يمكن أن تكون "مشروع حليف" يساعدها في الخروج من أطواق عزلتها، بل ويمكن استخدام "ورقة التحالف الروسي السوري" لاستعجال الانفتاح الأوروبي والأمريكي (لاحقاً) على دمشق.

إذا لم ينجح تكتيك "التلويح بورقة التحالف مع روسيا" في استدراج العروض الغربية للتقرب من سوريا وطمأنة نظامها، فإن العلاقة السورية - الروسية تعتبر كافية لوحدها لتوفير "شبكة أمان لدمشق"، وتحديد في مجلس الأمن.

سارع الأسد لزيارة موسكو لاعتقاده أن الوقت قد حان لدخول عتبات حقبة جديدة في علاقات دمشق الدولية مع القطب القديم - الجديد العائد بقوة إلى المسرح الدولي:

حاول الأسد الحصول على أنواع من الأسلحة كانت موسكو تتردد في تزويدها بها، خصوصاً في مجال الصواريخ المضادة للطائرة والدروع والصواريخ ذاتية الدفع بعيدة المدى.

عرض الأسد قواعد على موسكو بخلاف ما صدر من نفي، بما في ذلك نشر خبراء روس وصواريخ وقواعد جوية وبحرية.

- تحدث الأسد بروحية - وليس بحرفية - عن استعادة "التحالف الاستراتيجي" و"معاهدة الصداقة" مع الاتحاد السوفييتي القديم.

رد الفعل الروسي تميّز بالارتياح المتحفظ (أو البارد) نسبياً حيال عروض الأسد، موسكو قابلت الخطوات السورية الواسعة باتجاهها بخطوات محدودة باتجاه دمشق:

- لا قواعد برية ولا صورايخ روسية تنشر على الأرض السورية .

- روسيا معنية بعملية السلام وبعلاقاتها المتوازنة مع "الجميع"، حيث لا تحالف استراتيجي مع أحد، ولا معاهدات صداقة ترتب أوضاع تفضيلية لفريق على حساب فريق.

- الكرملين كان حريصاً على القول علناً بأن علاقة موسكو بدمشق، لن تفضي بحال من الأحوال إلى تغيير توازن القوى القائم في الشرق الأوسط، وهي العبارة المملطة والمنمقة للقول بأن روسيا ملتزمة هي أيضاً بالحفاظ على "تفوق" إسرائيل على جيرانها العرب، لأن ميزان القوى الحالي يميل لصالح إسرائيل، والمحافظة عليه يعني الحفاظ على تفوقها.

- إن روسيا تعتبر "أكبر" من أن تستخدم لتسوية حسابات سورية محدودة في الإقليم، أو لتوفير حماية للنظام من المحكمة الدولية إن سارت التحقيقات باتجاه إدانة النظام السوري أو بعض أركانه.

- روسيا العارفة ببواطن وخبايا "التكتيك السوري"، تعرف أكثر من غيرها أن بوصلة دمشق ستشير في نهاية المطاف نحو واشنطن، حتى وإن اتجهت شرقاً لفترة من الوقت.

التشكيك بالدور الروسي

في المقابل يرى البعض أن الحلف الأساسي الذي كان قائماً بين روسيا وعدد من البلدان العربية، والذي كانت روسيا من خلاله مصدراً للمساعدات العسكرية والاقتصادية لبلدان مثل مصر- وسوريا والعراق وليبيا والجزائر واليمن، في واقع الأمر سعي لتكريس البعد التوسّعي لدى روسيا الفيدرالية، وأن روسيا تستطيع أن تقوي نفوذها وسيطرتها أمام القوى الأخرى من خلال توثيق علاقاتها، ولاسيما الاقتصادية منها، ولم يكن دور روسيا المعادي لحصار العراق إلا نتيجة الخسارة التي منيت بها بسبب هذا الحصار، والمقدّرة بمليارات الدولارات، والتي أدّت إلى إنهاء وجود أكثر من 300 شركة روسية في العراق على سبيل المثال لا الحصر.

إن التشكيك بالاهتمام الذي تبديه روسيا حيال العرب، نابع من شبه قناعة بأن مصالح الدول الكبرى فوق كل اعتبار، وبأنها-أي هذه القوى- إذا أبدت مواقف إيجابية حيال العرب والمسلمين فلأن مصالحها فقط، ولا شيء غير مصالحها، هي التي تقتضي- ذلك. وبالنسبة إلى روسيا بالتحديد، فإنها لن تفرط في علاقاتها بإسرائيل نظراً لوجود عدد كبير من المستوطنين من أصل روسي في فلسطين، وتفادياً لعودتهم إليها وما سيؤدّي إليه ذلك من مشكلات سياسية. كما أن العلاقات الجيدة بين روسيا وإسرائيل سيضمن لروسيا تحقيق الكثير من المصالح الإستراتيجية والعسكرية والاقتصادية. فيما تدرك إسرائيل في المقابل بأن روسيا قوة مركزية عالمية في العالم، وأن لها تأثيرها ونفوذها في الشرق الأوسط. فقد شهدت تسعينيات القرن الفائت تحسناً ملحوظاً في العلاقات بين الطرفين، وفي العام 1995 تم توقيع اتفاقيات مهمة مع إسرائيل من قبل وزارة الدفاع الروسي، تتضمن توريد أسلحة وتطويرها لدى الإسرائيليين، كما قامت روسيا العام 2003 بإطلاق قمر صناعي إسرائيلي "عاموس 2".

ومنذ بداية الأزمة السورية كان موقف روسيا واضحاً، فهي تدعم النظام القائم، وقد استخدمت حق الفيتو في مجلس الأمن لأكثر من مرة، لتعطيل أي قرار قد يؤدي إلى تدخل عسكري، وحالياً تعتبر سوريا منطقة مهمة لروسيا بعد أن تم استبعاد روسيا من غنائم الحرب على ليبيا (قطناني، 2013).

إن العنوان الرئيس للتدخل العسكري الروسي في سوريا هو "روسيا تدافع عن نفسها"، فعلى الرغم من أنه تدخل في غير الأراضي الروسية أو حتى المناطق المحيطة بها في الجوار المباشر، وأنه تدخل هجومي لم يكن رداً لتعرض قواتها أو مصالحها المباشرة لاعتداء، إلا أنه في جوهره دفاعي بامتياز، وتحديدًا دفاعي الجوهر هجومي المظهر، حيث يجب الإشارة إلى أن موسكو لم تتوان في العامين الأخيرين عن اتخاذ مآثره مناسبة لحماية أمنها ومصالحها، مع قليل من الاعتبار لردود أفعال الأطراف الأخرى، من ذلك مثلاً تأكيد بوتين تدعيم الترسانة النووية الروسية بحيث أصبحت قادرة على مواجهة الصواريخ الباليستية الغربية (الأمريكية خصوصاً)، وغير ذلك من المؤشرات إلى أن روسيا ليست فقط مستعدة، بل هي تباشر فعلياً الرد على ما تعتبره تحركات غريبة تهدد أمنها ومصالحها الحيوية، وفي هذا الإطار يجب النظر إلى طبيعة العمليات العسكرية التي تقوم بها روسيا في سوريا، ومنظومة التسليح التي تستخدمها هناك، فرغم نطاق العمليات الذي يتركز في القصف الجوي لمواقع القوى التي تقاوم النظام السوري، إلا أن موسكو قامت في سياق ذلك باستخدام صواريخ أرض بعيدة المدى، تم إطلاقها من البطاريات الروسية في بحر قزوين، ومن ضمن الأسلحة التي نقلتها موسكو إلى سوريا، أسلحة دفاعية تشمل مدفعية وصواريخ مضادة للطائرات (راشد، 2015).

أشار (مرسي، د. ت) إلى أن هذا التدخل جاء حين انقطعت أوصال الدولة السورية، ولم تعد تسيطر فيه على جزء كبير من أراضيها، وكثرت جبهات المعارضة وتشتت، وتحول الصراع معها في الساحة السورية من أزمة داخلية إلى صراع إقليمي/دولي متعدد الأطراف، مما جعل هذه الأزمة تدور في حلقة مفرغة بين ملامح لمسار سياسي من الصعب تحديد ما يتضمنه للتباين الواسع بين مصالح الأطراف المعنية وتناقضها مما أدى إلى خوضها العديد من الحروب المتداخلة والمعارضة يدفع الشعب السوري ثمنها الفادح، وبين مسار عسكري لم يتم حسمه، أما البعد الاقتصادي حالياً فهو من أهم محركات السياسة الخارجية الروسية، حيث تعاني موسكو من هبوط أسعار النفط فتعتبره من الأدوات العقابية التي تتخذها واشنطن بالإضافة إلى العقوبات المباشرة، ومن خلال الاهتمام بالاقتصاد الذي يعتبر من المقومات الإستراتيجية لنمو وبقاء الدولة الروسية، فتعتبر الضغوط الاقتصادية المشار إليها هي "إعلان حرب" بالنسبة لروسيا، ومن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض حلفائها في أوروبا والشرق الأوسط، من الأطراف المسؤولة عن ممارسة الضغوط الاقتصادية على موسكو، فذلك لا يعني أن البعد الاقتصادي المباشر ليس له وجود في التدخل العسكري الروسي في سوريا، فالثروات الطبيعية التي تتمتع بها منطقة الشرق المتوسط خاصة في قطاعي الغاز والنفط، تمثل مطمعاً ومحل تنازع بدأت إشارته قبل سنوات بين دول المنطقة.

كما أشار (مرسي، 2015) إلى أنه لا يمكن تجاهل السبب المباشر في التدخل الروسي، وهو تعديل ميزان الموقف العسكري لصالح قوات النظام السوري، وضمان عدم سيطرة أي أطراف أخرى على جميع الأراضي السورية، وهو الخطر الذي تزايدت إشارات بالتحقق المستمر لقوات الفصائل الإسلامية المسلحة، والجيش السوري الحر، في أنحاء مختلفة من سوريا، فضلا عن تثبيت "تنظيم الدولة الإسلامية" سيطرته على المناطق التي استولى عليها سابقا، فضلا عن أن تطور الوضع العسكري في هذا الاتجاه كان ينذر بانهيار النظام وفقدانه السيطرة حتى على المناطق الخاضعة له حالياً،

وكان استمرار توزيع السيطرة الميدانية وانقسام السيادة الإقليمية سيعني التعجيل بحدوث تقسيم للدولة السورية فعليا ثم بعد ذلك رسميا، الأمر الذي يهدد مباشرة استمرار التسهيلات العسكرية البحرية التي تحصل عليها روسيا في طرطوس، فكان لابد لموسكو أن تؤمن بقاء المنفذ البحري الوحيد لها في المتوسط، وأن يكون لها دور محوري في التطورات الميدانية بين القوى المقاتلة، والتي سترتب عليها بالضرورة ما ستؤول إليه تطورات المسار السياسي للأزمة ككل، ومن بين الأهداف الروسية أيضا إشعار واشنطن بأنه آن الأوان للتوقف عن

الاستهانة بالقوة العسكرية الروسية، والابتعاد عن سياسة الاستفزاز لروسيا بانتهاك ميزان القوة الصاروخية والنووية القائم بين البلدين، والتوقف عن إقامة أنظمة في الدول المجاورة يشكل تهديدا لأمن ومصالح روسيا.

أثر التدخل الروسي على سوريا:

إن أول أثر مباشر للتدخل العسكري الروسي في سوريا، هو تحسن الوضع الميداني لنظام بشار على حساب قوى المعارضة، غير أن ذلك لا يشمل "تنظيم الدولة الإسلامية" الذي لم يتأثر بالتدخل الروسي إلا بشكل محدود جداً، حيث قدر عدد من التحليلات العسكرية والاستخباراتية أن نسبة الضربات الجوية التي استهدفت مواقع التنظيم لا يتجاوز 20% فقط من إجمالي عمليات القصف الجوي الروسي في سوريا، بينما كانت النسبة المتبقية من نصيب باقي القوات التي تقاتل ضد نظام بشار الأسد، سواء الإسلامية مثل "جبهة النصرة" أو غيرها مثل "الجيش السوري الحر"، وفي المحصلة يشير تقدير "الموقف الاستراتيجي" إلى حالة من التوازن العسكري قطعت الطريق على أي تصور لتغيير نظام بشار الأسد بالقوة، خصوصا بواسطة قوى المعارضة، النتيجة الأخرى المرتبطة بذلك هي أن الوجود العسكري الروسي المباشر في سوريا يضمن مظلة حماية تضمن بقاء نظام الحكم السوري سياسيا وفعليا حتى تقبل موسكو بتغييره بالشروط والأسلوب والتصوير الذي تراه مناسبا، وأي حديث عن تغيير النظام سواء سياسيا أو عسكريا بغير قبول وموافقة روسية صريحة وليست فقط ضمنية أصبح من الماضي بعد التدخل العسكري الروسي (راشد، 2015).

ردود أفعال الأطراف الإقليمية والدولية ذات العلاقة:

1-الموقف الأمريكي

ذكر (الحناوي، 2015) أن بشار الأسد طلب من روسيا الاتحادية أن تتدخل في الأزمة السورية لدعمها وللحذر من مجيء الموجة الإرهابية للأراضي الروسية، بينما كان هدف لندن وحلفائها دعم المعارضة وإسقاط الأسد وتغيير النظام، فكانت واشنطن غير راضية عن التدخل الروسي في سوريا ووصل الأمر إلى حد قول أوباما إن هذا التدخل سيؤدي إلى كارثة مؤكدة.

ومشكلة الولايات المتحدة أن التدخل الروسي علم بالمخطط الأمريكي وفضحه، فلا تريد الولايات المتحدة شركاء خارج نطاق حلفائها يمكن أن يسهموا في إعادة التشكيل السياسي لمنطقة الشرق الأوسط ولكن تحت ضغط التطور الأحداث في المنطقة، وافقت إدارة أوباما على التدخل الروسي كأمر واقع وتعبيراً عن أملها في أن تتورط روسيا الاتحادية في المستنقع السوري بناءً على ما حدث في أفغانستان، ولقد انتهت اللقاءات الروسية الأمريكية ولم تتفق على التعاون المشترك ضد داعش واقتصر الأمر على تنسيق العمليات العسكرية في سورية لكي لا تتصادم مع قواتهما (سليم، 2015).

2-الموقف السعودي

للسعودية وبعض دول مجلس التعاون الخليجي موقف واضح وصريح ضد النظام السوري، فهي تقوم بدعم بعض فصائل المعارضة السورية، وقد قامت المملكة السعودية بعدة محاولات لإقناع روسيا لتغيير مواقفها تجاه نظام بشار الأسد وإيران، إلا أنها لم توفق في مسعاها، ودور السعودية يعتبر دوراً محورياً بين القوى المناوئة لبشار الأسد والوجود الإيراني، فلديها نفوذ على بعض الفصائل المقاتلة مثل الجيش الحر وغيرها، وفي بعض الأوساط المعارضة داخل "الائتلاف الوطني"، وفي المقابل روسيا لها تأثيرها على بعض الأجنحة العسكرية والسياسية داخل النظام السوري والتي لا يروق لها وضع كل الأوراق بيد إيران (طاهر، 2015).

3-الموقف التركي

بالنسبة لمواقف الاتحاد الأوروبي لا يوجد حتى الآن موقف موحد أو متناسق بشأن التدخل الروسي، ثم جاءت بعض المستجدات التي قد تساعد في تقريب المسافات بين الجانبين لعل في مقدمتها تدفق اللاجئين السوريين عبر المنافذ التركية إلى القارة الأوروبية التي أصبحت عبئاً على دولها، واكتشفت فجأة أن سوريا ليست بعيدة عن حدودها وأصبح تدفق الهجرة غير النظامية مصدر قلق بالغ للأمن الأوروبي، بالمقابل جعل الدول الأوروبية أكثر فهما لدواعي التدخل الروسي في سوريا وبالتالي دعمها لأي جهد يصب في خانة إنهاء الصراع فيها.

إن شعور القوة الخادع الذي يبديه النظام السوري إثر شيوع أنباء التدخل العسكري الروسي لمصلحته، والتصريحات التي تتحدث عن "قلب الطاولة" وتغيير المعادلات العسكرية والسياسية، فإن التدخل الروسي لن يصنع فارقاً كبيراً في موازين القوى القائمة حالياً باعتبار هدفه محصوراً في منع سقوط النظام وليس استعادة ماخسره النظام من أراض ومدن خلال الفترة الماضية، فهذا أمر عجزت عن فعله إيران وجميع الميليشيات الطائفية التي تعمل لحسابها، بالإضافة إلى أن التدخل الروسي سيظل مقتصرًا على الأرجح على دمشق ومنطقة الساحل التي توليها روسيا أهمية خاصة، باعتبارها منفذاً بحرياً على البحر المتوسط، وتمتلك فيها امتيازات حصرية (25عاماً) تسمح لها بالتنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية السورية، وذلك حسب الاتفاقية الموقعة بين النظام والحكومة الروسية في أواخر عام 2013، وبناء على ذلك ربما سيكون للتدخل الروسي أثر في تعزيز مواقع النظام ومنع سقوطه، وفي رفع الروح المعنوية المنهارة لقواته وحاضنته الشعبية، وأيضاً في عرقلة مساعي المعارضة للسيطرة على الساحل وجباله القريبة من منطقة سهل الغاب، ولكنه لن ينجح أبداً في إعادة النظام إلى المناطق التي خرجت من سيطرته، كما أنه من الصعب تخيل تدخل عسكري بري في مناطق تسيطر عليها المعارضة، وبهذا فإن التدخل الروسي سوف يؤدي فحسب إلى إطالة أمد الصراع وزيادة معاناة السوريين من الفئات كافة (وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، 2015).

ونظراً للتقييم الأولي لنتائج التدخل الروسي نلاحظ أن القيادة الروسية استطاعت إلى حد ما أن تواجه عقدة بشار الأسد، فمع قناعتها-غير المعلنة- بأنه ليس له مستقبل على المدى البعيد لكنها ترى أن هناك ضرورة لوجوده في المرحلة الانتقالية، لإحداث انتقال مرّن للأوضاع في سوريا، وبشكل عام فإن التدخل الروسي قام بإرباك الجميع وجعلهم يعيدون حساباتهم السياسية، وفي نفس الوقت زاد من حجم رهان روسيا الاتحادية في سوريا في منطقة شديدة التعقيد، وفي مواجهة الولايات المتحدة التي اتبعت حتى الآن سياسة الامتناع عن الفعل الجاد وتحريك حلفائها لعرقلة المساعي الروسية ليس ببعيد (حسين، 2015).

ويعتبر الحديث عن إمكانية نجاح الضربات الجوية الروسية في القضاء على "داعش" مرتبطاً بنوعية تلك الضربات، وبطبيعة التنسيق الحاصل بين الأطراف الدولية التي تحارب التنظيم، حيث أن سلاح الجو الروسي سوف يعتمد "الضربات الانتقائية" تجاه المناطق التي تسيطر عليها الكتل والتنظيمات، التي أغلبية مقاتليها من آسيا الوسطى والقوقاز، ولكن لن يكون لتلك الضربات تأثير كبير في تنظيم "داعش" الذي يتجاوز عدد مقاتليه 20 ألفاً كحد أدنى، إن وضعنا في الحسبان فشل موسكو لأكثر من 20 عاماً في القضاء على الحركات الجهادية في شمال القوقاز الأقل عدداً وعدة من "داعش" (مركز الجزيرة للدراسات، 2015).

ومما تقدم ذلك لا يعني أن مسار الحل السياسي سيسير بلا معوقات، فلا تزال بعض القوى الدولية لها مصلحة في عرقلة التسوية السياسية لتحجيم النفوذ الروسي في المنطقة، وبعض الأطراف الفاعلة في الصراع لا تبدو حتى الآن مستعدة للتضحية بأنصارها، كما أن الجماعات المتطرفة في الداخل ليس لها مصلحة في إيجاد مخرج سياسي للمحنة السورية، لأن النجاح في التوصل إلى ذلك معناه غلق صفحة هذه الجماعات و إجبارها على مغادرة الأراضي السورية، ومن هنا فإن المرحلة القادمة ستكون أصعب المراحل وستتطلب ضمن أمور أخرى ضرورة تدخل قوة برية إقليمية/ دولية لحسم الصراع ميدانياً ولطرد القوى والعناصر الأجنبية الدخيلة.

إن الحديث عن التدخل الروسي في سوريا له أهمية خاصة بالنسبة لروسيا حيث كان الموقف واضحاً من خلال دعم روسيا لنظام بشار الأسد، سواء كان هذا الدعم مباشراً أو غير مباشر، حتى وإن كانت تدين مظاهر القمع التي يقوم بها نظام الأسد تجاه المتظاهرين التي كانت تطالب برحيله وكانت روسيا تتقف أمام أي قرار يحاول فيه مجلس الأمن فرض عقوبات دولية ضد سوريا، حيث أعلن الرئيس الروسي، بوتين في أواخر (2011) عن رفض روسيا لأي عقوبات يفرضها مجلس الأمن على النظام السوري، وكذلك حذر وبعنف وزير الخارجية الروسي المجتمع الدولي من القيام بأي استفزازات تهدف إلى تأمين حدوث تغيير النظام السوري الحاكم (روسيا اليوم 31يناير 2013) وكذلك عرقلت روسيا والصين من تمرير قرار لمجلس الأمن الذي يسعى بفرض عقوبات اقتصادية على نظام الأسد وكانت روسيا رافضة لأي تدخل خارجي في سوريا أو حتى في نقل السلطة من بشار الأسد إلى نائبه كما حدث في اليم

(Internatioal 2-Oct -2012)

ويمكن أن نبين أهم الأسباب الرئيسية للدعم الروسي لسوريا .

1. أن سبب دعم روسيا لنظام الحاكم في سوريا وشعورها بالخيانة في ما حدث في ليبيا عام 2011 بعد امتناع روسيا والصين عن التصويت في مجلس الأمن على قرار فرض الحظر الجوي على ليبيا دعمت والولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو المعارضة الليبية والتي استطاعت في النهاية الإطاحة في نظام القذافي وتم تشكيل حكومة جديدة وهنا نجد تصريح لافروف عام 2011 بان "روسيا ستقوم بكل ما في وسعها للحيلولة دون تكرار سيناريو ليبيا في سوريا فخشيت روسيا من تمرير قرار مماثل ضد سوريا وقد يؤدي إلى تدخل مماثل لحلف الناتو وقد تكون النتائج ومماثلة لما حدث في ليبيا وقد يؤدي في نهاية الأمر إلى فقدانها لأقرب حلفائها في الشرق الأوسط وهي سوريا وهذا مرتبط بحالة التحول في هيكل النظام الدولي بشكل عام وكذلك محاولة روسيا الحفاظ على دورها مرتبط بحجمها كدولة عظمى في نظام دولي متعدد الأقطاب.

2. الأسباب الاقتصادية أن حجم الاستثمارات الروسية في ألبنى التحتية والطاقة والسياحة السورية بلغت 19,4 مليار دولار عام 2009 أضافه إلى عقود التسليح التي بلغت 4 مليار دولار إضافه إلى ذلك عقود الدفاع الروسية التي قيمتها 5,5 بليون دولار ونجد حجم الصادرات الروسية للأسلحة إلى سوريا بلغت 1 مليار دولار عام 2011 حيث أشارت وكالة رويتر إلى وجود زيادة في عدد الشحنات من الأسلحة الصغيرة إلى روسيا ومن جانب آخر، نجد أن روسا قامت بصيانة ميناء طرطوس وتجهيزه بالفنيين والخبراء حتى يكون جاهزا في أي وقت ومن شأنه أن يرسل رسالة إلى الغرب من أن روي لن تتخلى عن قواعدها العسكرية في سوريا، وكذلك مصالحها الاستثمارية فيها وحسب المصادر فإن حجم التبادل التجاري بين روسيا وسوريا بلغ 1,97 مليار دولار في عام 2011. (روسيا اليوم يناير 2013)

وبعد حدوث الحراك الشعبي السوري وجدت روسيا أن الاقتصاد السوري لا يمكن أن يقدم الكثير لروسيا في ظل هذا الحراك، وترى روسيا أيضا أن الذي تشهده المنطقة العربية من أحداث تعتبرها فرصة لفرض الدفاع وحماية مصالحها في آسيا الوسطى، وكذلك كان التدخل الروسي بسبب الأزمة المالية العالمية، ومما انعكس على الإدارة الأمريكية في تقليل نفقاتها العسكرية، وكذلك تقليص لدورها العسكري شجعت روسيا لأجل استعادة موقعها في القوة والنفوذ في المنطقة.

3. التخوف من انتشار عدوى الثورات العربية إلى محيط روسيا حيث أن مخاوف روسيا في هذه المنطقة هي مخاوف جيو إستراتيجية وتخشى من انتقال عدوى الحروب الأهلية إن وقعت في سوريا إلى مقاطعات روسيا نفسها في داغستان ومناطق القوقاز الشمالية، فلو شب تمرد في داغستان فإن الهزة الارتدادية لذلك قد تنفجر كقنبلة تتناثر شظاياها إلى جنوب روسيا.

ويرى وزير الخارجية الروسي لافروف الذي أكد من أن "سوريا من أهم الدول في الشرق الأوسط وأن زعزعة الاستقرار هناك ستكون له عواقب وخيمة في مناطق بعيدة جدا عن سوريا نفسها" حيث تعتبرها حجر زاوية في استقرار وامن المنطقة، وإن حالة عدم الاستقرار فيهما سوف يؤدي حتما إلى زعزعة الأمن في البلدان المجاورة (الشيخ، أكتوبر 2011).

والذي يتابع تصريحات المسؤولين الروس يجدها متناقضة في تعاملها مع الأحداث، فأحيانا يخرج أحد المسؤولين ويتحدث عن عدم إمكانية انتصار النظام عسكريا، وأحيانا أخرى يتحدث مسئول كبير عن أن هنالك إمكانية لانتصار المعارضة المسلحة، وهذا يدل على أن هنالك اختلافاً جوهرياً في اللهجة السورية في تعاملها مع الأزمة في سوريا.

الفصل الثالث

أهمية منطقة الشرق الأوسط للإستراتيجية الروسية

إن وقوع منطقة الشرق الأوسط وسطاً بين قارات العالم الثلاث من الأسباب الرئيسة التي جعلت منها مكاناً ذا أهمية دولية ومنها روسيا. وما تطل عليه من خلجان وممرات ومطابقة مهمة في شبكة المواصلات العالمية، وكذلك وجود الثروات الطبيعية والمعدنية والتغطية التي تحظى بها منطقة الشرق الأوسط إلى جانب الكثافة السكانية العالية، والتي تمثل سوقاً اقتصادياً للدول المتقدمة.

عن كل هذا نجد أن منطقة الشرق الأوسط حظيت بأهمية كبيرة لدى جميع الدول في الساحة الدولية حسب مصالحها والمكاسب التي تحاول الحصول عليها في منطقة الشرق الأوسط. (زعرب، 2013، ص135-233)

إن منطقة الشرق الأوسط تعتبر من المناطق الغنية في العالم بالنفط والمعادن، فتمتلك دول هذه المنطقة مكاناً هاماً ضمن خارطة السوق النفطية العالمية (إبراهيم بلقلة، 2013، ص73).

بعض المؤشرات تعطي أن هنالك طلباً غير متوقع على النفط مستقبلاً، وبالنظر لوجود الإمكانيات للدول العربية والاحتياطات المؤكدة وانخفاض كلفة الإنتاج والتوفير البنى التحتية فليس من المفاجئ أن تصبح منطقة الدول العربية الدول الأولى في الإنتاج العالمي، وكذلك زيادة حصتها في الإنتاج العالمي إلى عام 2030 وستصبح من الدول المصدرة في العالم.

فهناك خمس دول من الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم هي من دول الشرق الأوسط حيث بلغت احتياطياتها النفطية عام 2010 ما يقارب 100 مليار برميل وهذه الدول هي: (العراق، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، إيران). (إبراهيم بلقلة، 2013، ص73).

كما أن منطقة الشرق الأوسط تتمتع بمركز إستراتيجي مهم من القارات الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا (المخامدي، 2008، ص76).

و تسيطر على أهم الممرات البحرية مثل المضائق التركية بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود والتي كانت تمثل بوابة موسكو، وكذلك طرق ملاحية أخرى مثل مضيق باب المندب وقناة السويس، فهما يتحكمان بطرق الملاحة الدولية بين أوروبا والاتحاد السوفيتي وأمريكا الشمالية إلى المحيط الهندي والشرق الأقصى (الكعي، ص128 - 129).

لقد اكتسبت قناة السويس أهمية كبيرة من الناحية السياسية والتجارية والعسكرية وإستراتيجية بالنسبة للإمبراطورية الروسية.

لاعتبار هذه المنطقة هي الطريقة الأقصر- إلى الشرق الأقصى الروسي وذلك لعدم وجود مواصلات برية سريعة في ذلك الوقت (خرينكوف، ص75).

ف لعب العامل الجغرافي دوراً مهماً في توجه أنظار روسيا نحو الشرق الأوسط لأنها تمثل خاصرة تحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، والتي تمثل الجار القريب لروسيا والتي تسعى وباستخدام كل الوسائل ضمان مصالحها الحيوية في هذه المنطقة.

(للجغرافية أحكام) هذه المقولة تصدق على العلاقات بين روسيا والشرق الأوسط، فكان العامل الجغرافي من أبرز عوامل الاهتمام الروسي بالشرق الأوسط لكون روسيا تشغل الحيز الأكبر من الكتلة الآورو آسيوية الملاسقة للشرق الأوسط لهذا وضعت الشرق الأوسط في بؤرة سياستها الخارجية ومنذ زمن بعيد. (راشد، 2013 ص 9)

فلجأت روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي إلى توسيع اهتمامها بتركيا وإيران على نحو خاص. باعتبار هذه الدول هي أكثر ميلا للتغلغل وذلك للعلاقات العرقية واللغوية والدينية التي تجمع شعوبها إضافة إلى ما تجنيه موسكو من الأرباح الاقتصادية من إيران، ومن ناحية أخرى تعتبر إيران وسيلة يمكن استخدامها من قبل روسيا لتنمية الورقة الإسلامية بين مسلمي روسيا والقوقاز وكذلك آسيا الوسطى (عرفات، 2007، ص 74).

ويمكن إيجاز ثلاث مصالح كبرى وإساسية والتي حددت السلوك الروسي في منطقة الشرق الأوسط.

1- محاولة إنهاء الإستراتيجية الأمريكية عن طريق مزاحمتها في منطقة الشرق الأوسط من خلال استدراج الولايات المتحدة الأمريكية في مشاغبات في أكثر من ساحة والشرق الأوسط.

وقد ساهمت الحرب الأمريكية على العراق في ترسيخ النفوذ الروسي في منطقة الشرق الأوسط وتعتبر بمثابة فرصة إستراتيجية قدمت على طبق من فضه إلى الروس حيث تزامنت تلك الحرب مع الصعود الإقليمي لإيران والذي لم تكن روسيا بعيدة عنه، بل كانت في قلبه وقدمت روسيا لإيران الخبرات وزودتها بالقدرات التكنولوجية ووقوفها إلى جانب إيران في بناء مفاعل بوشهر النووي كل هذه الامور خلقت قلقا وانزعاجا للولايات المتحدة الأمريكية، أي يمكن القول إن كل انشغال لواشنطن في الشرق الأوسط يشكل لها خسارة جديدة بينما تمثل لروسيا فرصة يجب ان تستغلها ولا تضيعها.

2-مصالح اقتصادية روسية في الشرق الأوسط يمكن القول أن روسيا استطاعت في عهد بوتين نجحت في التوفيق بين أهدافها الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط ومصالحها الإستراتيجية حيث أصبحت طريقة التعامل تختلف عن الفترة السابقة والتي كانت تعتمد على العامل الأيدلوجي والذي كان يتغلب على العامل الاقتصادي. (عرفات، 2007)

3-مصالح أمنية حتمتها قواعد الجغرافية والديموجرافيا حيث يمكن القول أن الشرق الأوسط يمثل حزاما غير مُحكم، وذلك لأنه يحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز والتي تعتبرها روسيا المجال الحيوي الذي يسخر كل إمكاناتها لمنع اي اعتداء يهدد تلك المناطق لهذا انصب اهتمام روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بشكل خاص بكل من إيران وتركيا لأنهما أكثر دولتين في الشرق الأوسط في النفاذ إلى هاتين المنطقتين في محاوله لاختراقها أو السيطرة عليها، وذلك لوجود نوع من الارتباط الديني والعرقى واللغوي بين هاتين الدولتين وبين تلك الشعوب بالاضافة إلى ان توثيق العلاقة مع إيران يولد قلقاً وإزعاجا للولايات المتحدة الأمريكية، ومن ناحية أخرى التقارب من إيران يولد لها إرباحا اقتصادية، وتعتبر روسيا أن التقارب من إيران سوف يؤدي إلى تحجيم إيران عن استعمال الورقة الإسلامية، وكذلك مثلت المسألة الإسلامية العابرة للحدود والذي اقترن بفكرة الإرهاب منذ أحداث 11سبتمبر 2001 هي من الأسباب الرئيسية التي جعلت روسيا تزيد من الاهتمام بالشرق الأوسط. (راشد، 2013 ص 17)

المبحث الأول

السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط (الجانب التاريخي)

المرحلة السوفييتية كانت محملة باهتمام أكبر من الجانب الروسي بالمنطقة فكانت البداية مبكرة حينما وجه لينين رسالة إلى مسلمي روسيا والشرق والذي أكد من خلالها "أن للعرب وكافة المسلمين الحق أن يكونوا سادة على أوطانهم وأن يقرروا مصائرهم بالطريقة التي يرغبونها" ولكن الاهتمام بالشرق الأوسط قد تراجع خلال فترة ستالين بسبب انغماسها الشديد بالحروب على الساحتين الآسيوية والأوروبية، إضافة إلى ذلك فإن ستالين كان يرى بأن حركات التحرر الوطني في العالم العربي لا تمتلك الوعي التقدمي والذي يساعد موسكو من ان تعول عليه.

إن اندلاع الحرب الباردة بين القطبين الأمريكي والسوفييتي فرض على موسكو معطيات جديدة، وهي تنشيط سياستها في الشرق الأوسط والدخول في منافسة عارمة على النفوذ في هذه المنطقة مع واشنطن وأثر في النهاية عن علاقة وتقارب بين روسيا وعدد غير قليل من بلدان الشرق الأوسط، إن التطورات المختلفة في العالم تضع روسيا أمام معطيات مختلفة ومتغيرة ومتسارعة، فنهاية الحرب الباردة وانهايار الاتحاد السوفييتي أدخلت السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط مرحلة جديدة بالرغم من أن روسيا شغلت مقعد الاتحاد السوفييتي في مجلس الأمن، واستمرت في مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في رعاية عمليات السلام بين العرب وإسرائيل ان تأثير روسيا في الشرق الأوسط أصبح يتراجع في فترة بوريس يلتسين(1991-1999) وذلك لسيطرة التيار الاطلنطي الراعي في توثيق علاقة روسيا مع الغرب لان روسيا من وجهة نظرهم لا تمتلك مقومات المنافسة مع الولايات المتحدة.

فوصول فلاديمير بوتين إلى السلطة كانت تعتبر نقطة تحول في السياسة الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط(راشد، 2013 ص10) فرضت على روسيا اهتماما بالشرق الأوسط بحكم أنها تنشغل حيزاً كبيراً من الكتلة الأورآسيوية والملاصقة للشرق الأوسط ، حيث بقيت السياسة الروسية تعطي اهتماماً بالغاً بمنطقة الشرق الأوسط وبسياسة واضحة المعالم ومحددة حتى انتهاء الحرب الباردة وانهايار الاتحاد السوفييتي وعادت روسيا في عهد الرئيس بوتين تعطي اهتماما كبيراً وبالغا لمنطقة الشرق الأوسط بعد أن ساد الأثر المحدود للسياسة الروسية وكذلك الملامح الغير واضحة تجاه الشرق الأوسط. فقد تراجع الشرق الأوسط في سلم اهتمامات القادة الروس بسبب تدهور الأوضاع الداخلية في روسيا وبسبب انشغال القيادة الروسية في حل مشاكلها الداخلية المتفاقمة من ناحية وتوجهها نحو الغرب والولايات المتحدة بغية الاندماج في الحضارة الغربية والحصول على مساعدات اقتصادية من أجل إنجاح الإصلاح الاقتصادي في روسيا من ناحية أخرى. (الشيخ، 1998، ص108)

إن اهتمام روسيا بالعالم العربي كان يركز على العلاقات الاقتصادية أكثر من السياسية، حيث شدد بوتين على ضرورة تركيز الدبلوماسية الروسية على الوجه الاقتصادي للعلاقات الخارجية الروسية، على أن تراعي مصالح روسيا كدولة عظمى والتي لا تقتصر على أوروبا أو آسيا، بل تتوزع في كل العالم. فمن المهم لها جذب الاستثمارات، وخاصة الاستثمارات الخليجية وتنشيط العلاقات التجارية ومنها تجارة السلاح حيث تعتبر البلاد العربية سوقاً مهماً يمثل هذا النوع من التجارة.

ومن العوامل التي تدعو لتعزيز العلاقات العربية الروسية بتشكيل أكبر مما عليه الآن هي:

(العريدي، 2009، ص206)

- 1- تعامل روسيا في العالم العربي ككيان إقليمي "العالم العربي".
 - 2- إن من العوامل الإيجابية في تعزيز العلاقات هو العامل الجغرافي وتجاوز الحدود.
 - 3- أن المجتمع الروسي وتركيبته الاجتماعية ممر وجد من حضارتين المسيحية الأرثوذكسية. وكذلك الحضارة الإسلامية، الحضارتان دخلتا إلى روسيا من العالم العربي، إلى جانب ذلك وجود مئات الآلاف من الخريجين من المعاهد والجامعات الروسية والذين كان لهم الدور الكبير في زيادة الروابط والعلاقات.
 - 4- لا توجد أي إشكاليات في العلاقات الروسية والعربية، وكذلك لا توجد حروب أو صراعات بينهما.
 - 5- أن العالم العربي ينظر إلى دور من قبل روسيا في عملية السلام وحل القضية الفلسطينية.
- من الملاحظ أن السياسة الروسية بعد الحرب الباردة تجاه الشرق الأوسط نجدها تقوم على مجموعة من الاعتبارات (توفيق، 2003، ص89)

- 1- تأمين الحدود الجنوبية والوقوف ضد أي امتداد لصرعات إقليمية من هذه المنطقة إلى المناطق الجنوبية من الدول المستقلة التي أنشئت بعد تفكك الاتحاد السوفياتي سنة 1991، حيث أصبحت تنظر إلى آسيا الوسطى والمنطقة العربية أصبحت الآن مشتركين في تكوين ما يطلق عليها من قبل السياسة الروس اسم (القضاء الإسلامي الموحد)، فنجد روسيا أن أي صراعات إقليمية متصاعدة سوف تنعكس عليها وتمس مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية الروسية.
- 2- تهدف روسيا ضمان مصالحها في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص.
- 3- تحاول روسيا الاستعادة من القدرات الاقتصادية بمنطقة الشرق الأوسط، وتهدف إلى إقامة روابط اقتصادية بين روسيا ودول المنطقة من أجل إنعاش الاقتصاد الروسي، والذي يعاني من الأزمات، من أجل إيجاد شركاء اقتصاديين وأسواق تجارية وسوقاً للسلاح.
- 4- تسعى روسيا إلى حزام من الدول التي تقف بوجه القضية الأحادية، من أجل الضغط على الولايات المتحدة كي يتاح لها المشاركة في عملية السلام وإثبات قدرتها في الساحة الدولية، وهذا ما يفسر قيامها في إقامة علاقات مع الدول المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة مثل (إيران، وسوريا، والعراق) من أجل الفوز بالتوازن والذي يمكن من خلاله مواجهة الهيمنة الأمريكية.

5- ترى روسيا أنه إذا ما أرادت الإبقاء على هيمنتها في منطقة الشرق الأوسط يجب عليها تطوير علاقتها، مع كل هذا نجد أن روسيا أعادة هيكلتها السياسية تجاه منطقة الشرق الأوسط حيث رسمت من إستراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط وفق مصالحها وأهدافها الاقتصادية وقد تراجعت عن الأهداف الأيدلوجية التي قامت عليه سياستها في الاتحاد السوفييتي حيث حددت مصالحها في الوطن العربي على النحو التالي:

1- منع الصراعات في المنطقة وكذلك تأمين حدودها الجنوبية خوفاً من أن يكون ذلك له آثار سلبية على أمنها القومي.

2- تشجيع المساعدات الاستثمارية وخصوصاً الاستثمارات الخليجية من أجل التغلب على الأزمة الاقتصادية.

3- زيادة حجم العلاقات الاقتصادية وتشجيعها بين روسيا والوطن العربي وخصوصاً بلدان الخليج العربي والتي تعتبر أغنى بلدان المنطقة.

4- زيادة حجم التجارة للسلاح حيث يعتبر الوطن العربي من الأسواق المهمة لمثل هذه التجارة. (زعراب، 2013، 83-85)

المبحث الثاني

أهداف التدخل الروسي في منطقة الشرق الأوسط

لقد وجدت روسيا ومن خلال تجربتها العملية أنه من الخطأ الاعتماد على الغرب وتجاهل بقية دول العالم، ومن ذلك سعت القيادة الروسية ومنذ عام 1993 إلى وضع خطة متماثلة لسياستها تجاه المنطقة العربية والشرق الأوسط (توفيق، 2003، ص89).

والتي تمثلت بما يلي:

- ضمان مصالح روسيا في المنطقة العربية والشرق الأوسط ومنع امتداد الصراع الإقليمي في هذه المنطقة إلى المناطق الجنوبية من (كومولث) الدول المستقلة والذي أنشاء بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، حيث تجد روسيا أن الشرق الأوسط هو المجال الحيوي والمفتاح الرئيسي- للأمن القومي الروسي فالقيادة في روسيا تخشى أن تتحول هذه الصراعات إلى نطاق عالمي محدود مثلما حدث في حرب الخليج الثانية.
- الاستفادة من القدرات الاقتصادية للعالم العربي حيث ترى روسيا أن منطقة الشرق الأوسط لها أهمية كبيرة ومتزايدة في الترتيب الإستراتيجي العالمي، وكذلك تحاول روسيا إقامة روابط اقتصادية بينها وبين دول المنطقة من أجل إنعاش الاقتصاد الروسي والذي يعاني من الأزمات.
- حيث تحاول روسيا السعي لتقديم نفسها كبديل للغرب في المنطقة بصيغة منافسة سليمة بعيدة عن المجابهة التي امتازت في فترة الحرب الباردة، وكذلك ضرورة قيام علاقات مع الشرق الأوسط على أساس مصالحها في المنطقة انطلاقاً بما تتمتع به هذه الدول من مميزات (توفيق، 2003، ص93-94).
- وأن الإستراتيجية الروسية في المنطقة قامت على عدة اعتبارات.
- تسعى روسيا إلى تحقيق الأمن للحدود الجنوبية من وجهة التهديدات، والتي تقع نتيجة فشلها في إيجاد مؤسسات ذات كفاءة ورعاية على استخدام القوة، من خلال وضع حد لكافة النزاعات والصراعات التي تقع على مقربة من حدودها، وخصوصاً النزاعات ذات المشاعر الإسلامية، فالقيادة في روسيا ترى أن جيرانها المسلمين ما زالوا غير قادرين على بناء دولة قابلة للحياة وينبغي عليها القيام بهذا الدور من أجل ترتيب أوضاعها السياسية في المناطق المحاذية لها من أجل الحفاظ على أمنها.

تجد روسيا أنه من الضرورة إيجاد نظام إقليمي مستقر حيث أصبح ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى من أجل مواجهة التحديات الخارجية، ومن أجل تأكيد مصلحتها الوطنية وتحاول روسيا إيجاد كتلة من الدول من أجل الوقوف بوجه القضية الأحادية، وكذلك تساهم في الضغط كي يتاح لها الدخول في عملية السلام من أجل إثبات قدرتها ومكانتها على الساحة الدولية، وهذا ما يعتبر قيام روسيا من إقامة علاقات مع الدول المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية كالعراق وإيران وسوريا ومصر، الهدف من هذه العلاقات لقيام توازن إستراتيجي في المنطقة تستطيع روسيا من خلاله مواجهة الهيمنة الأمريكية.

- تحاول إعادة وجودها في منطقة الشرق الأوسط حيث ترى أن تطوير علاقاتها بإيران تحفظ لها هيمنتها على آسيا الوسطى، ولهذا أصبح بالنسبة لروسيا من نقل التكنولوجيا النووية لإيران تعد حاجة حيوية ومزدوجة وتسعى لها أيضا عدم تحوط إيران في المنطقة بما يخالف مصالحها ويتضمن لها أيضا توظيف الأيدي العاملة الروسية.

- رأت روسيا أن عليها أن تجد شركاء اقتصاد وأسواقاً للسلح وكذلك أسواق تجارية، لهذا تسعى إلى الحصول على مكاسب اقتصادية والحصول على فرص استثمار من أجل الحصول على السمعة الطيبة. (مجموعة الباحثين، 2011، ص45)

لم تختلف روسيا في أهدافها من خلال تدخلها العسكري في سوريا وقد اتخذت عدة مبررات من أجل أن يكون هنالك شرعية للتدخل ومن هذه المبررات:

- 1- التدخل بناء على طلب الحكومة الشرعية في سوريا.
 - 2- مواجهة الإرهاب والخوف من عودته إلى بلادها وتهديد أمنها الداخلي.
- أما الأهداف الإستراتيجية لروسيا والغير معلنة في منطقة الشرق الأوسط وخصوصا في سوريا نجد أن لافروف في بداية الأزمة السورية قال أن الصراع في سوريا سيحدد مستقبل النظام العالمي الجديد، وأن سوريا ستكون المكان المحتمل لمزور أنابيب النفط والغاز إلى القارة الأوربية "يتجاوز حصة الغاز الروسي من إجمالي الواردات الأوروبية 64 بالمائة" هكذا تدفع روسيا للاستثمار في قطاع الطاقة السوري لأنها تحاول تطوير هذا القطاع بدلا من أن تنافس عليه في المستقبل. لقد التقطت روسيا اللحظة الإستراتيجية المناسبة للتدخل، حيث تحدثت الكثير من التقارير عن وجود حشود كبيرة من المجموعات المسلحة تحاول تطويق دمشق ومن مصادر (روسية - إيرانية) أنه تم التحضير في غرفة العمليات الذكية لهجوم على حلب وحمص الهدف منه قطع طريق بيروت دمشق من أجل الإغارة الواسعة على العاصمة السورية واقتحامها، وكذلك هجوم موسع هدنة لسيطرة على حمص والدخول إلى نهر العاصي إلى تحوم مدينة اللاذقية الساحلية.

وأن روسيا اتخذت الفرصة المناسبة في تدخل في المنطقة حيث أن

أ- السعودية غارقة في حرب اليمن (عاصفة الحزم).

ب- تركيا مشغولة في الانتخابات التي ستهدد مستقبل اردوغان.

ج- الولايات المتحدة لا ترغب في الانخراط في أي مواجهة مع روسيا في الشرق الأوسط. (عتريس ، ص104-

105)

لكن سوريا مع ذلك هي منطقة ليس من السهل التنازل عنها وذلك لأنها تشكل حاجزاً هاماً بين

الشرق والغرب.

حيث تغير منطقة مهمة لروسيا الآن بعد أن تم استبعاد روسيا من غنائم الحرب على ليبيا. حيث

وجد أن روسيا متمسكة بسوريا بعد استخدامها حق الفيتو ضد أي تدخل أجنبي ثارا لها من الغرب

وانتقاماً منها كقاعدة في المياه الدافئة (البحر المتوسط).

إن ما يحدث الآن في سوريا هو تدمير للحياة بكل ما فيها من الإنسان صانع الحضارة، والمواد

الاقتصادية ومحاولة القضاء على التراث الحضاري السوري، كما تجده في حلب في ضربة القلعة والسوق

التاريخي وغيرها من المناطق الأخرى في حمص وحماة كان له الأثر الكبير على الحياة في سورية سواء انتهى

الحكم الحالي وحل محله حكم آخر أو تم تقسيم سوريا. أو من السيناريوهات الأخرى التي لم تضع الصور

النهائية بعد. (قطاني ، ص95)

ونلاحظ أن دوافع روسيا "روسيا تدافع عن نفسها" هذا العنوان الرئيسي- لتدخل في سوريا

وحيث أن هذا التدخل في غير أراضي روسيا أو حتى المناطق المحيطة بها أي الجوار المباشر وحجج أيضاً أنه

تدخل هجومي لم يكن دفاعاً ضد تعرض تعرضت له موانئها أو المساس لمصالحها المباشرة إلا أنه دفاعي

بامتياز حيث صدرت بعض الإشارات الروسية التي تؤكد هذا التحليل (وصايا دولية ، ص113)

ونجد أن روسيا وعلى مدى السنوات الخمس الماضية قدّمت عطاء سياسياً ودبلوماسياً فعالاً حمى

النظام السوري من أشكال الإدانة القانونية وكذلك السياسية في مجلس الأمن بالرغم من مشاركتها في

صياغة بيان جنيف في 30 حزيران 2012 الذي نص على تشكيل هيئة حكم انتقالية وبصلاحيات تنفيذية

كاملة الهدف منه هو حل الأزمة السورية حلاً سياسياً.

ونجد أن روسيا قد اختارت حروبا إقليمية ودولية ملائمة لتدخلها وتبرير بعجز التحالف الدولي عن إنهاء تنظيم الدولة، وكذلك فشل أمريكا في وجود شريك ميداني مقبول (المعارضة المعتدلة) وتجهزه للمواجهة على الأراضي وللتغطية على تدخلها إلى جانب النظام القائم.

إن روسيا تحاول من خلال تدخلها العسكري أن تفرض رؤية جديدة للحل من خلال تنسيق بيان جنيف وتربطه بحب تصريحات بوتين مؤخرا بانتخابات برلمانية مبكرة وبتشكيل حكومة تضم حسب ما أسماه معارضة رشيدة تحت سيادة النظام السوري القائم خلال مفاوضات تستمر فترة زمنية غير محددة لتزيد من مخاوف المعارضة السورية لجهة رضوخ الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك الدول الغربية للرؤية الروسية حول حل الأزمة في سوريا. (حدود التدخل الروسي، 2015، ص302)

ونلاحظ أن توجهات روسيا في منطقة الشرق الأوسط تجاه العراق أيضا حيث يعد العراق من الدول ذات الثقل في منطقة الشرق العربي بصورة خاصة والشرق الأوسط بصورة عامة مما يتسع فيه من موقع جغرافي وأهمية جيوسراتيجية حيث يربط حول الخاصرة الروسية (دول آسيا الوسطى والقوقاز وتركيا وإيران) بدول الخليج العربي، وكذلك دول المشرق العربي، المطلة على المياه الدافئة الذي يعتبر حلم روسيا الأبدى كما أن العراق يملك ثروات هائلة من النفط والغاز.

من هنا أدركت روسيا هذه الأهمية وعملت على تطوير وتعزيز سياستها تجاه العراق وتهدف روسيا الحفاظ على الأمن الداخلي من خلال الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، وخصوصا في الدول التي ترتبط مع قسم من فئات المجتمع الروسي فوقيا ودينيا، وبالتالي تحاول الحفاظ على استقرار العراق لأن استقراره هو استقرار للمنطقة العربية بأسرها والذي ينعكس على استقرار تركيا وإيران وكذلك دول آسيا والقوقاز والتي تعتبر خاصة روسيا الرخوة لارتباطها بالمناطق ذات الغالبية الإسلامية داخل روسيا كالشيشان، هذا من ناحية ومن ناحية، أخرى أن المحافظة على الأمن والاستقرار في العراق يعمل على زيادة المصالح والاستثمارات الروسية ذلك إن العلاقة تتغير طردياً بزيادة نمو المصالح والاستثمارات الاقتصادية وهذا يعني الأمن والاستقرار (Ekaterina stepchova 2004. P. 4)

روسيا من خلال سياستها تجاه العراق اتخذت طابع الانفتاح والتعاون ولكن في نفس الوقت خاضعة لتأثير متغيرات متعددة داخلية وخارجية وإقليمية، وكذلك دولية أثرت على هذا الانفتاح وجعلته يتغير بين فترة وأخرى. (الجوامي، 2016، 43-45)

وسعت روسيا ومن خلال سياستها الخارجية الانفتاح والتعاون وتجسير علاقاتها مع بلدان الشرق الأوسط ومنها.

1- العراق:

إن التغير في السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة العربية والشرق الأوسط في محاولة لدعم القضايا العربية حيث كانت أولى الخطوات التي قام بها بوتين على صعيد القضية العراقية هو كسر الحظر الجوي من خلال تسيير طائرات مباشرة من روسيا إلى مطار صدام الدولي في بغداد في عام 2000 حيث كانت روسيا أول دولة تخترق الحظر الجوي مما شجع بقية الدول للقيام بأعمال مماثلة (البوابة الإعلامية، 2000).

وأيضا صرحت روسيا أنه إذا تم توجيه ضربة ضد العراق فإن ذلك سوف يؤدي إلى عواقب وخيمة في المنطقة.

وقد بذلت جهودا كبيرة من خلال اتصالاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية القيادة العراقية حيث كانت ترى أنه من الممكن حل القضية العراقية بالطرق السلمية.

وترى موسكو أنه لا يوجد أي دليل على تورط العراق في أحداث 11 سبتمبر 2001 التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال مطالبة روسيا بتسوية عادلة في العراق والشرق الأوسط، فدعا (أيغور إيفا نوف) وزير خارجيتها عند زيارته للعراق عام 2000 دعا إلى تخفيف الضغط على العراق وإيجاد سبل جديدة معه.

وطالبت بإلغاء الحظر الجوي في شمال وجنوب العراق وعودة الطيران الداخلي والمدني كون ذلك لا يتعارض مع قرار مجلس الأمن الدولي.

وطالبت أيضا بإيقاف الطيران الأمريكي والبريطاني غاراتهما على المدن العراقية كما عارضت الخطط الأمريكية في مناوءة الولايات المتحدة الأمريكية والتي تضع من العراق هدفا لها بعد أفغانستان، وكذلك نجد أن بوتين عارض مفهوم محور الشر الذي تم طرحه من قبل بوش واصفا فيه إيران والعراق وكوريا الشمالية (كونا، 2001).

وهددت روسيا باستخدام حق الفيتو إذ لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى شن الحرب ضد العراق.

ونجد أن روسيا في تلك الفترة أصبحت تتمتع بأكثر استقلالية على الصعيدين الإقليمي والدولي، ورافقه ذلك بروز سياسة خارجية روسية واضحة المعالم هدفها تفعيل الدور الروسي على الصعيد الإقليمي والدولي بحيث لا تكون خاضعة لأي ابتزاز أو هيمنة وكانت تدعو إلى عالم متعدد الأقطاب الذي يرفض سيطرة الولايات المتحدة على النظام العالمي محاولة جاهدة إلى حد كل التحركات الأمريكية ضد العراق. فقد أدى نشاط دبلوماسيتها تجاه الدول الأوروبية أدى إلى قيام محور ثلاثي روسي وفرنسي وألماني لمعارضة شن الحرب ضد العراق حيث تم توضيح هذا الإعلان الثلاثي في 23 فبراير 2001 وتلت هذا الإعلان قيود بعد أن قامت كل من فرنسا وألمانيا بإعادة وجهة نظرها من القيام خوفا من القيام بخطوات غير محسوبة النتائج بوجه الولايات المتحدة الأمريكية (باكير، 2005، ص106).

إن الموقف المعارض للحرب ضد العراق يمكن إرجاعه إلى خوف روسيا من استخدام المعارض (الحزب السيوفتي) طعن السياسة الروسية تجاه الحرب على العراق وذلك لاقترب الغابات على الدوما، والسبب الآخر هو معارضة أغلب بلدان العالم الإسلامي لهذه الحرب والتي يمكن أن تتيح لها من كسب أصدقاء جدد يمكن أن يكونوا هؤلاء حلفاء ضد الأمريكان.

حيث أن روسيا فيها 20 مليون مسلم، فكان يجب عليها أن تأخذ رأيهم بعين الاعتبار، والعامل الأخير هو معارضة فرنسا وألمانيا لهذه الحرب يتيح لها فرصة التقارب معها ويمكن أن يكونوا حليفين لها ضد القضية الأحادية وخلق عالم متعدد الأقطاب (Fredman,2010,p18).

3- مصر:

في عهد الرئيس بوتين زار الرئيس المصري السابق حسني مبارك روسيا مرتين عام 2001 و 2006 وخلال هذه الزيارات عقدت برامج طويلة الأمد وفي كافة المجالات.

كما زار الرئيس بوتين في عام 2005 القاهرة بزيارة عمل إلى الجامعة العربية وكان هدف هذه الزيارة ما يمكن تسميته إظهار النوايا الحسنة.

وبينت الرغبة الروسية في إبداء التعاون مع الدول العربية في شتى المجالات، وكذلك إبراز قدرات روسيا وما تستطيع تقديمه للدول العربية في المجال التقني وشدد على ضرورة تعميق العلاقات المشتركة بينها وبين جمهورية مصر العربية.

ولأول مرة تم إعطاء تخويل لسفير روسيا في جمهورية مصر- العربية بصفته مفوضا مخولا لدى الجامعة العربية.

حيث تم أخذ هذا القرار من قبل الجامعة العربية في دورتها في سبتمبر عام 2005.

4- السعودية:

العلاقات الدبلوماسية بين روسيا والسعودية استأنفت عام 1991 إلا أن الزيارات لم تجرِ إلا في عام 2005 و 2006 (جانا، 2010).

حيث قام ولي العهد الأمير عبد الله بزيارة رسمية إلى روسيا في عام 2003 وخلال هذه الزيارة عقدت مباحثات مع الرئيس الروسي بوتين وتم التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات الهدف منها هو تطوير العلاقات الثنائية، وكذلك اتفاقية في مجال النفط والغاز وفي مجال التكنولوجيا.

وقد زار الرئيس الروسي بوتين السعودية عام 2007 وتم التوقيع على اتفاقية في مجال الاتصالات الجوية ومعاهدة أخرى تخص تفادي دفع الضرائب المزدوجة على مدا خيل رأس المال واتفاقيات في مجالات أخرى كالثقافة وتبادل المعلومات وغزو الفضاء لأغراض سلمية (روسيا اليوم، 8 سبتمبر 2009).

5- ليبيا:

إن العلاقات بين موسكو وطرابلس بدأت في عام 1955 وفي عام 1991 أعلنت الحكومة الليبية عن اعترافها الرسمي بروسيا، وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وقام عبد الرحمن شلقم الأمين العام للجنة الشعبية العليا للاتصال الخارجي والتعاون الدولي بزيارة روسيا في عامي 2000 و 2001 وبالمقابل زار وزير الخارجية الروسي ليبيا عام 2001 زيارة عمل ولأول مرة في تاريخ العلاقات الثنائية وفي عام 2005 زار سيف القذافي روسيا مرتين بزيارة عمل وفي عام 2008 زار بوتين ليبيا بزيارة رسمية، وكانت أول لقاء بين زعيمَي الدولتين، وتم التوقيع على عدة وقائع مهمة ومنها تعميق الصداقة وتحقيق التعاون في شتى المجالات الاقتصادية واتفاقيات خاصة بالعلاقات التجارية والمالية والاقتصادية (روسيا اليوم، 6 سبتمبر 2009).

6- تركيا:

أعلنت تركيا اعترافها بروسيا الاتحادية عام 1991 وعقدت لجنة لأعمال الخاصة بتطوير التعاون بين البلدين.

وتم عقد اتفاقيات التعاون في المجال العسكري عام 2002 وصدر البيان المشترك حول تعميق العلاقة والشراكة عام 2004 حيث زار الرئيس الروسي بوتين تركيا عام 2004 وكان الهدف من الزيارة هو تقوية العلاقات بين البلدين في ظل تنامي تجارة الغاز الطبيعي. وشكلت هذه الزيارة كأول زيارة رئيس روسي إلى تركيا ومنذ 32 عاما حيث توجت بتوقيع العديد من الاتفاقيات ومن أهمها محاربة الإرهاب واتفاقية خاصة لمنع حدوث حوادث البحار (freedman, 2006, p27).

وقوبلت الزيارة بزيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى روسيا عام 2005 من أجل فتح مجالات جديدة في التعاون، وأثمرت هذه الزيارة عن زيادة حجم التجارة بين البلدين، وفتح منطقة عبور الغاز الروسي إلى أوروبا، ومد خط أنبوب النفط الذي يمتد من سامبون في شمال وسط تركيا إلى ميناء جيهان في البحر الأبيض المتوسط من أجل نقل النفط الروسي.

وتعهد أردوغان بدعم روسيا في انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية ومن جانبه تعهد بوتين في التوسط لحل النزاعات بين كل من تركيا وأرمينيا وأذربيجان. (freedman,2008,p28)

7- إيران:

إن الموقف الإيراني يعتبر المؤشر للتحول في سياسة روسيا في الشرق الأوسط، ففي عام 2000 ألغى بوتين الاتفاق عام 1955 مع أمريكا (ومن جانب واحد) حيث كان يتضمن هذا الاتفاق بإيقاف الصادرات الروسية إلى إيران وقام بوتين بتوجيه دعوة رسمية للرئيس الإيراني محمد خاتمي في مارس 2001 لزيارة إيران (13 - 12, p freedman, 2006).

وثناء زيارة بوتين إلى الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر عام 2003 قام بوش بإثارة القضية الإيرانية، فصرح بوتين بتصريح غامض قال فيه: " إن من قناعتنا ضرورة احترام إيران والاستمرار والتوسيع في التعاون مع وكالة الطاقة الدولية.

ومن خلال هذا اللقاء تولدت لدى بوش قناعة لعدم قدرته على نزع موافقة بوتين على وقف البناء في مفاعل بوشهر، والتي شكلت عاملاً من التعاون والتقارب في العلاقات الروسية الإيرانية بحلول عام 2004 وأدت إلى زيادة التجارة بين البلدين، وأدت إلى زيادة حجم المبيعات في الأسلحة والطائرات المدفعية، بالإضافة إلى ذلك تم إطلاق قمر صناعي روسي إيراني، وفي عام 2005 تمت موافقة بوتين على توقيع اتفاق توريد الوقود النووي لمفاعل بوشهر الإيراني (21, p freedman, 2010).

وبعد انتخاب الرئيس الإيراني (أحمد نجادى) في عام 2005 سخرت روسيا جهودها من أجل تأخير مناقشة فرض العقوبات على إيران في مجلس الأمن. كذلك رفض إيران تزويد وكالة الطاقة الذرية بالمعلومات حول البرنامج النووي.

وقد وقعت روسيا مع إيران اتفاقية توريدها بصواريخ قصيرة المدى أرض جو حيث تستطيع استخدامها في حماية منشآتها النووية من أي عدوان.

وهذه بحد ذاتها إشارة للغرب عن وقوف روسيا إلى جانب إيران، وأعطى بوتين دفعة جديدة من العلاقات مع إيران من خلال الموافقة على توقيع اتفاقية جديدة بتوريد ما يزيد عن 82 طناً من اليورانيوم المخصب إلى إيران في مفاعل بوشهر على الخليج العربي والذي يدار من قبل روس.

هنالك تساؤل: هل من مصلحة روسيا أن تكون إيران دولة نووية قوية، الحقيقة أنه ليس من مصلحة روسيا أن تكون إيران دولة نووية، (التركي، 2005، ص112) وذلك لسببين:

الأول: تعتبر إيران منطقة حدودية لمناطق النفوذ والعمق الروسي، وأن إيران لها أطماع طائفية وعرقية في المنطقة، وأن تقوية إيران سوف يؤدي بها أن تقع خارج سيطرتها وسوف تتحول إلى منازعة لها في المنطقة. الثاني: إقليمياً: إن مواصلة دعم روسيا لإيران من خلال دعم تقنياتها العسكرية سوف يحل بميزان القوى في المنطقة ويزيد من تمرد إيران وهذا يتقاطع مع علاقة روسيا الخليجية وتحديدًا السعودية. الثالث دولياً: إن المصالح الروسية على المستوى الدولي متعددة الجوانب ومتنوعة الشركاء، فهل ستواصل روسيا دعمها لإيران على حساب مصالحها مع المجتمع الدولي وخصوصاً مصالحها المباشرة مع الاتحاد الأوروبي.

تسعى روسيا إلى تقوية قدرات إيران العسكرية بدون أن يصل ذلك أن تكون قوة نووية وذلك لعدة اعتبارات: (عبد الفتاح، 2001، ص113)

1- محاولتها كسب حليف جديد في المنطقة بعد أن خسرت أغلب حلفائها الرئيسيين مثل العراق.
2- بعد تدهور علاقة روسيا مع العالم الغربي رأت من إيران سوقاً رائجا للسلح الروسي مما يوفر لها السيولة لمواجهة المطالب والاحتياجات الاقتصادية.

3- من أجل الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بإجبارها على التراجع عن فكرة نشر شبكة القواعد الصاروخية المضادة للصواريخ الباليستية.

حيث أن موسكو تعارض هذا المشروع وبشدة، وكذلك فإنه لا يلاقي قبولاً وتأييداً من الحلفاء الأوروبيين لواشنطن.

4- أن الهدف الروسي من خلال التقارب مع إيران هو للخروج من حالة العزلة التي تحاول واشنطن فرضها عليها فمن خلال تقاربها مع إيران تستطيع روسيا أن تخلق موطئ قدم لها وتؤكد وجودها في وسط آسيا والقوقاز.

- 5- تحاول روسيا كسب الحلفاء حتى تكون جبهة للوقوف بوجه الهيمنة الأمريكية.
- 6- تهدف روسيا مواجهة التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تقف وبكل قوة في طريقة مساعي إيران لامتلاكها للسلاح النووي (جريدة السياسة الإلكترونية 18 أغسطس 2009).
- من كل هذا نجد أن السياسة الروسية في الشرق الأوسط في عهد الرئيس الروسي بوتين تؤشر إلى إبداء حقبة جديدة في الدبلوماسية الروسية من أجل إعادة مكانتها كفاعل أساسي في شؤون المنطقة وفق التوجهات السياسية الروسية، وكذلك مع توازنات القوى في المنطقة والتحالفات والمصالح (الشيخ، 2009، ص3).

المبحث الثالث

السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط في إدارة الأزمة السورية

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى شهدت منطقة الشرق الأوسط صراعاً بين معسكرين هما المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي اللذان حلا محل القوى التقليدية بعد انسحابها من المنطقة.

الأمر الذي ينتج عنه انقسام الدول العربية بين تأييدها للمعسكر الغربي أو الشرقي والبعض الآخر بقي على الحياد أي عدم الانضمام لكلا المعسكرين.

لق تعززت العلاقات بين سوريا والاتحاد السوفيتي لتصل إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي، وخصوصاً بعد وصول حافظ الأسد إلى سدة الحكم. (مدني، 2014، ص 215-216)

لقد فاجأت روسيا العالم بتدخلها المباشر في الأزمة السورية في تشرين الثاني 2015 حيث كان يقصد تدخلها على وجود الخبراء والمستشارين العسكريين والمثقفين إلى جانب الجيش السوري، ولم تخف روسيا من إرسال أسلحتها إلى هذا الجيش بموجب الاتفاقيات الموقعة بين البلدين.

وبعد الإعلان عن هذا الانخراط ونقل البوارج الروسية إلى الشواطئ السورية والقصف الذي قامت به الطائرات لتنظيمات (داعش) والتنظيمات المسلحة الأخرى فقد تغيرت كل الحسابات الأخرى. ومن هذا التغيير هو حجم الاعتراض الغربي والإقليمي المناوئ للنظام السوري على هذا التدخل وكذلك حجم التحليلات التي تناولت علاقة هذا التدخل بالأدوار لكل من روسيا، وإيران في سوريا وكذلك مدى توافق هذا التعارض مع التدخل. (عتريس، ص 103)

حيث أن تغير معادلة الصراع السوري ليس جديداً، إن أول أثر مباشر للتدخل الروسي هو تحسين الوضع الميداني لبشار الأسد على حساب المعارضة، غير أن ذلك لا يشمل تنظيم الدولة الإسلامية، والذي لم يتأثر بالتدخل الروسي إلا بشكل محدود. حيث قدر الخبراء أن نسبة الضربات الجوية التي تستهدف مواقع التنظيم لا يتجاوز 20% فقط من إجمالي الضربات الجوية التي يقوم بها السلاح الجوي الروسي، وأما النسب الباقية فهي من نصيب بقية القوات التي تقاوم نظام بشار الأسد.

وقد جاء هذا التدخل في وقت تقطعت فيه أوصال الدولة السورية، وفقدت السيطرة على جزء كبير من أراضيها، وكذلك لحدوث جبهات المعارضة وتشتت وتحول الصراع في الساحة السورية من أزمة داخلية إلى صراع إقليمي / دولي متعدد الأطراف أدى بهذه الأزمة أن تدور في حلقة مفرغة بين مسار عسكري لم يتم حسمه، وكذلك ملامح مسار سياسي يصعب تحديده مضمونه، وذلك بسبب التباين الواسع بين المصالح للأطراف المعنية.

روسيا ومنذ بداية الأزمة في سوريا كان موقفها واضحاً من النظام القائم، فقد استخدمت في مجلس الأمن حق الفيتو أكثر من مرة من أجل تعطيل أي قرار قد يؤدي إلى التدخل العسكري. وفي لقاء خاص في منتدى بطرس سبرغ الاقتصادي حيث أبلغ وزير خارجيته روسيا لافروف وزير الخارجية السوري وليد المعلم أن روسيا تقف بجانب الرئيس الأسد ولا توافق تنحيه عن السلطة كشرط أساسي من شروط إحلال السلام، ولكن في الوقت نفسه أنها تطالب بخروج القوات الحكومية والمعارضة المسلحة من المدن والمحميات السكنية الأخرى في شكل متزامن ومحقق إشراف مراقبين دوليين.

ويمثل الدعم الروسي للنظام من خلال بناء قاعدة لصيانة البحرية الروسية على الأراضي السورية وكذلك دعمها بالتسليح الحربي. (قطاني ، ص 92-93)

ولقد أكدت روسيا مع تطور الأحداث في سوريا على أهمية أن تكون الحلول سلمية، وترفض أي تدخل دولي في سوريا، ومن هذا رحبت روسيا بجهود الجامعة العربية في إرسال مراقبين لأجل تقصي الحقائق في سورية ومعرفة حقيقة ما يجري فيها، وعدتها خطوة إيجابية لتسوية الأزمة السورية، ولكن فشل هذه البعثة وانسحاب عدد من المراقبين بسبب استمرار أعمال العنف فيها، وطرح الجامعة العربية مبادرتها لتسوية الأزمة السورية ورفض الأخيرة لها دفع الجامعة العربية إلى طلب دعم من مجلس الأمن الدولي للمبادرة العربية وهذا الأمر دفع العديد من الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن (الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطانيا) إلى صياغة مشروع قرار عربي - عربي يدعو إلى تسوية الأزمة السورية من خلال إنهاء أعمال العنف والمظاهر المسلحة ونقل السلطة إلى نائب الرئيس، وكذلك القيام بإجراء انتخابات نزيهة تقود إلى الديمقراطية والتعددية في البلاد. (كيليه، 2014، ص 76-79)

ولكن مشروع القرار العربي- العربي والذي كان مقترحا من مجلس الأمن الدولي في 5 فبراير 2012 جوبه من قبل روسيا وبالتعاون مع الصين أيضا وجاء الرفض الروسي تحت ذريعة أنه لم يشتر صراحة إلى عدم التدخل الدولي في حالة عدم إلزام سوريا به. فضلا أن روسيا ترفض تنحي (بشار الأسد) عن السلطة وفضلت أن يكون الحل السياسي ومبادرة دبلوماسية. (عبد جوده، 2015، ص 238)

إن روسيا طالبت جميع الأطراف في سوريا بوقف العنف، وبما في ذلك الاستخدام غير المناسب للقوة من قبل النظام السوري، وكذلك إدانة كل نشاطات المجموعات المتطرفة بما في ذلك الهجمات ضد مؤسسات الدولة وموظفي حفظ النظام واتخاذ السلطات السورية إجراءات تكفل تحقيق حدة الوضع الإنساني في المناطق المتأزمة السماح بالوصول السريع من دون أي عوائق للمساعدات الإنسانية والدولية ووسائل الإعلام الدولية، وكذلك التعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وكذلك الإفراج عن المعتقلين جميعهم بسبب ممارسة حرية التعبير.

وعبرت عن قلقها البالغ من التزويد الغير مشروع بالأسلحة للمجموعات المسلحة في سورية.
وحت الدول المجاورة من أجل منع عمليات الثورة الغير مشروعة. (البحيري، 2011، ص10)
وإزاء ذلك يبدو الاهتمام الدولي من أجل تحقيق لتسوية سياسية للأزمة السورية، ولكن الأمر لن يكون هنا بإدارة أطراف الأزمة عبر السوريين فقط، أو لابد أن يقتنع السوريون بدورهم في بلادهم والتي تحولت إلى حلبة للصراع الإقليمي والدولي بسبب أنهم بقوا مصرين على حل يقوم على الغلبة والإقصاء، حيث أن الأزمة السورية لن تحمل الكثير من الاقتتال والدمار، لا سيما وأن نصف السكان أصبحوا مهجرين، وأكثر من نصف البلاد مدمر، وأن الأوان لتحقيق حوار جدي وحقيقي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.
(يوسف و مسعد، 2011 ص31-35)

الخاتمة. (النتائج)

إن منطقة الشرق الأوسط وبسبب أهميتها الجيو استراتيجية بما تحتويه من ثروات طبيعية وموقع إستراتيجي أصبحت منمنطقة للتنافس بين القوى الكبرى على اختلاف توجهاتها على الرغم من أن هذه المنطقة تعد من اهم مناطق النفوذ الأمريكي منذ عقود طويلة، حيث انها دخلت ضمن حدود المفهوم القومي الأمريكي وبعد فترة مايسمى (الربيع العربي) وما تبعها من ثورات وتغيرات جذرية في الكثير من النظم السياسية العربية وما تبعها من انتشار لمظاهر جديدة من الإرهاب الدولي (داعش)، هذه الحالة فتحت الباب واسعا للتدخل من القوى الدولية والإقليمية تحت ذريعة محاربة الإرهاب أو حماية المدنيين الثائرين على حكومتهم أو بحجة حماية نظام سياسي من تدخل دولي... الخ.

وعلى الرغم من انتشار هذه الظاهرة في اغلب الدول العربية لكن يبقى الصراع في سوريا له طابعه الخاص الذي تميز بالتعقيد نتيجة طبيعة القوى التي تدخلت فيه منها قوة إقليمية متناقضة الأيدولوجيات وقوى دولية متحفزة للهيمنة وقوة محلية متنازعة طائفيا وقوميا لها ارتباطات خارجية متعددة، وفي خضم هذه البيئة الدولية المعقدة جدا برزت روسيا كقوة رئيسية ضمن أطراف الصراع في سوريا، وهو ما شكل ظاهرة غريبة عن التقليد السياسي الروسي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، لكن كان لمحفزات ومغريات التدخل أثرها البالغ في سعي روسيا لإعادة دورها المفقود، خاصة وأنها تحت قيادة بوتن ذي الشخصية القوية الذي استغل فترة رئاسة أوباما القلقة والشبه منعزلة في حسم الصراعات في منطقة الشرق الأوسط.

الاستنتاجات:

إن كل ما سبق ذكره في سياق هذه الدراسة التي تناولت ظاهرة سياسية معقدة بسبب طبيعتها المتعددة المتغيرات والأطراف الفاعلة فيها، يحتم علينا تحديد استنتاجات توصلنا اليها ومن أهمها مايلي:

- 1- أن الأهمية الحيوية لمنطقة الشرق الأوسط مثلت حافزا قويا للقوى الدولية الإقليمية لتدخل في سباق للسيطرة عليه بسبب غياب التكتل السياسي والأمني بين دول المنطقة لحماية نفسها من التدخل الخارجي.
- 2- ان التدخل العسكري الروسي في الازمة السورية يمثل متغيراً جديداً وحاسماً ضمن الأطراف المتنافسة على الشرق الأوسط وبعد نجاحها العسكري الكبير في حسم المعارك لصالحها في سوريا وبناء قواعد عسكرية دائمة في سوريا فإن روسيا أصبحت تمثل رقماً صعباً في معادلة التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط.

- 3- وفي هذا السياق نجد العلاقة والارتباطية واضحة المعالم في دراسة التدخل الروسي في الشرق الأوسط وفقاً لطبيعة الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط خلال فترة إدارة الرئيس السابق أوباما، ويرى الباحث أن هذا النمط والشكل من التدخل العسكري الروسي لا يمكن أن يأخذ مداه الحالي لو كانت الولايات المتحدة تحت إدارة غير أوباما، وهذا لمسناه في الارتباك الاستراتيجي الأمريكي في التعامل مع أزمة الشرق الأوسط وعدم الوضوح والجدية في حسم الصراع، وهو ما أفقد القوى العظمى هيبتها.
- 4- أن التدخل الروسي في سوريا يدخل ضمن سياق طموحها الجديد وهو أن تكون لاعباً فعالاً في جميع القضايا الدولية وهو ما قد يدخل العالم بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، ما يشبه حالة الحرب الباردة بين القوتين، وهذه الحرب الباردة قد تولد حرباً بالنيابة بين دولة الشرق الأوسط حسب طبيعة نظامها الساسي وتبعياتها الخارجية.

وبالرجوع إلى فرضيات الدراسة سألنا الذكر خلصت الدراسة إلى مايلي:

- أ- أن ماسبق يؤكد تحقيق فرضيتنا في هذه الدراسة التي نصت على أهمية الشرق الأوسط الإستراتيجية التي كانت وما زالت تمثل حافزاً للتدخل الخارجي، وهو ما جعل الولايات المتحدة ولحقب زمنية بعيدة تعدها منطقة نفوذ لتقبل القسمة على اثنين.
- ب- أما إثبات فرضيتنا الثانية التي تنص على السعي الروسي لأخذ دور عالمي انطلاقاً من تدخلها في منطقة الشرق الأوسط وهو ما قد يجعلها في مواجهة مباشرة مع القوى العظمى المهيمنة عالمياً. وعليه فإن ماسبق يؤشر إلى العلاقة الارتباطية التي أوردناها في الفرضيات ما بين استمرار الصراع في سوريا خاصة والمنطقة بشكل عام بسبب التدخل الروسي المباشر ضمن حدود مفهوم الأمن القومي الأمريكي، وهو ما يستدعي صياغة إستراتيجية جديدة للمنطقة.

قائمة المراجع

اولا (المراجع العربية

1- الكتب

ابو هفيف، علي صادق، (1971)، القانون الدولي العام، ط. 9، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر:-
القاهرة

إدريس بوكار، (1990)، مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،
ص 229.

إسماعيل، وائل محمد، (2011)، رقعة الشطرنج الشرق أوسطية، دار الرواد المزدهرة، بغداد، .
الأشهب و الحسيني، (2005)، مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التنمية، دار الشروق للنشر
والتوزيع، لبنان: بيروت.

بيريز، شمعون، (1994)، الشرق الأوسط الجديد، دار الجيل عمان : الأردن.
تشومسكي والأشقر، السلطان الخطير السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ترجمة ربيع وهبة،
ط1، دار الساقى.

توفيق سعد حقي، (2003)، علاقات العرب الدولي في مطلع القرن الحادي والعشرين، دار وائل للطباعة
والنشر، عمان/ الأردن، ص89.

الجندي، غسان، (2003)، حقد التدخل الإنساني، دائرة المطبوعات والنشر. عمان: الأردن.
جويده و خلف، (2012)، الثورات العربية في الميزان، دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر، مصر: الإسكندرية.
حسين، غازي، (2005)، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبربالية الأمريكية، اتحاد الكتاب
العربي، لبنان: بيروت.

الراوي، (2006)، الجمهورية الصعبة، دار الشروق، بيروت، لبنان.
الرفوع، عاطف عودة، (2004)، الإعلام الإسرائيلي ومحددات الصراع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
راشد، باسم، (2013)، المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، وحدة الدراسات
المستقبلية مكتبة الإسكندرية مصر: القاهرة.

رضوان، زيادة، (2013)، السلطة والاستخبارات في سورية، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ص266.
الزين، حسن محمد، (2013)، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، دار العلم الجديد،
بيروت، لبنان.

سالم، علاء، (2010)، السوق الدولية لتجارة السلاح، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر.
شبلبي، علاء، (2002) ، التدخل الدولي الإنساني وإشكالياته، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، دولة الإمارات
العربية / دبي. ص 14-15.

عبد الكريم، سمير، (1992)، الحركة الشيوعية في العراق، دار المرصاد، لبنان، بيروت،
علي، فراس محمد أحمد، (2003)، التوازن الإستراتيجي الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.
العيسى، طلال ياسين، (2010)، السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر"، دراسة في مدى تدويل السيادة
في العصر الحاضر" كلية الدراسات القانونية، جامعة جدارا عمان: الأردن.
فؤاد، أحمد عبد الحميد، (1974)، الصراع العالمي الحديث في الشرق الأوسط، مطبعة مصر، القاهرة،
ص54.

فرانسيس، فوكوياما، (1992)، نهاية التاريخ، ترجمة حسن الشيخ، دار العلوم العربية، بيروت / لبنان،
ص106.

المجدوب، طه، (2001)، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين في الإمبراطورية
الأمريكية، مكتبة الشرق الأوسط الدولية، مصر، القاهرة .

المخامدي، عبد القادر رزيق، (2005)، مشروع الشرق الأوسط الكبير، دار العربية للعلوم، لبنان: بيروت.
المخامدي، عبد القادر رزيق، (2008)، الشرق الأوسط الجديد بين الفوضى البناء وتوازن الرعب، ديوان
المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص76.

المقداد، محمد، (2016)، دراسات إقليمية في النظم السياسية والعلاقات الدولية الإستراتيجية، عالم
الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2016.

مناع، هيثم، (2013)، ربيع المواطنة، دار عشرون لخدمات الطباعة والنشر، بيروت.

ماجد، زياد، (2013)، سورية الثورة اليتيمة، شرق الكتاب، بيروت.

الغنيمي، محمد طلعت، النغمي الوجيز في قانون السلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر: القاهرة.
هارك، ليون، عاصفة الصحراء فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ترجمة سعيد الحسنية، ط1،
دار العربية للعلوم، لبنان: بيروت.

هيكل، فتوح أبو دهب،(2014)، الخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية، ط1، مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية، أبو ظبي.

كيلة سلامة، (2014)، سورية في صيرورة الثورة، رياض الريس للكتاب والنشر، لبنان: بيروت.

الكعكي، يحيى أحمد، (2002)، الشرق الأوسط وصراع العولمة، دار النهضة العربية، ط1، لبنان.

ثانياً (الدوريات

إدريس، محمد السعيد، (2006)، الخليج والأزمة النووية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، عدد 165.

أرديس، محمد السعيد، (2014)، خريطة معقدة: الصراعات الإقليمية بين إيران وتركيا، إسرائيل، مجلة

السياسة الدولية، العدد 196، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص66 - 68.

إبراهيم بلقلة، (2013)، مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية (الحاضر، والمستقبل،

والتحديات)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن علي، قسم العلوم

الاقتصادية والقانونية، العدد 10، جوان 2013، 73.

أبو هلال، فراس، (2011)، الموقف الإسرائيلي من الانتفاضة السورية، مجلة المركز العربي للأبحاث ودراسة

السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر: الدوحة.

أباه، السيد ولد، (2004)، ديناميكية الإصلاح التدخل الخارجي ومقتضيات التمويل الداخلي في عام ما

بعد 2001، العربية للعلوم، بيروت، لبنان.

أبو عيد، عبدالله وآخرون، (2005)، الانتخابات الفلسطينية عام 2005، مركز دراسات الشرق الأوسط،

عمان: الأردن.

ابوعامود، محمد سعيد، (2002)، تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران وتركيا وسوريا، مجلة السياسة

الدولية، العدد(147) يناير 2002ص75.

أحمد يوسف أحد وتيفين مسعد، حال الأمة العربية (2010 - 2011) رياح التغيير، مركز دراسات

الوحدة العربية، لبنان: بيروت.

البحيري محمود عبد الرحمن يونس، (2011)، ما موقف روسيا الاتحادية من حركات التغيير العرقية

بحث مقدم إلى الندوة (33) التي عندها مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل بتاريخ

2014/2/15.

البوابة الإعلامية: طائرة روسية تقل وفدا نفطيا تهبط في مطار صدام 17 سبتمبر 2000.

باكير، علي حسين، روسيا وسياسة المحاور في مواجهة الولايات المتحدة، مجلة العصر- الإلكترونية، 16 مارس 2005.

باكير، علي حسين، (2014)، معوقات التغيير: السياسة الإيرانية تجاه الأزمة السورية، مجلة السياسة الدولية، العدد (196)، مؤسسة الأهرام، مصر: القاهرة.

بتر، 3-2-2008، الملك يدين العدوان والمجازر الإسرائيلية، جريدة الرأي، عمان، الأردن، عدد 13661.

بيرس، سامي، (2011)، إشكاليات غياب الدور الروسي في الشرق الأوسط، مجلة سياسية دولية، العدد 185، مؤسسة الأهرام، مصر، القاهرة، ص76.

توفيق، سيف نصرت، مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التعبير الدولي: الولايات المتحدة أمودجا. التركي، ماجد عبد العزيز، العلاقات الروسية الإيرانية وتقاطعاتها الخليجية، جريدة الحياة اللندنية 31 مايو 2009.

جودة، محمود خليفة، (2016)، البحث عن المكانة- روسيا بوتين وميلاد نظام عالمي جديد، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر.

الجبر، محمد، (2006)، البعد التاريخي للشرق الأوسط، مجلة حزب البعث العربي. الجزيرة، 2-3-2004، برنامج ما وراء الحدث، الساعة 9: 20، ص5.

جبور، مازن، الحراك الروسي في الأزمة السورية/ مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016/1/13، دمشق. حمزة، عادل، إشكالية التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، مجلة العلوم القانونية والسياسية العدد خاص، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، العراق.

حدود التدخل العسكري الروسي في سوريا وآفاقه وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، 2015، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سوريا: دمشق.

حلوم، منذر بدر، (2012)، ركائز الموقف الروسي من الثورة الروسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، بيروت.

حلوم، منذر بدر، (2013)، ركائز الموقف الروسي من الثورة الروسية في كتاب أخلاقيات الثورة السورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان/ بيروت، ص577.

حتاشي، انتوش، (2008) ، البرنامج النووي الإيراني: التحديات والخيارات ،مجلة آراء حول الخليج مركز الخليج للأبحاث العدد(48) ص26.

الحمد، جواد، سياسات أمريكا في المنطقة بعد الربيع العربي وموقع الحركة الإسلامية منها، .

الحرب الروسية في سوريا: الأسباب والمآلات، موقع مركز الجزيرة للدراسات،2015/10/12:

الحمادي، فاطمة، (2013)، في الموقف من سوريا: هل بدأت إيران تتراجع، أوراق بحثية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، الدوحة.

الحموري، حسان، (2012)، روسيا والأسد والخيارات البديلة، رابطة شباب الثورة السورية، مقال منشور على شبكة المعلومات (الإنترنت)، 9 فبراير 2012، على الرابط الآتي:

خريتكوف، (2008)، المصالح الروسية في البحر الأحمر والقرن الإفريقي، مجلة شؤون الأوسط، العدد 128، ص75.

الخارجية الروسية: تنوي مواصلة مساعدة القيادة اليمنية في تحقيق عملي السلام بالبلاد، روسيا اليوم(31 يناير،2013).

الشعبي، عماد فوزي، (2008)، البرنامج النووي الإيراني بين الحقائق والتضخيم، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث العدد48ص28-31.

الشيخ، نورهان، (1998)، صناعة القرار في روسيا والعلاقات الغربية الروسية، مركز دراسات الوحدة العربية).

الشيخ، نورهان، (2009)، العلاقات العربية الروسية شراكة الماضي في ثوب المستقبل، مؤتمر العلاقات العربية الروسية، مركز الجزيرة للأبحاث فبراير 2009.

الشيخ، نورهان، (2012) " السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية: مصالح ثابتة ومعطيات جديدة ". السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، مصر:- القاهرة.

الشيخ، محمد عبد الحفيظ، (2015)، أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية (ليبيا، سوريا نموذجاً) المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (44)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت.

صالح، عبد الله، (1997)، مستقبل السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، مصر: القاهرة.

طلاع، معن، (2015)، سياسات الفاعلين الروسي والأمريكي حيال الملف السوري، أوراق بحثية، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية.

عبد الحليم، أحمد (2002)، الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد(147) في 28 يناير 2002.

عبد الفتاح، بشير، أبعاد التعاون العسكري بين روسيا وإيران، موقع البيئة 9 ابريل 2001.

عبد الفتاح بشير، انعكاسات الثورات العربية على السياسات الدولية.

عتريس طلال، تداعيات تدخل روسيا العسكري في سوريا على علاقتها بدول المنطقة، أستاذ علم الاجتماع الجامعة اللبنانية، لبنان: بيروت.

علاوي، ستار جبار، (2008)، الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة والخيارات المفتوحة، مجلة أوراق دولية، العدد 164، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق: بغداد

عيساوي، شارل، (1987) ، مشكلات قومية، العدد 16، ص 179.

العريدي خيري، (2009)، العلاقات العربية الروسية تاريخ وحاضر ومستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، مؤتمر العلاقات العربية الروسية، الدوحة: قطر

الغايسي، يونس، (2013)، موجة الحراك السوري وأخفاقه والمعالجة الأممية، جريدة القدس العربي، العدد 7357، فبراير 2013.

راشد، سامح وصايا دولية مشتركة، الشرق الأوسط بعد التدخل الروسي في سوريا، مؤسسة مصر، الأهرام،

رضا أحمد حسن، تداعيات المبادرة الروسية في الأزمة السورية إقليمياً ودولياً.

رضا، شهاب، (2011)، سورية على الصفيح الساخن، مجلة شؤون اقتصادية دولية، العدد 148 بيروت ص 47.

العتمة، قاسم، (1987)، الأمن القومي العربي والوحدة العربية، العدد 38.

عبد العزيز، حسين، "الدور التركي بعد تدخل روسيا في سوريا"، الحياة، 2015/10/14.

عرفات، إبراهيم، (2007)، روسيا والشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 17، أكتوبر.

عطوان، عباس خضر: سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، خريف 2008، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية.

راشد، سامح. (د. ت). "وصاية دولية مشتركة: الشرق الأوسط بعد التدخل الروسي في سوريا.

سليم، محمد السيد، "لماذا تعارض أمريكا الدور الروسي في سوريا"، الأهرام 2015/10/15.

طاهر، أحمد، "العلاقات الروسية السعودية: تحول جذري أم تغير لحظي"، السياسة الدولية- العدد 202 أكتوبر 2015.

فريدمان، جورج، (2012)، عواقب سقوط النظام السوري، ترجمة مركز الشام المعاصر للدراسات، أوراق بحثية، مركز الشام المعاصر للدراسات، دمشق، سوريا.

فريدمان، جورج، (2008)، الإستراتيجية الأمريكية، مجلة المستقبل، العدد (131356)، أكتوبر 2008.

الفرحان، إسحاق، (2001)، انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان: الأردن.

قطناني، عيبر، 2013، "الأزمة السورية وأثرها على الأمن الأقليمي".

ملفين، جودمان، (1996)، موسكو والشرق الأوسط خلال السبعينات، ترجمة عبد الله جمعة الحاج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

المخادمة، دياب، (1999)، العرب بين العولمة وثقافتهم، جامعة السلطان قابوس، عمتن: مسقط.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، تقدير موقف العدوان الإسرائيلي المتكرر على سوريا، وحدة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر: الدوحة.

مجموعة من الباحثين، حال الأمة العربية 2010-2011 رياح التغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، 2011، ص45.

مجموعة من الباحثين، (2011)، حال الأمة العربية 2010-2011 رباح التغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، ص45.

مطر، حسام محمد، (2012)، السياسة الخارجية الأمريكية، ضرورة الانكفاء، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (4) مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد/ العراق.

مصطفى علوي، (2012)، تحولات السياسة الروسية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة سياسية دولية، العدد (195) مؤسسة الأهرام، مصر: القاهرة.

مركز بلادي للدراسات الإستراتيجية، الدور الروسي في الأزمة السورية، سابقة، ص17).

كونا: كارتوزون لا توجد أدلة أمريكية تثبت تورط العراق لهجمات 11 سبتمبر، وكالة الأنباء الكويتية، الشؤون السياسية.

كتن، جورج شكري، (2001)، "العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين و آفاقها ". دراسات إستراتيجية، العدد53، الطبعة الأولى: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية: أبو ظبي.

لوتربيل و انفلریت، (2010)، الغرب وروسيا في البحر الأبيض المتوسط نحو تنافس متجدد، سلسلة دراسات عالمية، العدد (93) مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية: أبو ظبي.

اللواج، عزالدين، (2006)، أدبيات الفكر العربي المعاصر، مجلة السياسة الدولية، عدد 166، ص95.

نتوشي كورد سمان، (2014)، سورية وجنيف، وعصر- أقل الخيارات سواء، مجلة المستقبل العربي، العدد (421)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت.

ناهي، أحمد عبدالله، (2008)، روسيا والملف النووي الإيراني، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث العدد(48) ص45-55.

نجم الدين الهيتاشي، (1999)، العولمة الاقتصادية جامعة السلطان، قابوس عمانُ : مسقط.

نوفل، أحمد سعيد، 9 تشرين الأول 2007، الشرق الأوسط الجديد، جريدة الغد، العدد (10056).

هويدي، فهمي، 27-9-2006، وهم الشرق الأوسط الجديد، جريدة الشرق الأوسط، عدد 10103، ص15.

وهيب، حسين حافظ، (2011)، إستراتيجية الإدارة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط، المجلة السياسية الدولية، العدد 18، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العراق: بغداد.

وكالة روسيا اليوم الإخبارية: العلاقات الروسية السعودية 8 سبتمبر 2009.

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي/سبتمبر 2015.

يالمر، بروس، (1981)، الإستراتيجية الأمريكية في الثمانينات، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان: بيروت.

ثالثاً) رسائل جامعية

أبو سمهدانة، عزالدين عبدالله، (2012)، الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير

منشورة، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، برنامج العلوم السياسية، فلسطين : غزة.

البريزات، راتب سليم، (2008)، مشروع الشرق الأوسط الكبير السياسة الخارجية الأمريكية (الأهداف،

الأدوات والمعوقات) رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم

الإنسانية، عمان: الأردن.

الجوامي، بلال طلال حمد، (2016)، السياسة الروسية تجاه المشرق العربي بعد عام 2000، أطروحة

دكتوراه، جامعة النهدين، العراق: بغداد.

المحليفي، رانيا عبدالرحمن، (2006)، مبادرة الشرق الأوسط الكبير والإصلاح السياسي في الوطن العربي،

رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان: الأردن.

حمد، ثائر خليل، (2013)، الأمن القومي الأمريكي والتغير في المنطقة العربية، رسالة ماجستير (غير

منشورة)، جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية، بغداد: العراق.

راضي، سمير جاسم، (2000)، إسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، أطروحة دكتوراه،

جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ص20.

زعر، أحمد سليم حسين، (2013)، التغيرات السياسية والأقليمية وانعكاساتها على توازن القوى في

الشرق الأوسط 2003 - 2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر- غزة.

شيلي، سعد شاكر، (2008)، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد

الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

عباس، مؤيد حمزة، (2012)، الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بعد 11 أيلول 2001، رسالة ماجستير منشورة في جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية، بغداد، العراق.

عبد جودة، كرار ذياب، (2015)، الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الأزمات الدولية "الأزمة السورية أمودجا"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة البصرة، كلية العلوم السياسية، العراق، بغداد.

موسى، سليمان موسى، (2007)، التدخل الدولي الإنساني ومشروعية التدخل السوري في لبنان، رسالة ماجستير منشورة، الأكاديمية العربية، كلية القانون السياسة الدمارك، ص 29-30.

مدني مياسة، محمد، (2014)، التدخل الروسي في الأزمة السورية، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، مصر: القاهرة.

رابعاً) المراجع الأجنبية

- 1-international studies, Washington, D. c, Nor. 325 April/ 2004. P. 4
خامساً) المواقع الإلكترونية
the responsibilities of protect k, report of the intemational commission,
paragraphe -2-7 2002 inter vention of state sovereignty.
dermy M. sharp and Christopher, M. Blarchard, op. cit, pp 8-12
Ekaterina stepchova "The challenge of Terrorism in post- saddam
Iraq: A virw from Russia" ponars police, memo, center for strategic
and
nazemroage, Darius, 2006, the project for new Middleast, Global
[http: //syrianrevolutionwriters. blogspot. com/2012/02/blog-post 1387.
html 6](http://syrianrevolutionwriters.blogspot.com/2012/02/blog-post_1387.html)
8 :12 الساعة 2017. 1 يناير http: //naka. ps/project-details. php
www. arabic- الإستراتيجية العسكرية الأمريكية للانتشار في جزيرة العرب 2011/2/16، الموقع
military. com.
استخبارية إسرائيلية: أوباما وتنتياهو اتفقا على عدم التدخل في سورية، الحياة في (22 مارس 2013) على
الرابط التالي [http: //www. attayal. com/details/4956099](http://www.attayal.com/details/4956099) :
الزبيدي، حسن لطيف، (2010)، الشرق الأوسط الكبير ودوره في صياغة قرار الحرب الأمريكية على
العراق، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد "اختبار فرضيات"، موقع الدكتور حسن لطيف الزبيدي .
[www. hanz. com.](http://www.hanz.com)
عبد السلام، محمد، (2004)، الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط لماذا وكيف. [www. www.
aljazeera. net.](http://www.aljazeera.net)

خلاف في القمة السياسية: نتياهو يعارض مبادرة ليرمان أن تنادي إسرائيل علنا بإقالة الأسد، 16 فبراير

2012 على الرابط التالي <http://www.hauretz.coil/news/polities/t.1642813>

حيب، كميل، (2008)، دروس في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في كوسوفو، الموقع www.siironlino.org.

جاسم، صباح، (2008)، حروب أمريكا صراعات من أجل الطاقة واحتواء النظم المناوئة، شبكة النبأ

المعلوماتية، 2008/7/18، الموقع www.annabaa.org/nbanews.

الفر، يومي، (2011)، المتغيرات الإقليمية، صحيفة هارتس الإسرائيلية، 28 مارس 2011، على الرابط

التالي <http://peacenow.org/entries/ya-yossi-alpher-20-28>.

مرسي، مصطفى عبد العزيز، "التدخل الروسي العسكري في سوريا: الدوافع والتداعيات والنتائج"

<http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2015/10/2015101291721373790.htm>

<http://www.alakhbar.com>.

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

International Business Times 2-Oct -2012

ar. Wikipedia. org مفهوم التدخل

ge-ographie.blogspot.com ,2016/2/3